جـامـعـة الــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي

(2013 – 2003)

Regional Variables in the Middle East and Its Influence on the Arab Gulf National Security
(2003 –2013)

إعداد

الطالب / يوسف حسن يوسف العربي

الرقم الجامعي : 401120038

إشراف

الدكتور سعد فيصل السعد

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2013

تفويض

أنا الطالب يوسف حسن يوسف العربي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : يوسف حسن يوسف العربي

التاريخ : ١٩ / 10 / 2013

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي(2003 – 2013) "، وأجيــزت بتاريـــخ 19 / 10/ 2013 .

- أعضاء لجنة المناقشة : –

أ . الدكتور سعد فيصل السعد	مشرفاً ورئيساً	التوقيع ......
ب. الدكتور محمد بني عيسى	عضواً	التوقيع ......
ج. الدكتور فوزي تيــم	ممتحناً خارجياً	التوقيع ......

الشكر والتقدير

بعون من الله وتوفيقه وبعد أن أتممنا هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان والامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور سعد فيصل السعد الذي كان لتوجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة وعطفه الكريم الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود .

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة: الدكتور سعد فيصل السعد والدكتور محمد بني عيسى والدكتور فوزي تيم، الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة،وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط ، أقدم الشكر والاحترام لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... و الشكر موصول للدراسات العليا و إلى إدارة جامعة الشرق الأوسط... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

يوسف حسن يوسف العربي

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى وطني الغالي مملكة البحرين …
- إلى مليكنا المفدى أعزّ الله ملكه …
- إلى رئيس الوزراء الموقر أدامه الله و حفظه …
- إلى ولي العهد الأمين حفظه الله و رعاه …
- إلى معالي وزير الداخلية سدّد على درب الخير خطاه…
- إلى والدايّ يرحمهما الله و يحسن خاتمتهما …
- إلى زوجتي رفيقة دربي جزاها الله كل الخير على دعمها و مساندتها و صبرها و تحملها للمسؤولية …
- إلى أبنائي يّسر الله لهم دروب العلم والمعرفة …
- إلى أشقائي وشقيقاتي وجميع أفراد عائلتي حفظهم الله وأبقاهم …
- إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة مكّنَهم الحق المبين …

أهدي جهدي المتواضع

يوسف حسن يوسف العربي

قائمة المحتويات

الفصل الثاني

المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها في بيئة الأمن القومي الخليجي

الفصل الثالث

التحولات السياسية في المنطقة العربية

الفصل الرابع

تأثير إستراتيجية حلف الناتو في الأمن القومي لدول الخليج العربي

الفصل الخامس

الخاتمة

الملخص

المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط
وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي
(2003 – 2013)

إعداد الطالب : يوسف حسن يوسف العربي

أشراف الدكتور : سعد فيصل السعد

هدفت الدراسة التعرف على تأثير المتغيرات الإقليمية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2003 – 2013) ، في الأمن القومي لدول الخليج العربي ؛ والوقوف عند تأثيرات خروج العراق من التوازن الإقليمي في الأمن القومي الخليجي؛ والتعرف على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية وأثرها في الأمن القومي الخليجي ؛ وبيان مدى تأثير ما يسمى ثورات الربيع العربي في الأمن القومي الخليجي ؛ مع توضيح تأثير إستراتيجية حلف الناتو في الأمن القومي الخليجي .

وقد دارت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير المتغيرات الإقليمية في الأمن القومي في دول الخليج العربي ، ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية.

أما فرضية الدراسة فقد أشارت إلى أن الأمن القومي في منطقة الخليج العربي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط .

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي ، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة فرضيتها ، واستوجبت عدة توصيات أهمها : صياغة إستراتيجية خليجية للتعامل مع المتغيرات الإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية لدول هذه المنطقة العربية ، وذلك عبر تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية ، والحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة في النشاطات الحكومية في مجتمعات دول الخليج ، والانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها دول منطقة الخليج العربي .

Abstract

Regional Variables in the Middle East And Its Influence on the Gulf National Security
(2003-2013)

Prepared by: Yousif Hasan Yousif Al Arabi
Supervised by: Dr Sa’d Faisal Al Sa’d

This study aims at identifying the effects of Middle East regional variables during the period (2003-2013) and their impacts on the Gulf national security, in addition to identifying the influences of Iraq’s withdrawal from the Gulf national security regional balance, and shedding light on Iran’s regional strategy and influence on the Gulf national security. Additionally, the study aims at looking into the effects of what is called the “Arab Spring Revolutions” on the Gulf national security, along with analyzing the impact of NATO’s strategy on the national security front of the GCC states.

This study attaches prior importance to the main issue related to the inquiry of the effect of regional variables on the GCC national security. Through this inquiry, a set of side questions emerged. The study’s hypothesis indicates that the Gulf national security poses a real significant challenge to all GCC states, in view of the regional variables taking place in the Middle East region.

In order to verify the accuracy of this hypothesis and respond to the inquiries of this study, the historic methodology and descriptive analytical approach have been adopted, being the most appropriate tools in tackling such issues. Eventually, the study has led to the result that the hypothesis was accurate, thus conducing to a set of recommendations, led by a number of key initiatives including the need to establish a draft Gulf strategy capable of handling the regional variables in conformity with the national interests of the Arab region states. This can be achieved through intensifying the efforts towards enhancing joint cooperation & coordination at regional and global arenas, along with adopting the principle of transparency in regard to the various government practices & activities at Gulf communities, in addition to applying the open door policy with regard to the general strategies & resolutions adopted at the Arab Gulf states.

خارطة منطقة الخليج العربي



islamonline.net Mar. 22, 2005 دول مجلس التعاون 

الفصل الأول

المقدمة العامة

تمهيد

شهدت السنوات العشرة الماضية (2003 – 2013) متغيرات عديدة في منطقة الشرق الأوسط ، لم تكن مألوفة خلال المراحل التاريخية السابقة أبان المنعطفات الإستراتيجية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام النظام الإقليمي منذ التقاسم الفرنسي البريطاني للمنطقة نهاية الحكم العثماني ، إذ عانت المنطقة في مراحل متداخلة ومتناقضة من السيطرة الاستعمارية لهذين البلدين، ومن ثم خروج الاستعمار وتحقق الاستقلال الوطني – عدا فلسطين - الذي بنى دولاً ، لكنه لم يفد كثيراً من التجارب الدولية القائمة ، كونه لم يقم على بناء مؤسسي رصين ، فانهار سريعاً مع بوادر تلك المتغيرات التي بدأت بسقوط النظام العراقي عام (2003) ، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي التي تهاوت جراءها أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن .

وقد أفرزت هذه المتغيرات عن مواقف دولية وإقليمية متباينة ، نتيجة تضارب التوجهات الإستراتيجية تجاه قضايا هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، إذ إن التدفق الكثيف لنفط الشرق الأوسط وبأسعاره السائدة خلال هذه الفترة ، أحدث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول الإقليم ، خلقت أوضاعاً جديدة تمثلت بنمو التطلعات لدى بعض الأطراف الإقليمية - مثل المشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه عام ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص - لم تكن مريحة بالنسبة للقوى الكبرى في العالم ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت أدوات مختلفة لتنفيذ إستراتيجيتها في النظام الدولي الذي قام بعد انتهاء الحرب الباردة ، مثل استخدام القوات المسلحة في مواجهة سياسات نظام الرئيس العراقي صدام حسين ، كما سعت

الولايات المتحدة الأمريكية منع فرض أية تغيرات في بنية النظام الإقليمي الخليجي، والسيطرة والتحكم في برامج التسلح الإقليمي، والتنظيم الدفاعي والأمني ، وربط المنطقة بالاقتصاد العالمي ، ثم ضمان أمن إسرائيل ودمجها في إقليم الشرق الأوسط .

وما إن وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) حتى جرى تقسيم دول منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص الوطن العربي إلى دول اعتدال، وهي : دول الخليج العربي ومصر والأردن ، ودول ممانعة ، هي إيران وسوريا ولبنان (حزب الله)، وما تبعها من احتلال أمريكي للعراق عام (2003) ، الأمر الذي أحدث تغيرات كبيرة في ملامح بيئة الأمن القومي في دول الخليج العربي كان من أبرزها : التغير في السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ؛ وحدوث خلل واضح في التوازن الإقليمي في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق ؛ وتنامي دور إيران الإقليمي المرتكز على معطيات جغرافية وأيديولوجية وعسكرية ، ونجاحها بعقد تحالفات ثنائية مع العراق وسوريا وبعض القوى المحلية الفاعلة من غير الدول (حزب الله وحركة حماس) ، بالإضافة لتنامي نفوذ إيران داخل أوساط الشيعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي مستغلة بذلك الرابط الديني والأيديولوجي.

وفي ضوء ذلك تسعى الدراسة لإبراز أثر تلك المتغيرات في واقع الأمن القومي لدول الخليج العربي ، وحدود هذا التأثير وذلك من خلال خمسة فصول بحثية بما فيها المقدمة والخاتمة تحوي عدداً من المباحث والمطالب وضمن الحدود المبينة في الدراسة .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لا يختلف أحد على أن منطقة الخليج العربي تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم ، من خلال احتوائها على عنصري الطاقة الرئيسين النفــط والغاز، الأمر الذي دفع عدداً من الأطراف الدولية والإقليمية للتنافس بشأنها، بعد أن رأت إن مصالحها تكون مهددة إذا لم يكن لها تواجد وهيمنة على هذه المنطقة خاصة بعد المتغيرات الإقليمية التي حدثت في الشرق الأوسط خــلال الفتــرة (2003 – 2013)، سواء في الوطن العربي أو بقية دول الشرق الأوسط .

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير المتغيــرات الإقليميــة فــي الأمن القومي في دول الخليج العربي ، ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية التــي تحاول الدراسة الإجابة عنها وهــي كالآتي :-

1. ما المتغيرات الإقليمية التي حدثت في الشــرق الأوسط خلال الفتــرة (2003 – 2013).
2. كيف أثر خروج العراق من التوازن الإقليمي على الأمن القومي الخليجي ؟
3. ما تأثير الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في الأمن القومي الخليجي ؟
4. كيف أثرت نتائج ما يسمى ثورات الربيع العربي في الأمن القومي الخليجي ؟
5. ما تأثير إستراتيجية حلف الناتو في الأمن القومي الخليجي ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي:

1. التعرف على تأثير المتغيرات الإقليميــة التــي حدثت فــي الشــــرق الأوســط خـــــلال الفتــرة (2003 – 2013) ، في الأمن القومي لدول الخليج العربي .
2. الوقوف عند تأثيرات خروج العراق من التوازن الإقليمـــي فـــي الأمـــن القومي الخليجي.
3. التعرف على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية وأثرها في الأمن القومي الخليجي .
4. بيان مدى تأثير ما يسمى ثورات الربيع العربي في الأمن القومي الخليجي .
5. توضيح تأثير إستراتيجية حلف الناتو في الأمن القومي الخليجي .

أهمية الدراسة

1. تقدم الأهمية العلمية للدراسة خيارات عدة مبنية على أسس قد تكون ذات فائدة لصـــانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة ، عن مدى تأثير ما يسمى ثورات الربيع العربـــي في الأمن القومي الخليجي .
2. توفر الأهمية العملية للدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن الدولي الاطـــلاع على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية واستراتيجية حلف الناتو تجاه الأمن القومي الخليجي .

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : يعد الأمن القومي في منطقة الخليج العربي أحـــد أهـــم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشـــرق الأوسط .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : الفترة الممتدة من الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وما خلفه من نتائج في الأمن القومي لدول الخليج العربي ، مروراً بما يسمى ثورات الربيع العربي ، وصولاً لعام (2013).

الحدود المكانية : العراق ، وإيران ، ودول ثورات الربيع العربي (مصر وتونس وليبيا واليمن) ، ودول منطقة الخليج العربي .

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

المتغيرات الإقليمية : هي مجموعة المتغيرات الإقليمية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، والخليج العربي بشكل خاص والتي تعد من العوامل المؤثرة في قضية الأمن القومي الخليجي ، من خلال كونها عملت على تكريس الخلل في المنظومة الإقليمية التي تعرضت إلى تداعيات كبيرة وصلت إلى حد انهيار التوازن الإقليمي مع خروج العراق من معادلة توزيع القوى في هذه المنطقة ، والذي أدى بدوره إلى هيمنة إيران على منطقة الخليج جراء ما تتمتع به من عوامل عديدة تظهر تفوقها على دول مجلس التعاون الخليجي ، سواء من حيث المساحة أو عدد السكان ، أو تفوقها بالقدرات العسكرية التقليدية ، التي سيضاف إليها القدرات العسكرية النووية المحتملة ، إذ إن الهدف الرئيس لامتلاك إيران للسلاح النووي يقوم على ردع أي تدخل غربي

عموماً ، وأمريكي خصوصاً في أي صراع في منطقة الخليج بما يحقق هيمنة إيرانية مطلقة ، مما يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة (نويز ، 2007 : 77 - 78) .

وقد أدى هذا الخلل في علاقات القوى الإقليمية إلى دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى دعم التماسك الجماعي، في مسعى لتجنب دول المجلس مخاطر التفرق، عبر العمل على دعم علاقة الترابط فيما بين الأمن وعوامل التكامل الأخرى ، ليصبح التكامل الاقتصادي والأمن القومي هدفين يعزز كل منهما الآخر، إدراكا بأن القوى العسكرية وحدها يصعب أن تكون ضمانا لتوفير الأمن الدائم لكل دولة، من دول الخليج منفردة .(عفيفي ، 2012) .

الشرق الأوسط : هو المنطقة الإقليمية التي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها ، وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا التي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة. وتعد هذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية (الجمل ، 1996 : 14).

لقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة (1902) حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي الفريد تايد ماهان "ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي "(Lenzowski, 1982 : 18). ثم شاع استخدام المفهوم خصوصاً لدى بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها، فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنوياً في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل "**تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان**". ويطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافياً بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ، حيث يجعله يمتد من

المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان وبذلك يقــرن شعوبها بالديــن الإسلامــي (الكعكي ، 1986 : 141) .

أما المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فهو يحدد الشرق الأوسط بكل من "تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص" (الكيالي ، 1974 : 334).

أما التعريف الإجرائي الذي توصل إليه الباحث عن "الشرق الأوسط ، فهو : المنطقة الجغرافية التي تشمل "**مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية**" كقلب للمنطقة ، أما أطرافها فهي الدول المحيطة به جغرافياً العربية منها (السودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) ، وغير العربية (تركيا وإيران) .

وتركز الدراسة في تناولها للموضوع على العينة الآتية من دول الشرق الأوسط ، وهي : العراق ، وإيران ، ودول ثورات الربيع العربي ، ودول منطقة الخليج العربي .

الأمن : هو (الأَمَانُ) و (الأَمَانةُ) بمعنى (أَمِنَ) من باب فَهِم وسَلِم و(أَمّانًا) ، و(الأَمْنُ) ضد الخَوفِ (الرازي ، 2005 : 20) . ويدل معنى مفردة الأمن في الفكر السياسي المعاصر التطور والتنمية، سواء منها التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وينبع الأمن الحقيقي للدولة من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية فــي كافــة المجالات ســواء فــي الحاضر أو المستقبــل (مكانمارا ، 1970 : 120) .ومن خلال هذا المفهوم الشامل للأمن، فإن الأمن يتطلب تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين

الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهضة والتقدم (نبهان ، 2009 : 16) .

ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (1974)، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وللأمن أربعة مستويات (حسين ، 2012 : 1) :

أولاً: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانيًا: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

ثالثًا: الأمن الإقليمي ، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

رابعًا: الأمن الدولي ، وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الأمن القومي: يترادف مفهوم الأمن القومي مع مفهوم الأمن الإقليمي، كونهما يتعلقان بحالة الأمن في عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة ، ورغم تعدد تعريفات مفهوم الأمن القومي وتنوعها ، كغيره من المفاهيم التي تصب في مجال العلاقات الدولية ، إلا أن تلك التعريفات تلتقي في أنه يتناول حالة الأمن التي تقع ما بين الأمن الوطني لدولة واحدة والأمن الدولي الجماعي ، أما الأمن القومي لإقليم معين فهو الذي يمكن قياسه بمؤشرات حدة الصراعات الداخلية

والخارجية التي تشهدها وحدات هذا الإقليم ، وحجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعيــة ، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية ، ولغرض تطبيق تلك المؤشرات على بلــدان أي إقليم ، لا بد مــن تحقيق عــدد من الشروط التي من أبرزها : إدراك وحدات النظام الإقليمــي تكلفة الصراعات ؛ واتفاق هذه الوحدات على معايير عدم الاعتداء ؛ وشمول النظام الأمني الإقليمي كافة وحدات الإقليم ، إذ إن الأمن الإقليمي يرتبط بنظيره الدولي من خلال ما يمثله الأمن الإقليمــي من تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم التي تعد من المصالح الإستراتيجية للأطــراف الدوليــة مــا يجعله دائماً محط أنظار الــدول الكبــرى (كشك ، 2012 : 16).

الأمن القومي الخليجي : وهو حالة الأمن التي تمر بها البيئة الإقليمية في منطقة الخلــيج العربــي ، القائمة على علاقات دوله التي أفضت عن سياسات أمنية تسعى لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة ، وتبعد احتمالات التهديد عنها وعن دولها . وقد شهد الأمن القومي الخليجي خللاً كبيراً بــات يميــل لصالح إيران وليس لدول مجلس التعاون الخليجي، وظهر واضحاً اختلاف الرؤى المعنيــة بقضــية الأمن في منطقة الخليج ، لدى الدول الواقعة على جانبي الخليج ، ففي حــين تنتقــد إيــران مبــدأ الاعتماد على قوى خارجية لتحقيق الأمن ولعملية توازن القوى ، ترى دول مجلس التعاون الخليجي وتؤيد الاعتماد على القوى الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك نظرا لعدم قدرة هذه الــدول على تحقيق توازن القوة وحفظ الأمن والسلام في المنطقة (الأنصاري ، 2005) .

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري

يُعدّ موضوع الأمن من أهم الأولويات لأي دولة؛ فبموجبه تكون هذه الدولة قادرة على حفظ أفراد شعبها أو مؤسساتها أو منشآتها المحلية والإقليمية والدولية، وتهتم الدول دائماً برسم السياسات الأمنية المختلفة المتباينة والمتضاربة وتهيئ مواطنيها ومؤسساتها نفسياً ومعنوياً للتكيف مع متطلبات الأمن ، فتعمل الدول على بناء الأفراد المؤمنين بالمواطنة وحرية الإرادة الوطنية الواعية لمتطلبات مراحل ومفاصل مهمة في تاريخ دولتهم لمواجهة الأزمات والتحديات والاستهداف من أي مصادر تهديد لهذه الحالة من الأمن (نبهان ، 2009 : 35) .

وقد أشارت الدراسات العلمية التي تناولت قضايا الأمن الوطني والإقليمي والدولي، إلى أن الخوض في هذه المفاهيم يعد من المواضيع الحديثة نسبياً التي بحث فيها علم السياسة نتيجة لعدم تناولها من قبل المدارس السياسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعود السبب الرئيس في تناول هذه الدراسات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فاعلاً في تفاعلات الأمن في مناطق عديدة من العالم ، ومن أبرزها منطقة الخليج العربي ، إذ غدت القوة الأكثر تأثيراً في تحديد مسارات ظاهرة الأمن واتجاهاتها التي بدا فيها عنصرا تأمين الطاقة والمحافظة على أمن حلفائها في المقاربة المتعلقة بالأمن الإقليمي الخليجي (المرهون ، 2007 : 11) ، لذلك يرى كثير من الباحثين بقضايا الأمن أن هذا المفهوم يشوبه الغموض كونه من المفاهيم المهمة الحديثة (المشاط ، 1989 : 12) .

وبالنظر لتزايد أهمية منطقة الخليج العربي* مع تزايد أهمية النفط كسلعة إستراتيجية ، بالإضافة إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة والتي جعلتها إحدى المناطق الإستراتيجية الهامة في العالم المعاصر، فقد أصبحت المنطقة مسرحاً لصراع ونفوذ الدول الكبرى سواء كانت شرقية أو غربية ، وبعض القوى الإقليمية في المنطقة ، ويعود ذلك إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية متوارثة ، وقد أدى ذلك إلى أن تصبح المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم ، وبهذا أدركت الدول العربية الستة المطلة على الخليج العربي بأن النمو والازدهار الاقتصادي الذي تنعم به دول المجلس لا يمكن أن يتحقق ويتطور إلا في ظل بيئة آمنة ومستقرة ، وانطلاقاً من المبدأ الراسخ فإنها نظرت إلى أن أمنها كل لا يتجزأ ، فقامت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي هدف إلى : تحقيق الأمن القومي لدول المجلس ؛ وتحقيق الاستقلال والتنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات ؛ والعمل على إيجاد قواسم مشتركة لحل المشكلات التي تعترض العلاقات الأخوية فيما بينهم كتلك التي تتعلق بالمشكلات الحدودية بين بعض الأعضاء (فودة ، 1991 : 5-16) .

ومع تنامي الخطر الخارجي الذي أحدثته نهاية الحرب الباردة جراء الاضطراب المفاجئ في بيئة الأمن الدولي ، وانهيار توازن القوى ، وبروز بؤر جديدة للصراعات الإقليمية بفعل النزاعات الأثنية والعرقية ، حدث تغير كبير في مفهوم المحيط الدولي الذي انتهت فيه عمليات الاستقطاب الثنائي بين المعسكرين الغربي والشرقي ، سمح بظهور بحوث ودراسات جاءت لتسد

* منطقة الخليج العربي : ويقصد بها تلك المنطقة التي تقع على شرق وغرب الخليج ، وتشمل دولة الإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، ومملكة البحرين ، ودولة قطر ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، والعراق الذي له إطلالة محدودة على الخليج في ممر ضيق نسبياً ، لذا نجد أن الدول المطلة على الخليج هي دول عربية باستثناء إيران التي تسيطر منذ عام (1925) على الساحل الشرقي للخليج بعد أن قامت بفرض احتلالها على إمارة عربستان أي أرض العرب باللغة الفارسية ، وهذا ما يؤكد عروبة الخليج ، وقد قامت الدول العربية الستة الأولى بتأسيس تجمع إقليمي خاص بها سمي مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الباحث) .

الفراغ في المكتبة العربية عن قضايا الأمن القومي في منطقة الخليج العربي ، وقد بدا واضحاً أن وجهات نظر كُتّاب هذه الدراسات كانت متباينة بشأن بعض الأمور ومتفقة حول أمور أخرى فقد اتفقت على أن تشكل النظام الدولي الجديد الثابت ، سمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح الطرف الرئيس والفاعل الدولي المتنفذ في منطقة الخليج العربي ، فضلاً عن دورها الواضح في عملية السلام في الشرق الأوسط ، ودليلهم في ذلك : انعقاد مؤتمر مدريد عام (1991) وتوقيع اتفاقات سلام بين العرب وإسرائيل مثل اتفاق غزة – أريحا عام (1993) مع السلطة الوطنية الفلسطينية، واتفاقية وادي عربة عام (1994) مع الأردن (الحمد ، 1997 : 157) .

ولم تشر تلك الدراسات إلى أن هذا النظام الدولي الجديد سمح أيضاً بظهور أقطاب جدد ، قد لا تكون تعلن معارضتها المباشرة للولايات المتحدة ، إلا أن استعدادها لذلك قائم في ظل الإهمال الذي مارسته الولايات المتحدة لأدوارها الدولية الكبيرة ، وما معارضة الاتحاد الأوروبي للتوجهات الأمريكية في مواقف عديدة ، وتصاعد أهمية الصين ، والحالة التي وصلتها بلدان النمور الآسيوية الاقتصادية ، ودور اليابان ، كلها مؤشرات عن وجود اختلاف قد ينمو في مراحل لاحقة ليصل إلى مستوى الصراع (جواد ، 1997 : 7) . وتعد قضية الأمن في منطقة الخليج العربي أحد أوجه الخلاف بين تلك الدول التي لها مصالح في منطقة الخليج مثلما للولايات المتحدة الأمريكية من مصالح.

وجرى التسليم في عدد من الدراسات بأن أهداف النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن تحقيق تسوية سلمية في الصراع العربي – الإسرائيلي ، وافترضت إحدى تلك الدراسات أن دول الخليج تتصرف دون تأثير شعبي رافض لقبول إسرائيل في المنطقة أو

التصالح معها ، وأن تفكك المقاطعة العربيـــة لإسرائيل كان عملياً وليس نظرياً مما جعل من عملية السلام عنصر دفع يسمح للدول الخليجية بأن تكـــون جزءاً مــــن عمليـــة عولمـــة الاقتصـــاديات الرأسمالية والتنموية الإقليمية عبر المساهمـــة فـــي عملية السلام بعد تغير مفهوم العـــدو والحليـــف بالنسبة لدول الخليج في ظل النوايا التي برزت جراء الاجتياح العراقي لدولـــة لكويـــت ، والنوايـــا الإيرانية وأطماعها تجاه دول معينـــة فـــي منطقة الخليج العربـــي (ميرفي ، 1997 : 107) .

وتطرقت بعض الدراســـات إلى إن مواقف دول الخليـــج وبقيـــة دول الشـــرق الأوســـط مـــن أهداف الإستراتيجية الأمريكية في النظام الدولي الجديد إزاء منطقـــة الخليج العربــــــي ، جعلتهـــا تتوزع وفق الآتي :-

أ. دول رافضة للإستراتيجية الأمريكية لأنها تقوم على الهيمنـــة واســـتغلال مـــوارد المنطقة النفطية ، وفرض أيديولوجيتها السياســـية والاقتصـــادية ، واحتكـــار بيـــع الأسلحة لدول المنطقة كما تشاء ، وتنطلق هـــذه الـــدول مـــن منطلقـــات عقائديـــة إسلامية كإيران ، وقومية كالعراق قبـــــل عـــــام (2003) وليبيـــا والســـــودان (مصالحة، 1997: 58).

ب. دول منخرطة بالترتيبات الأمنية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لضـــمان الأمن القومي الخليجي، وتشارك في هذه الترتيبات المنظومـــة الأمنيـــة المتحالفـــة استراتيجياً مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي دول الخليج العربي ومصر (جواد ، 1994 : 42) .

ج. دول متعاونة وتقبل التعاون والتعامل مع النظـام الـدولي الجديـد كقـوة عالميـة مهيمنة يصعب تجاهلهـا ، مسـتفيدة مـن المزايـا الاقتصـادية التـي تسـعى الحصول عليها ، وهـي دول غير نفطيـة مثـل الأردن وتونـس والمغـرب (مصالحة ، 1997 : 58).

وفيما يتعلق بالمتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خـلال الفتـرة التـي تغطيها الدراسة (2003 – 2013) والتي كان لها تأثير واضح في الأمن القـومي لـدول الخلـيج العربي ، فقد شملت :-

أولا : التغير في السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي .

ثانيا : خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي أعقاب سقوط نظـام الحكـم العراقـي عـام (2003).

ثالثا : تنامي دور الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران منذ عام (2003) .

رابعا: نجاح ما يسمى ثورات الربيع العربي في عدد من دول النظام الإقليمي العربي .

خامسا: بروز دور عدد من الفاعلين المحليين من غير الدول بالشأن الإقليمي .

سادسا: التغير الحاصل في سياسة حلف شمال الأطلسي التي لم تعد عسكرية ومحصورة في أراضي أعضائه بل بدأت تلامس منطقة الخليج العربي من اجل حماية مصالحها .

ومن خلال كل ذلك فإن هذه الدراسـة ستعمل على الإجابـة عن الأسئلـة الواردة فيهـا من أجـل إثبات صحـة فرضيتها التي تقول : يعد الأمن القومي في منطقة الخليج العربي أحد أهم التحـديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط .

ثانيا : الدراسات السابقة

1. **الدراسات باللغة العربية**

- **دراسة المرهون (2007) : أمن الخليج وقضية التسلح النووي** : تضمنت هذه الدراسة ستة فصول ، اهتم الفصل الأول بالمقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي والتي كان من أبرزها المقوم الجغرافي ، والقوة الديمغرافية ، والثروة النفطية التي تمثل البعد الهيكلي على مستوى علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي. وتناول الفصل الثاني المعنون البيئة التاريخية للنظام الإقليمي الخليجي ، من خلال التركيز على تطور هذا النظام ، والسياق التاريخي لتفاعلاته ، فيما تطرق الفصل الثالث إلى أمن الخليج في الرؤية العربية من خلال الرؤية المصرية والرؤية السورية ، والرؤى العربية الأخرى . وركز الفصل الرابع المعنون أمن الخليج والخبرة العربية ، الحرب العراقية – الإيرانية ، والدول الداعمة للعراق مركزاً على السودان ، والدول الداعمة لإيران مركزاً على ليبيا ، كما تطرق إلى حرب الخليج الثانية عام (1991) ، وحرب اليمن عام (1994) ، وموقف الجامعة العربية من حرب اليمن ، والغزو الأمريكي للعراق عام (2003) ، والموقفين السوري والمصري المعارضين لهذا الغزو . وتضمن الفصل الخامس المعنون اتجاهات الدفاع والتسلح في الخليج وموقع النظام الإقليمي العربي منها ، خمسة اتجاهات هي : الإنفاق العسكري ؛ وأنظمة التسلح ؛ والتصنيع العسكري المشترك ؛ ونشر القوات العسكرية في اليمن عام (1961) وفي الكويت عام (1990) ، وفرص السيطرة على التسلح الإقليمي . وتناول الفصل السادس المعنون الملف النووي الإيراني والنظام الإقليمي العربي ، مراحل

تطور البرنامج النووي الإيراني والمقاربات الأمريكية والروسية والإسرائيلية، وموقف المجتمع الدولي من هذا الملف .

- **دراسة شحاتة (2007) : إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام** : تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة ، إذ حاولت في الفصل الأول رصد وتحليل الثوابت والمتغيرات في المقاربات الدولية والإقليمية نحو مختلف أبعاد أزمة البرنامج النووي الإيراني بكل متغيراتها الإقليمية من زوايا تتصل بالمناخ الدولي والإقليمي السائد ، وعبر المقاربتين الأوروبية والأمريكية ، استناداً إلى قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجلس الأمن الدولي.

أما المقاربة الخليجية وخصائصها قبل وبعد عام (2006) فقد جاءت في الفصل الثاني ، فيما تناول الفصل الثالث متغيرات المقاربات الأمريكية والخليجية والإيرانية، وتطرق الفصل الرابع إلى المناخ الدولي في ضوء قرار مجلس الأمن الدولي (1737)، وتكثيف التحرك الأمريكي والإقليمي ، وجاء في الفصل الخامس التطرق لإستراتيجية المسار المزدوج في التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني .

وتناول الفصل السادس التفاعل الإيراني مع التوجهات المتعلقة باستخدام القوة والحوار والوفاق ، كما تطرق هذا الفصل إلى الموقف السعودي ، واحتمالات استخدام القوة ، وردة الفعل الإيرانية تجاه هذا الخيار .

أما الفصل السابع المعنون حدود الخيارات الثلاثة : القوة والحوار والوفاق ، فتطرق إلى الخيار الأمريكي ، وإلى المنظور الإقليمي ، والمواءمة العربية الخليجية مع مظاهر التحول.

وأخيراً الخاتمة التي تناولت المناخ الذي غلب عليه القلق والتوتر وقدر من التشاؤم تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني التي دفعت الدول الخليجية للسير تجاه بلورة مقاربة خاصة بها قد تتقاطع مع المقاربة الأوروبية ، والأمريكية من أجل الدفاع عن أمنها .

- **دراسة نهار (2008) : المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي الواقع والخيارات** : تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج قضية الأمن في الخليج العربي كجزء من الأمن العربي الشامل ، في ظل التحولات التي توقعها الباحث عن التي تربط بين العلاقات الأمنية الإقليمية والدولية في هذه الحقبة الزمنية ، وذلك بعد أن شرعت إيران بتوسيع طموحاتها التوسعية التي تحاول فيها التمدد في المناطق العربية وخاصة المجاورة لها ، لهذا تناولت الدراسة موضوعها عبر مقدمة وإطار نظري وستة مباحث ، عالج الأول منها أهمية منطقة الخليج العربي التي تكمن في الجانب الجيوستراتيجي على منافذ بحرية ، وما تحتويه من مخزون نفطي هائل ، وسوق استهلاكي كبير للمنتجات الأجنبية ، وارتباطها بعلاقات متعددة الجوانب مع دول الجوار الجغرافي والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والعالم ، الأمر الذي منح المنطقة أهمية كبيرة في الصراع الدولي جعلت بعضاً من الدول الإقليمية والدولية توليها اهتماماً خاصاً بها ، ورسمت لها سياسات أمنية خاصة تقع ضمن أهداف أعلنت عنها مراراً ، كانت تصب في السعي للوصول إلى منابع النفط واستمرار تدفقه للأسواق العالمية. واهتم المبحث الثاني بجذور المنظور والإدراك الإيراني للأمن في الخليج العربي في مرحلة ما بعد نظام شاه إيران الذي سقط في (شباط 1979)، وأشار المبحث الثالث إلى انعكاسات المنظور الإيراني الأمني على السلوك السياسي بعد أن اختارت إيران حالة

التناقض والصراع مع الدول الخليجية المعنية بقضية الأمن ، في محاولة منها للاستفادة من الامتدادات الطائفية ، أما المبحث الرابع فتضمن تقييم السلوك السياسي الإيراني، فيما تطرق المبحث الخامس للعلاقات الإيرانية مع الدول العربيـــة الخليجيـــة ، واختتمــت الدراســة موضوعها من خلال التطرق لرؤية مستقبلية .

- **دراسة المجالي (2011) : تأثير التسلح الإيراني على الأمــن الخليجــي** : تناولــت هــذه الدراسة موضوعها من خلال ستة فصول وخاتمة ، فقد خصــص الفصــل الأول لمشــكلة الدراسة وأهدافها والمنهجية المعتمدة وأسئلتها والمفاهيم الواردة فيهــا ، وخصــص الفصــل الثاني للإطار النظري والدراسات السابقة ، أما الفصل الثالث فتطرق إلى الأمــن الإقليمــي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة ، وقد ركز هذا الفصل على الأهمية الإستراتيجية للخليج ، وتطور الأمن الإقليمي في الخليج ، وسباق التسلح، وتطرق الفصل الرابع المعنــون بنــاء القوة العسكرية الإيرانية ، إلى تطوير القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية البرية والبحريــة والجوية ، وإلى تطوير القدرات النووية الإيرانية بالتركيز على الجهود الإيرانية في المجــال النووي قبل عام (1979) وكيفية إحياء البرنامج النووي ، من أجل السير في الطريــق إلــى النادي النووي مما خلق هذه الأزمة.

واهتم الفصل الخامس المعنون القوة العسكرية وتأثيرها على الأمن الإقليمي الخليجي، بهــذه القوة بشكلها التقليدي ، والعواقب الإقليمية للتسلح النــووي الإيرانــي ، والآثــار المحتملــة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي ، ومبررات القلق الخليجي مــن سياســة التسلح الإيرانية .

فيما تطرق الفصل السادس المعنون المواقف الإقليمية والدولية من برامج التسلح الإيرانية ، ومن أبرزها موقف دول الخليج العربي ، وموقف الولايات المتحـــدة ، وموقــف الترويكــا الأوروبية فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، وموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وموقف مجلـــس الأمن الدولي ، والموقف الإسرائيلي ، والموقف الروسي . وخلصت الدراسة في خاتمتها إلى مجموعة من التوصيات .

- **دراسة كشك (2012)** : **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تـــأثير إستراتيجية حلف الناتو** : قسمت هذه الدراسة إلى قسمين رئيســين ، تضـــمن القســـم الأول المعنون الأمن الإقليمي الخليجي وبيئته الإقليمية فصلين ، تنـــاول الأول الأمـــن الإقليمـــي الخليجي من خلال التطرق إلى تعريفه ومؤشراته ، وأشكال تحقيقـــه وشـــروطه، ومفهـــوم توازن القوى والعلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي ، إذ أشارت الدراسة إلى وجـــود مدرستين في العلاقات الدولية تربط العلاقة بين النظام العالمي ونظام الأمن الإقليمي وهما: مدرسة التبعية التي تؤكد على هذه العلاقة وتشير إلى ثلاثة أشكال فيها ، وهـــي المصـــالح الاقتصادية ، والتنافس الدولي ، وطلب إحدى دول الإقليم التدخل الخارجي من اجل موازنة قوة ونفوذ دولة أخرى في الإقليم لديها تطلعات إقليمية ، أما المدرسة الثانيـــة وهـــي التـــي تبلورت في سبعينيات القرن العشرين وترى أن للنظم الإقليمية تفاعلاتها الذاتية بغض النظر عن النظام الدولي السائد .وتناول الفصل الثاني بيئة الأمن الإقليمي الخليجـــي مـــن خـــلال التطرق إلى السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتطـــورات فـــي العـــراق وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي ، وصعود الدور الإيراني وتأثيره في الأمن الخليجـــي.

وتضمن القسم الثاني من الدراسة والمعنون مضمون إستراتيجية حلف الناتــو للأمــن فـــي الخليج ومعوقاتها ، ثلاثة فصول ، تطرق الأول إلى إستراتيجية حلف النـــاتو للأمــن فـــي الخليج ، وتناول الفصل الثاني تأثير إستراتيجية حلف الناتو فـــي قضايا أمن الخليج ، فيمـــا ركز الثالث على معوقـــات تطبيق إستراتيجية حلف الناتو في الخليج .

فيما تناولت الخاتمة تأثير إستراتيجية الناتو في عدد من النماذج الإقليمية المقترحة للخليج .

- **دراسة الرشيد (2013) : ما بعد الثورات العربيـــة الربيـــع العربـــي ومخـــاض التحـــول الديمقراطي** : تناولت هذه الدراسة ما شهده العالم العربي من حراك سياسي شعبي منذ مطلع عام (2011) ، اتخذ في بعض أطواره طابعاً ثورياً لم يكن متوقعاً ، تهاوت بأثره عـــروش راسخة لعدد من النظم الديكتاتورية التي أسهمت هي في التعجيل بسقوطها بعـــد أن أصـــبح أمر الثورات حتمياً جراء حالة الفساد و بعض الممارسات التي تتبعها أجهزتها الأمنية لقمـــع شعوبها ، فجاءت هذه الثورات لتخلق عبر التظاهرات الشعبية حالة من التصدي المباشر في مواجهة ثقافة الخوف التي حاولت تلك الأنظمة من إشاعتها فـــي صـــفوف أبنـــاء الشـــعب العربي، وقد قسمت الدراسة إلى مجموعة من المواضيع الفرعية ، تطـــرق بعضـــها إلـــى الهموم الخليجية في كل من البحرين واليمن والعراق ، فضلاً عـــن تطرقهـــا لمـــا يتعلـــق بالبرنامج النووي الإيراني الذي أصبح يشكل هاجس خطر في وجه شعوب منطقـــة الخلـــيج في ظل التداعيات التي خلفها هذا البرنامج بعد أن تصدى للإستراتيجية الأمريكية وعـــرّض مصالحها للخطر، وبات يهدد حلفاءها في المنطقة .

2. الدراسات باللغة الأنكليزية

- دراسة (Bensahel,2004) : **"The Future Security Environment in the Middle East "** **بيئة الأمن المستقبلية في الشرق الأوسط** ، الصادرة باللغة الإنكليزية عن مؤسسة راند لمشاريع القوة الجوية بإشراف سلاح الطيران في الولايات المتحدة بمصادقة إدارة التخطيط الاستراتيجي بمجلس إدارة الخطط ، تناولت الدراسة جملة مفاهيم سياسية تتضمن النزاع ، والاستقرار، والمتغيرات السياسية .

وقد ركزت الدراسة على التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أعقاب حرب الخليج الثانية (1991) ، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخلق فوضى سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية الأمر الذي زاد من التهديدات المضادة للولايات المتحدة ، ثم أوصل الحال إلى تعرضها للهجوم الإرهابي في شهر سبتمبر عام 2001 . كما تناولت الدراسة ما شهدته المنطقة من تغييرات في قيادات بعض دولها فبات الزعماء الجدد أضعف وأقل احتمالية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها كل من إيران والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا ، كون زعماء هذه البلدان بحاجة للتركيز على الدعم الشعبي أكثر من حاجاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب أو التوجه نحو السلام مع إسرائيل في المستقبل القريب .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأزمات التي برزت في الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة للأخذ بعين الاعتبار الحذر من مختلف السياسات المحتملة وذلك بغية الوصول للأفضل نحو القضية الحاسمة التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها تلك التي تتعلق بتعزيز الاستقرار

السياسي بعد الأخذ بالديمقراطية كونها أحد أبرز أساليب النزاع مع الـدول الأخـرى فـي الشرق الأوسط.

- دراسـة (Kiesling , 2006) " **Realism for an Unloved Super Power** " " **الواقعية لقـوة عظمـى غيـر مرغوبـة**" المنشـورة فـي كتـاب دروس دبلوماسـية (DiplomacyLessons)، تناولت الدروس المتعلقة بقضية العراق وكيفيـة جعـل هـذه القضية تصبح في أولويات جدول أعمال إدارة الرئيس جورج بوش الابن ، ويعزو الباحـث ذلك إلى قلة المعرفة بحقيقة هذا البلد والاحتقار الموجه للعرب من قبل هذه الإدارة ، إذ إنها قد اعتمدت على عدد من المستشارين الذين كانت توجهاتهم نابعة من أهـداف اقتصـادية ، ويتمثل ذلك فيما أقدمت عليه شركة (Halliburton) من أدوار حاسمة ومهمـة سـاعدت على اتخاذ قرار غزو العراق واحتلاله ، على الرغم من وجـود بعـض الأصـوات مـن المدافعين الأجانب عن صدام حسين ، إلا أن غالبية دول العالم كانت تسعى لرؤيـة صـدام حسين وهو مطرود مما يجعل العراق بلداً متحضراً . غير أن السـبب الـذي تشـدق بـه الأمريكيون لتبرير احتلال العراق كان هشاً كونه يتعلق بالشرعية الدولية ، إذ جاء اعتمـاد إدارة الرئيس بوش على تقارير دبلوماسية أجنبية وحتى صحفية كـالتي أوردتهـا صـحيفة (الفاينانشيال تايمز) قد كلف الكثير ، خاصة أن تلك التقارير كانت تتحدث عن وجود علاقة للنظام العراقي بالإرهابيين الذين قد يستعملون الأسلحة الكيميائية ضد المصالح الأمريكية إذا سنحت لهم الفرصة .

وفي درس ثان من الدروس التي تناولتها الدراسة كان يتعلق بالتضليل الذي مارسته الإدارة الأمريكية ضد شعبها و قواتها المسلحة في العراق ، إذ وفرت الأدلة الكاذبة عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل مع تهيئة بدلات واقية من العوامل الكيميائية لارتدائها في حال التعرض للهجمات العراقية أو الدخول إلى مخازن قذائف المدفعية المحملة بغاز الأعصاب ، في حين أن المخابىء العراقية كانت فارغة لأكثر من عقد من الزمان من تلك المخزونات بعد الأدوار التي أداها مفتشو الأمم المتحدة .

وقد توصل الباحث إلى نتائج في دراسته كانت تتعلق بنجاح الإدارة الأمريكية بتوفير قناعات حققت الإجماع السياسي في الولايات المتحدة للقيام باحتلال العراق تتلخص في :-

أ. استمرار امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بالرغم من جهود الأمم المتحدة ولجان التفتيش التابعة لها .

ب. أن الرئيس العراقي صدام حسين مدفوع بكراهية شديدة للولايات المتحدة تكفي للمخاطرة باستعمال أسلحة الدمار الشامل ضد المصالح الأمريكية .

ج. وجود بدائل شرعية للنظام العراقي في الخارج .

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في الجوانب كونها تتطـرق إلـى قضـايا تتعلق بالمتغيرات الإقليمية الآتية :

1. الأمن القومي الخليجي وما يشهده من تطورات بفعل العوامل المحلية والإقليمية والدولية .
2. تطورات أزمة الملف النووي الإيراني وأثرها في الأمن القومي الخليجي.
3. الدور السياسي الذي تؤديه أطراف مهمة تجاه تطورات الأزمة السورية .
4. الدور الذي يلعبه عامل الزمن في تحديد المواقف الإقليمية والدولية الصادرة تجاه المتغيرات الإقليمية وبشكل مستمر، لذلك تعد هذه الدراسة هي الأحدث من سابقاتها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يسـاعد فـي تحليل وتفسير الأحداث التاريخية، التي جرت في منطقة الخليج العربي التي تتعلق بـالأمن القـومي الخليجي خلال الحقبة الزمنية التي سبقت الفترة التي تغطيها الدراسة ، كأساس لفهم المشكلة بطريقة منطقية تستلزم عودة بسيطة للتاريخ كون الوقائع التاريخية تتداخل بين عدد مـن المتغيـرات التـي شهدتها المنطقة ، وكذلك اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسـة الظـواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها كيفيا أو كمياً، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر المتغيرات التي حدثت منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقها من تداعيات أثرت على حالة الأمن القومي في هذا الإقليم .

الفصل الثاني

المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها في بيئة الأمن القومي الخليجي

تأثرت منطقة الخليج العربي كثيراً بالمتغيرات الإقليمية الدراماتيكية (المذهلة) التي شهدها الشرق الأوسط خلال الحقبة الزمنية القريبة الماضية ، وتداخلت العوامل الدولية والإقليمية في بلورة مسألة الأمن ومفاهيمها ومكوناتها واتجاهاتها ، وأثرت عدة ضغوط وتحولات خطيرة على تصورات دول الخليج العربي لمسألـــة الأمن ، وقد لعب موضوع الأمن القومي (الداخلي والخارجي) لمعظم دول الخليج دوراً مهماً في رسم السياسات العامة لهذه الدول ، وشهدت العلاقات الداخلية بين دول منطقة الخليج العربي تطورات عديدة باتجاهات مختلفة تراوحت بين التعاون (دول مجلس التعاون الخليجي) ، والحرب بين أحد دول المنطقة (العراق) والولايات المتحدة الأمريكية .

وكان من أبرز تلك الضغوط تزايد حجم التسلح لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي التي أخذت تشعر أنها الحلقة الأضعف في ميزان القوى الإقليمية ، إذ أوجدت هذه الضغوط عدداً من التحولات الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط التي بدأت تخلق تخوفات من الانعكاسات السلبية لهذه التحولات ، خاصة ما يتعلق بالمشروع الإيراني الذي جرى إعداده ضمن إستراتيجية إقليمية تجاه المنطقة بالاعتماد على عدد من الآليات التي ساهمت في اختلال التوازن الإقليمي في منطقة الخليج لصالح إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) .

ويتناول الفصل الثاني المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها في بيئة الأمن القومي الخليجي من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وأثره في بيئة الأمن القومي الخليجي.
المبحث الثاني : الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية وأثرها في بيئة الأمن القومي الخليجي .

المبحث الأول

الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وأثره في بيئة الأمن القومي الخليجي

تعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق العربية والإسلامية تأثراً ببيئة النظام الدولي الجديد ومكوناته ومفاهيمه وأسسه وقواعده ، هذا النظام الذي أخذ يتشكل مع مطلع عقد التسعينيات؛ وكان ينظر إلى منطقة الخليج العربي على أنها منطقة استراتيجية بالنسبة لهذا النظام وفق صيغته الجديدة في أعقاب الحادي عشر من أيلول (2001) ، بعد أن رفعت الولايات المتحدة شعار الحرب على الإرهاب ، وطيلة الحقب الزمنية السابقة لتلك الإحداث كانت معادلة التوازن الإقليمي تعتمد على الأطراف الرئيسة في المنطقة، وهي: دول مجلس التعاون الخليجي ؛ والعراق ؛ وإيران، فضلاً عن الولايات المتحدة التي لها مصالح بالغة الحيوية في هذه المنطقة الاستراتيجية ، فهي التي عملت على إخراج العراق من هذه المعادلة بعد أن شعرت أنه يشكل تهديد لمصالحها في الخليج .

ومما لا شك فيه أن احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج ، قد غيّر من معادلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي جملة وتفصيلاً ، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام (2011) وترك مقدرات المنطقة تحت السيطرة والنفوذ الإيراني، بعد أن جاء المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق عام (2003) بأفكار ورؤى من أجل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية وإنهاء الديكتاتورية فيه .

تتناول الدراسة في هذا المبحث ذلك من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) .

المطلب الثاني : الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وأثره في منطقة الخليج العربي .

المطلب الأول

أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)

يعد مبدأ الاستمرارية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بشكل عام والعـــراق بشكل خاص، هو الاتجاه العام لتلك السياسة مهما اختلف صانع القرار علـــى رأس الإدارة الحاكمـــة سواء كانت ديمقراطية أم جمهورية ، لكن الشيء البارز يكمن في من يمثـــل الحـــزب الجمهـــوري والتيار المحافظ على وجه الخصوص، الذي هو الأشد عداءً للقضايا العربية وأكثر استجابة للمصالح الصهيونية بحكم طبيعة الانتماء للشرائح الرأسمالية الصناعية، بالإضـــافة إلـــى التكـــوين الثقـــافي والسياسي لقيادات هذا الحزب البارزة ذات الميول التي يطلق عليها بالصهيونية المسيحية (الياســـين، 2001: 3).

وقد برزت شخصية جورج بوش الابن من عناصر هذا التكوين الذي يطلق عليه (المحافظون الجدد) الذين جاءوا بشكل واضح بعد انتهـــاء القطبية الثنائية في النظام العالمـــــي، بحيـــث كـــانوا ينادون باتباع سياسة القوة والتوسع في استخدامها كأداة أساسية في تنفيذ سياسة بلـــدهم الخارجيـــة، لإعطاء زخم مضاف إلى مفهوم القطبية الأحادية ودعم الهيمنة الأمريكية على العـــالم، وذلـــك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها قوة عالمية ذات مصالح إستراتيجية، وهي تتعـــــرض إلـــى خطـــر يهدد أمنها ومصالحها الأمر الذي يتطلب منها استخدام القوة والتهديـــد بها بحيث تختلـــــف فكرة القوة لدى الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين فهي عند ترومان احتواء، وعند أيزنهـــاور انتقـــــام، وعند جون كندي الرد المرن، وعند رونالد ريغان حرب النجوم، وعند بوش الابن ضربات وقائيـــة واستباقية (محمد، 2005: 40).

وقد دشن بوش الأب السياسية الخارجية الأمريكية في مرحلة مـا بعـد الحـرب البـاردة، بالتركيز على مسائل ذات تأثير في الموارد الإستراتيجية كما حصل فـي حرب الخليج الثانية عـام (1991) ، حيث استخدم عرفاً استراتيجياً تكاد تحتكره الولايات المتحدة الأمريكية تجـاه الحكـام الطامحين أمثال الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، إذ أكد على هيمنة الولايات المتحدة عالمياً من خلال تشكيل تحالف فريد من نوعه وتسخير الأمم المتحدة من أجل توفير مظلة دبلوماسـية لحـرب استعمارية شنت في منطقة الشرق الأوسط ضد العراق تحديداً (عاروري، 2003: 70).

غير أنه لم يذهب في حربه إلى نهايـة الشوط ليقـوض النظام السياسـي فـي العراق، كمـا كان ينبغي لها أن تتحرك صوب العاصمـة بغـداد عام (1991) لإسقاط القيـادة العراقيـة، لكـن الوضع كان أكثر تعقيداً مما توصي به خطابات الرئيس بوش الأب، ومن بعده بيل كلينتـون اللـذين استخدما ما يسمى بالدبلوماسية التعسفية، حيث استخـدم كلينتون القـوة فـي قصـف يوغسـلافيا وغزا الصومال وهاييتي، واتبع سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق منذ حزيران (1991) التـي استمرت إلى ما بعد مغادرتـه البيت الأبيض، تخللها عمليات قصف بغداد بحجج مختلفة ، إذ سعت الولايات المتحدة لاتباع إستراتيجية جديدة تفرض هيمنتها المطلقـة على المنطقة والعـراق تحديـداً عبر إبقائه تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري (المجدوب، 2001: 378).

ان اندلاع الحرب الأمريكية غير العادلة ضد العراق كانت لها ذرائع وأهداف لعبـت فيهـا المصالح الأمريكية لتبرر الغزو والاحتلال، منها ما يتعلق بكذبة امتلاك النظـام العراقـي السـابق لأسلحة الدمار الشامل ومنها ما يتعلق بإيجاد نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ويكون نموذجاً يحتذى في المنطقة، كما تشمل تلك المصالح في الجانب الاقتصادي الذي يتعلق بمـا

يمتلكه العراق من ثقل اقتصادي مهم ومؤثر جراء ما يحويه من احتياطات نفطية هائلة ، تمكنه من توزيع ثرواته النفطية على حصص سنوية مع قدرات غير مكتشفة تؤهله لحمل راية الريادة في السوق النفطية، لهذا جاء الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام (2003) ، الذي لم يكن بعيداً عن الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، كما تداخل مع الموقف الأمريكي الدور الإسرائيلي لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك لما تشكله إسرائيل من أهمية لأداء دور الدفاع المتقدم للمصالح الغربية (أحمد، 2005: 13).

وقد جاء استخدام القوة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش ضد العراق لتبرز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، وأن استغلال هيئة الأمم المتحدة كان لتبرير تخليه عن الدبلوماسية، والتوجه نحو القوة والحروب التي يعتبرها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أن تهميش دور الدبلوماسية واعتماد مبدأ القوة كانت هي الفكرة التي استبدلها جورج بوش الابن بسياسة الحروب الاستباقية من خلال التعاون المتعدد الأطراف، إلا أن اختيار العراق هدفاً للتدمير في سياسة جورج بوش الابن لم يكن إلا هدفاً من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن السياق الإستراتيجي كونها انطلقت من مستويات سياسية تتعلق بأهداف عالمية وإقليمية ومحلية ، تقوم مجتمعه بتكوين الإستراتيجية الشاملة لها، حيث يرتبط كل عنصر بالآخر ويعتمد عليه بشكل مباشر ويمكن الوقوف عند هذه المستويات السياسة الأربعة الآتية :-

المستوى الأول : تأكيد الهيمنة الأمريكية عالمياً

إن محاولة الهيمنة على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان يتطلب منها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط واوراسيا، إذ كان تفوقها حتى عام (1989) معطلاً بفعل وجود الاتحاد السوفيتي على الرغم من علاقاتها السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن سيطرتها كانت افتراضية وليست فعلية، إلى أن تهيأت الظروف الخارجية التي سمحت لها بالسيطرة على منطقة الخليج، وبدأت بفرض منهجها القاضي باعتبار الاعتداء أو التعرض لمنطقة الخليج اعتداء للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية (مكتبة جيمي كارتر(د.ت). الموقع الإلكتروني:http://jimmycartelibarary.org)

وقد كانت نقطة الانطلاق في خطة الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في منطقة الشرق الأوسط، تعتمد على نظام العقوبات المفروض على العراق في عام 1990، غير أن هذا النظام الذي تبنته الأمم المتحدة وسرعة تنفيذه وقسوته والنتائج المترتبة عليه كان يعطي الدليل على وجود خطة مسبقة لتدمير العراق قبل ذلك التاريخ، بمعنى آخر: أن احتلال الكويت لم يكن السبب الحقيقي لشن الحرب، وفرض نظام العقوبات على العراق، غير أن السؤال الذي كان مطروحاً يتعلق بالأسباب الحقيقية لاستهداف العراق، إذ تكمن الإجابة في موقعه الجيوسياسي إقليميا كونه يقع في مفترق طرق للوصول إلى إيران من أجل التعامل مع سوريا والأردن والبحر المتوسط، وكذلك أنه يوصل الطريق بين سوريا والأردن وحوض الخليج العربي فضلاً عن الطريق الطبيعي من تركيا إلى الخليج وبالعكس (Al- Bayat ,2004: 22).

كما أن العراق يقع في الوسط بين آسيا والبحر الأبيض المتوسط، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي لأوراسيا، الأمر الذي يحتم عليها فرض نفسها كوسيط بين العراق وأوروبا والصين – الدول التي تشهد صعوداً مستمراً- لذا تأتي المنافسة من أجل الحصول على النفط المهم لإدامة زخم هذا الصعود، وبالنظر لعدم تحقيق نظام العقوبات المفروض على العراق نتائجه المرجوة، فقد جاءت المساعي الأمريكية وبالتنسيق مع عدد من الصهاينة والمتنفذين من السياسيين العاملين في بعض الشركات الكبرى الذين اقترحوا مشروع القرن الأمريكي الجديد، بحيث أنهوا اللغة السائدة حينذاك التي تتحدث عن عالم متعدد الأطراف باعتباره مرادفاً للنظام العالمي الجديد حينذاك، فكانت توجهات الليبراليين الجدد الذين صاغوا مشروع القرن الأمريكي الجديد من أجل السيطرة الكاملة على منطقة الخليج بالاعتماد على التفكير بوجود عسكري فعلي في المنطقة بشكل دائم، وهنا أضحت المبررات للصراع مع العراق تدفع الأمريكان نحو التواجد في الخليج حتى دون قضية النظام العراقي (Report, project for the new American century (PNAC) m (September 2000) .

المستوى الثاني : تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها من أجل عدم قيام تقارب ما بين الدول العربية، وذلك من خلال طرق عديدة يأتي في مقدمتها الدعم المستمر للكيان الإسرائيلي، سواء من خلال شن الحروب الاستعمارية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني أو من خلال المساومة مع المصالح السياسية الأمريكية، ويعتبر إضعاف التضامن العربي والوطني أحد تلك الطرق، والذي تعمل من خلاله على التأمر من أجل استمرار التعتيم الداخلي للدول العربية، أما الطريق

الآخر فيقوم على تحطيم الإنجازات التنموية العربية تمهيداً لفرض عولمة الشركات الأمريكيـــة، وأن هذه الطرق يعتمد أحداها على الآخر بل يدعمه بشكل عام (دوغلاص، 2008: 42).

المستوى الثالث : التواجد الفعلي في منطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية استراتيجية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالارتكاز على العديد من الأبعاد التي جعلتها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية وسياستها الخارجية ، وبهذا نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن صيانة الأمن والمحافظة على الاستقرار في الخليج ليست مسألة إقليمية فحسب بل هي مسألة تحظى باهتمام كبير لدى النظام العالمي الجديد الذي اتخذ أدوات مهمة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية مثل استخدام القوات المسلحة في منع السياسات الهادفة لتغيير الأوضاع القائمة في المنطقة ، فلجأت أولاً إلى استخدام العزل الاقتصادي والسياسي تحت مظلة الأمم المتحدة ضد العراق وإيران لمنعهما من فرض أية تغييرات في بنية النظام الإقليمي الفرعي في الخليج والتحكم في برامج التسليح ، والتنظيم الدفاعي والأمني ، وربط المنطقة بالاقتصاد العالمي ، ثم ضمان أمن إسرائيل ودمجها في إقليم الشرق الأوسط (ميرفي ، 1997 : 34 – 35) .

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإبقاء على حالة عدم الاستقرار في منطقة الخلـــيج العربي، بحيث تتمكن الولايات المتحدة من مد شبكة دائمة للقواعد العســـكرية، وأن تـــؤدي دور الحاكم الدائم والسلطة النهائية الذي تحقق من خلاله هيمنتها على العالم والمحافظة على معالمها الوطنية بواسطة القوة العسكرية. وبشكل عام، فإن الطرق الرئيسية التـــي اعتمـــدتها الولايـــات المتحدة الأمريكية لسياستها الإقليمية تجاه المنطقة كانت تسعى إلى التأكد من أن العالم العربي لا

ينجح في تحقيق القدر المطلوب من التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، التـــي تسمح له بالاستفادة من موارده الطبيعية الهائلة والثروات التي تمكنـــه مـــن ممارســـة ســـيادته الكاملة، وقد كان العراق في بؤرة الاهتمام الأمريكي الساعية للحفاظ على حالة عدم الاســـتقرار في هذا البلد، إذ إن تدهور علاقاته مع جيرانه يعني تدهور علاقات التعاون في المنطقة بأسرها، كما أنها لا تريد الاستقرار في إيران وسوريا ولبنان ولا حتى في المملكة العربيـــة الســـعودية، فاعتمدت التدمير الخلاق الذي هو الحالة الوسطى بين التدمير الشامل وعدم التدمير.

المستوى الرابع : تحقيق المصالح الأمريكية في العراق

مع حلول عام (1997) أدرك منظرو مشـــروع القرن الأمريكـــي الجديـــد أن الحالة التي لا بد أن يكون عليها العراق يجب أن تبدأ من تدميـــره ، بحيث يبدأ ذلك فعلياً جـــراء الأزمـــة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في عدم قدرتها على التعامـــل مع مجريـــات الأحداث بشكل واضح، فكان لزاماً عدم تفويت الفرصة من التحدي الذي أبداه العراق في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الجديد، حيث تعيش الإدارة الأمريكية في نشوة وجود الفائض مـــن رأس المال الذي تراكم من جراء الاستثمارات العسكرية وإنجازات السياسة الخارجية للإدارات السابقـــة (Report, project for the new American century (PNAC) m (September 2000) .

ورغم كل ذلك فأن أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يطـــالبون بزيـــادة الإنفـــاق الجديد على الدفاع والسياسة الخارجية، من أجل التأثير والحد من وعود المزايا التجارية قصيرة المدى التي كانوا يرون فيها بأنها تهدد الاعتبارات الإستراتيجية لبلدهم، حيث برز ديك تشـــيني رئيس شركة هاليبرتون النفطية عام (1999) والتي أصبحت من أكبر الشـــركات العاملـــة فـــي

العراق بعد عام (2003)، حيث رسم سياسة شركته على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج بحلول عام (2010) إلى (50) مليون برميل إضافية يومياً (هيكل، 2006: 137).

لذا عمد مع عدد من دعاة فكر المحافظين الجدد، للاستفادة من الجائزة الكبرى التي تكمن في الشرق الأوسط الذي يملك ثلثي نفط العالم وبأرخص الأسعار، وعلى الرغم من أن الشركات كانت حريصة للحصول على النفط من تلك المنطقة إلا أن التقدم في هذا الشأن كان بطيئاً، وبحلول عام (2000) بدأ أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يفقدون صبرهم جراء عدم الامتثال للأفكار التي سبق وأن عرضوها على الرئيس بيل كلينتون في (26 حزيران 1998)، التي طالبوا فيها انتهاز الفرصة للإعلان عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها وحلفائها في العالم، والتي جاءت عبر خطاب مباشر إلى الرئيس كلينتون قاموا بإعداده بعد أن برزت عناصر جديدة كانت لها انعكاسات على مسار الأحداث في المنطقة، حيث تم الكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيميائية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة، إذ كان من بين الموقعين على ذلك الخطاب ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيل وبول وولفويتز (هيكل، 2006: 137).

ويرى الباحث أن قدرة العراق على تحدي الولايات المتحدة كانت مبنية على استخدامه المناورات في المنطقة، التي تهدد الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأمريكي، فكان العراق من بين الدول التي لم تساوم في قضية الصراع العربي الإسرائيلي وامتنع عن التحاور معها، كما أنه نجح بإطلاق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية، وأنه البلد

الذي استخدم نفطه من أجل التقدم وساعد بلداناً فقيرة في آسيا وأفريقيا والعالم العربي، فأصبح هو البلد القادر على تحدي الإمبريالية في وقت كانت منتصرة في كل مكان آخر من العالم، وبموجب ذلك جرى إصدار قرار التخلص من النظام السياسي في العراق.

كما أن تعدد الذرائع الأمريكية لتبرير غزوها للعراق في (آذار 2003) ، كانت تشير إلى أسباب غير حقيقية شملت دوافع وأهدافاً انتقامية شخصية متأصلة لدى عائلة بوش بحيث ينهي الابن ما بدأه الأب عام (1991) ، لكن يبقى الدافع المنطقي والأبرز لعملية الغزو والاحتلال هو ما يتمثل بالحرص الأمريكي للسيطرة على الموارد البشرية الضخمة، بكل ما تعنيه من أهمية إستراتيجية على الصعيدين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط بالوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وما يمثله من بؤرة ضد التطلعات العربية الساعية لجمع شمل أبناء الأمة ضمن نطاق إقليمي يقوم على جمع مصالح الأمة العربية.

ويضاف إلى كل ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن احتلالها للعراق سيحقق لها تواجداً في منطقة الخليج العربي من أجل الحفاظ على توازن القوة بين دول الإقليم بعد خروج العراق من هذا التوازن ، وعدم السماح ببروز إيران كقوة رئيسة في المنطقة من حيث القدرات العسكرية أو التكنولوجية ، بما يسمح لها بتهديد جيرانها أو تحفيزها على استخدام القوة أو التهديد بها ضد الدول النفطية في الخليج .

المطلب الثاني

الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره في منطقة الخليج العربي

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف وجودها في منطقة الخليج العربي بعد انتهـاء الحرب الباردة، وذلك من أجل تضييق الخناق أمام أي تدخل دولي في المنطقة سواء من قبل الحلفاء أو الأعداء، وقد جاء هذا الموقف إثر ارتفاع حالة الاهتمام بالمنطقة من قبل قوى دولية عديدة مثـل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان، إذ كانت كلّ منها تحمـل أطماعـاً أو طموحـات جيوسياسية وجيوستراتيجية من أجل استعادة مكانة دولية زائلة أو السعي للوصول إلى مكانة القـوى العظمى، فكان هناك رفض واضح من قبل هذه القوى لمحاولة انفراد الولايات المتحـدة الأمريكيـة بسيادة العالم والمنطقة، الأمر الذي حفز الولايات المتحدة الأمريكيـة لإدراك ذلـك، فسـعت لمنـع تدخلات هذه القوى، فكان تحركها الواضح تجاه المنطقة والذي تحقق بفعـل التطـورات السياسـية والعسكرية على إثر اجتياح العراق للكويت عام (1990)، وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعـراق عام (2003) (دسوقي، 2009: 73).

ووفقاً لذلك فقد جاءت آثار الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى الإقليمي مفيدة للجانـب الأمريكي من نواحٍ عديدة من أهمها:

1. **الآثار العسكرية**

لقد وضعت الإدارة الأمريكية في اعتبارها وبشكل أكيد أن الإطاحة بالنظام العراقي، قـد حقق لها فوائد عديدة لم تكن غائبة عنها عندما وضعت الخطط اللازمة لاحتلال العراق، تقـوم

على إيجاد قواعد عسكرية واستخبارية على أرض العراق في ظل وجود حكومة موالية لأمريكا من أجل استمرار المحافظة على هذه المنشآت وتقديم التسهيلات اللازمة لها، وقامت بالفعل بإنشاء العديد من تلك القواعد العسكرية في مناطق عديدة من العراق، إلا أن التركيز وقع على أربع قواعد داخل العراق هي قاعدة مطار بغداد الدولي، قاعدة الطليل جنوب العراق قرب الناصرية، مهبط الطائرات (H1) في المنطقة الغربية، ومطار باشور في المنطقة الكردية (تاير، 2004: 43).

إن الشيء المهم الذي فكرت به الولايات المتحدة الأمريكية من احتلالها للعراق قد اسقط مصداقيتها العالمية فهي لم تستطع أن تحشد قوى عالمية كتلك التي حققتها عام (1991)، بحيث إنها استطاعت تحقيق نصرٍ حاسمٍ من خلال المزاوجة بين استخدام السلاح والاستفادة من الآخرين الذين تعاونوا معها، غير أن الذي حدث عام (2003) دفعها إلى تقسيم الأفعال على الحلفاء بعد أن وحدت الأعداء وأتاحت الفرصة إلى مناوئيها الذين يضمرون الشر لها، فتعرضت إلى كراهية مريرة لدى العالم الإسلامي من سياساتها وتراجعت الحنكة السياسية الأمريكية بشدة، بعد أن لحقها ضرر كبير في عدم القدرة على إدارة قيادة القوات المتحالفة بالشكل المطلوب (بريجنسكي، 2007: 154).

وفي خضم كل ذلك وبعد احتلال العراق برزت مشكلة إيران التي تحتاج إلى مجابهة فعلية فكان التخطيط الأمريكي يقضي بالاستفادة من القواعد الأربعة الموجودة على الأراضي العراقية عند التعرض لإيران، خاصة وأنها تعتبر إيران من الدول المساندة للإرهاب، والتي طالما دعمت حزب الله في لبنان والشيعة في العراق وحركة حماس في فلسطين وهؤلاء بالتأكيد

لهم أدوار مهمة في قضية الصراع مع إسرائيل، والأهم من ذلك وجود روابط وثيقة لإيران مع قوات القاعدة وطالبان، كما أن إيران تمتلك برنامج تطوير الأسلحة النووية وتقوم بتوسيع مخزونها من أسلحتها الكيماوية والصواريخ بعيدة المدى، حتى جاء اعتبار إيران من دول محور الشر، بالإضافة إلى العراق وكوريا الشمالية حسب تعبير بوش الابن في خطاب له في كانون الثاني (2002)، لذا كان الربط بين الاستفادة من نتائج الحرب على العراق عام (2003)، في المواجهة المحتملة الجديدة مع إيران وهي المواجهة التي تحتاج فيها لجميع القواعد الأخرى في المنطقة ووسط آسيا وأفغانستان، حتى تلك التي في الخليج قد لا تكون كافية في تلك المواجهة المحتملة (تاير، 2004: 44).

إلا أن التهديد الآخر الذي يأتي بعد التهديد الإيراني يعود إلى احتمالية حدوث بعض الاضطرابات الداخلية في دول الخليج العربي ، مما قد يولد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة ، وهذا الأمر قد شعرت به الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر ، وسعت لتوظيفه من أجل ضمان الاستقرار في دول المنطقة بما يحقق ضمان مصالحها في الفترة المقبلة في هذه المنطقة الحيوية (انديك،2006: 126).

كما أفرز الاحتلال نتائج سمحت للدول الإقليمية بأداء أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي بعد أن أخرجه الاحتلال من معادلة التوازن الإقليمي بما زاد من تأثير ذلك في الأمن القومي الخليجي ، وكان من أبرز تلك التدخلات ، تدخل "سوريا من الجوار العربي" و"إيران وتركيا من الجوار غير العربي"، وإسرائيل التي مارست نوعاً من التدخلات لأغراض إستراتيجية، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، ووفق مقولات تيار المحافظين الجدد، أن

السقوط السياسي في العراق هو مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا، ومن هنا أظهرت سوريا مرونة في مسألة إيواء الجماعات المسلحة الساعية لدخول العراق لنصرة المقاومة في الداخل، كما رفضت تسليم المسؤولين العراقيين السابقين المتواجدين على أراضيها (شبلي،2008: 60).

إن حقيقة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي باتت تعدّ أحد الملامح الأساسية لهذه المنطقة، وفي ذات الوقت يمثل الوجود الأمريكي في القواعد التقليدية في كل من اليونان وإيطاليا وبلغاريا وإسبانيا والبرتغال وقبرص وجبل طارق، وحتى في بريطانيا وألمانيا، وتشكل عنصراً فاعلاً من عناصر المعادلة الإستراتيجية الحاكمة في الجغرافية السياسية الأمريكية، إذ أكسبت وجودها في العراق قيمة إستراتيجية أكبر من الناحية الشكلية، فلم تعد المسألة مجرد اكتساب قاعدة أو تسهيلات عسكرية وإنما تتعلق باحتلال وحكم مباشر لإحدى دول المنطقة ، فعلى سبيل المثال وصل حجم القوات العسكرية في العراق حتى (كانون أول 2005) إلى (130) ألف جندي أي حوالي (75.5%) من إجمالي حجم القوات الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي جعل من العراق أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حينذاك (دسوقي، 2009: 72).

وانطلاقاً من هذا الوجود العسكري الكثيف وطبيعة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة ، فإنه من الخطأ أن تتوقع الدول الخليجية موقفاً إيجابياً منها يقوم على الحوار والتعاون بدل الإملاء والفرض في تعامل الدول فيما بينها ، حيث ظهر ذلك واضحاً في عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رأيها تجاه قضية استمرار بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل ، إذ أن الواقع يشير إلى أن الدول

العربية لا تستطيع إيجاد رؤية إستراتيجية من إيجاد حلول لمشاكلها المختلفة بمـــا فيهـــا قضـــية فلسطين (غليون، 2005: 94).

2. الآثار الاقتصادية

إن التغيير الذي شهدته منطقة الخليج العربي على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق قد غيـــر ميزان القوى في النظام الإقليمي ، هذا الاحتلال الذي لم يرتب آثاراً على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب بل تعدت آثاره لتشمل منطقة الشرق الأوسط كان أبرزها:-

أ. النمو السريع في الاقتصاد والعولمة والتقدم التكنولوجي والتمرد السياسي ومســـاعي نشـــر الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، وخاصة المنتجة للنفط وكان هو السمة البارزة للنشاط الأمريكي، وكنتيجة من نتائج التدخل العسكري في العراق (السعدي، 2008: 264).

ب. أن الغاية الأساسية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها ونجحت في ذلك تكمـــن في ضمان تدفق النفط دون أية معوقات وبأسعار معقولـــة مـــن المنطقـــة ووصـــوله إلـــى اقتصاديات أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن 25 % من إنتاج العالم مـــن النفط وثلثي احتياطات العالم النفطية تقع في منطقة الخليج العربي، وأن انقطاع تدفق الـــنفط بسبب الحرب خلق حالة زعزعة الاستقرار في المنطقة وأدى إلى صدور قرارات حكوميـــة بشأن الإنتاج دفعت أسعار النفط إلى مستويـــات عاليـــة، كان من شأنها التأثيـــر العميـــــق في الاقتصاديات الغربية، وما دامت هذه الدول تعتمد على النفط فإنها تحتـــاج إلى تدفقـــــه من الخليج دون أي عوائق، وهنا تكمن مسؤوليـــة الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة في حماية

المصالح الحيوية بوصفها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العـــام (أنـــديك، 2006: 116).

ج. اتجاه بعض دول الإقليم للحصول على قدر من المساعدات الاقتصادية، فيمـــا قـــام الـــبعض الأخر بتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية كانت بدرجة متفاوتة في عدوانها علـــى العـــراق، وذلك بعد تدفق النفط دون عوائق فإن الولايات المتحدة الأمريكية كان يتعين عليهـــا إيجـــاد سياسة أمنية متطورة تحافظ من خلالها على استغـــلال دول الخليج المنتجة للنفـــــط، وأن هذه الفرصة كانت تواجه صعوبة لأن هذه الدول لم تكن قـــادرة على الدفاع عـــن نفســـها سواء مـــن العراق أو من إيران، وهما الدولتان المجاورتان لأكثر مساحة ولأكثر قـــــوة، وهذا الأمر فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور استراتيجيـــات لخلق التـــوازن أو احتواء التهديدات المحتملة التي قد تشكلها هاتان القوتان الإقليميتان، مـــن هنـــا جـــــاء جنوح الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى الارتبـــاط مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــــة بمعاهدات واتفاقيات أمنية معلنة، والاعتماد عليها في توفير الحماية اللازمة (محمد، 2005: 192).

3. الآثار السياسية

يعد النظام الإقليمي العربي منطقة حيوية قل نظيرها من الناحية الإستراتيجية، ذلـــك أنـــه مركز لطرق التجارة العالمية ذات الأهمية الجيوسياسية، وهـــو مركـــز الاتصـــالات الجويـــة والبحرية والبرية، فضلاً عن أهميته الاقتصادية الناجمة عن احتوائه لثروات طبيعية هائلة، يأتي في مقدمتها النفط، كما أنه يمثل قلب الشرق الأوسط القـــديم والجديـــد، وقـــد أفـــرز الاحـــتلال

الأمريكي للعراق في (نيسان 2003)، نتائج عديدة على المستوى الإقليمي بالجانب السياسي، من خلال طرح قضية الديمقراطية باعتبارها إحدى المسائل الضرورية والملحة التي لا تزال مطروحة في الساحة السياسية والثقافية العربية، وذلك بفعل التساؤل المطروح حول إمكانية تطبيق الديمقراطية في المجتمع العربي وفيما إذا كان هذا المجتمع مؤهلاً للممارسة الديمقراطية بالشكل الصحيح، أو أنه لا يملك المستوى المطلوب من الثقافة السياسية التي تؤهله لهذه الممارسة، وهنا جاءت القناعة الأمريكية على أثر حملتها ضد العراق لتطرح الدعوى الملحة عربياً في التغيير الديمقراطي، بحيث بات الداعون إلى تأييد الاحتلال يستخدمون الاحتلال الأمريكي لدعوة التغيير كذريعة للوقوف ضد من ينادي بالتغيير أو الإصلاح، وفي ظل وجود قناعة أمريكية من أجل تحقيق مصالحها طرحت قضية الديمقراطية كشعار ليكون حارساً للأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة، بحيث جرى تصوير أي تحرك في الإصلاح السياسي عربياً بأنه قد جاء وفقاً للرغبة الأمريكية ومسانداً لها (كوش، 2005: 14-141).

وما أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية صفحتها العسكرية الأولى المتمثلة باحتلال العراق، حتى سارعت للإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير في محاولة لتبرير وجود الكيان الإسرائيلي داخل النظام الإقليمي العربي، بالرغم من عدم انتماء ذلك الكيان إلى الفضاء القومي والديني والثقافي العربي، وكانت المساعي الأمريكية تنصب نحو إدخال النسيج الثقافي في الآلية العامة للمشروع تحت عنوان التطبيع، وهذا يعني نكران الهوية القومية الجامعة لأبناء المنطقة العربية وقوامها العربي المرتبط سياسياً واقتصادياً وحضارياً والاستعاضة عنها بهوية بديلة هي

هوية الشرق أوسطية، التي تتحول فيها العروبة إلى مجرد فرع هامشي ضمن الكيان السياسي الجديد للمنطقة (الخزرجي، 2004: 137).

إن طرح المشروع الأمريكي المتعلق بالشرق الأوسط الكبير عام (2004)، جاء بفعل هيمنتها على النظام الدولي، الذي وفر لها قدراً كبيراً من مجريات السياسة العالمية كونها القوة المهيمنة الوحيدة مقارنة بالنظام الدولي الذي كان سائداً في مرحلة القطبية الثنائية، فهي هنا تعمل على تحقيق الهدف الإستراتيجي لها وهو إدامة الهيمنة الأحادية على النظام العالمي، فكان السير قدماً في تنفيذ مخططاتها العالمية تحت شعار الحرب على الإرهاب والذي بدأته في احتلال أفغانستان ومن ثم العراق، الأمر الذي أعطى مؤشراً للنظم العربية الأخرى بأن التهديدات الأمريكية هي حقيقة وليست لأغراض التخويف فقط، حتى أصبحت تلك النظم على يقين من أن مصيرها ربما لا يختلف عن مصير العراق فيما لو أنها اعترضت على السياسة الأمريكية (محمد، 2005: 192).

وهذا ما يمكن ملاحظته على الموقف الليبي عندما قام بكشف كافة نشاطاته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أمام الأسرة الدولية ومن ثم التخلي عنها، وذلك أعقاب ما تعرض له العراق من احتلال وتدمير عام 2003. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تتردد في الوقوف ضد قضايا الشعب العربي في المحافل الدولية لاسيما القضايا التي تتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بعد أن قامت بتهميش دور الدول الأخرى في منظمة الأمم المتحدة جراء ما تمارسه من ضغط وتهديد تجاه تلك الدول أو من خلال استعمال حق النقض ضد العديد من القرارات الأممية (الظاهر، 2004: 26).

وبالنسبة لعملية السلام العربية الإسرائيلية فقد أنتج الاحتلال الأمريكي للعراق (2003) موقفاً أوروبياً مسانداً للدور الأمريكي في هذه المسألة، إذ تابعت القوى الأوروبية جهودها الدبلوماسية لتحريك عملية السلام وضمن الإطار العام للسياسة الأمريكية الأمر الذي ضيق الفجوة التي كانت قائمة على أرض الواقع بين الممارسات الأوروبية والأخرى الأمريكية، وخاصة تجاه المقاومة العربية الإسلامية ومدة مشروعيتها في الأراضي المحتلة، فلم يعد الاتحاد الأوروبي يصدر أية إدانة رسمية حازمة ضد إسرائيل، عند ارتكابها لأية مجزرة من المجازر التي باتت سمة واضحة للسلوك العدواني للكيان الإسرائيلي في حين تسارع بإدانة أي عمل ضد الاحتلال الإسرائيلي تقوم به المقاومة، ويجري وصفه بالإرهاب بل إن الإتحاد الأوروبي شارك الولايات المتحدة الأمريكية في تطويق حكومة حماس المنتخبة عام (2006)، من خلال قرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في (10 نيسان 2006)، القاضي بتعليق المساعدات المباشرة إلى الحكومة الفلسطينية، إذ كان الاتحاد أكبر مانح لهذه المساعدات ، وذلك من أجل إجبار الحكومة المنتخبة على الالتزام بمبادئ اللجنة الرباعية المتعلقة بعدم ممارسة العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقات القائمة (جريدة أخبار اليوم المصرية، العدد 33651 في 23 نيسان 2006).

ويرى الباحث أن الأخطار المحدقة بمنطقة الخليج العربي هي أكبر مما بات معلوماً ، فالخطاب العدائي للعرب والمسلمين في السياسة الأمريكية ، وتجاهل الأنظمة العربية الصديقة والحليفة لم يصل إلى مثل هذه الدرجة من قبل ، بحيث إن إدارة الرئيس بوش الأبن قد تدخلت حتى في مناهج التعليم في الدول العربية، وهي بذلك تنظر إلى منطقة الخليج العربي من خلال هدفها

الاستراتيجي القائم على تطبيق استراتيجية الدومينو* في العالمين العربي والاسلامي، إذ إن نجاح الولايات المتحدة في العراق سيؤدي إلى تخويف الدول العربية والإسلامية، مما يجبرها على الرضوخ للمطالب الأمريكية، وهذا ما حدث بالفعل بعد احتلال العراق، فقد باتت بعض الدول العربية تخشى حتى من أن تصف العمليات الأمريكية بالغزو أو العدوان، متجاهلة كل الاعتبارات التي سمحت لإيران أخذ زمام المبادرة في منطقة الخليج ، خاصة بعد التغيرات التي حدثت في ملامح النظام الإقليمي العربي أعقاب ما سمي بثورة الياسمين في تونس ، والتي أدخلت المنطقة العربية في نفق يحتمل كثير من النتائج الإيجابية والسلبية التي تعتمد على مخرجات التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، وأصبحت التدخلات الإيرانية في شؤون دول الخليج سمة غالبة عززت من هيمنتها الإقليمية في ظل وعود الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها بممارسة الدور الحازم الذي يردع إيران خاصة في القضايا المرتبطة بالديمقراطية كحالة البحرين ، والحراك غير المسبوق في دول أخرى من دول منطقة الخليج العربي .

* نظرية الدومينو (Domino theory) هي نظرية ظهرت في الخمسينات في الولايات المتحدة وتقول بأنه إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو. و قد طرح الرئيس الأميركي الأسبق دوايت أيزنهاور نظرية الدومينو في خطاب شهير ألقاه في عام 1954. واشتهرت نظرية الدومينو في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد تحول الصين الى دولة شيوعية واشتعال الثورات والانقلابات الثورية في العديد من دول العالم وميلانها السياسي في اتجاه المعسكر الشرقي.باختصار، هذه النظرية تقوم على أساس ان الدول المتماثلة في البيئة السياسية والجوار الجغرافي تتشابه مع أحجار الدومينو التي تصطف على بعضها البعض وبمجرد سقوط واحدة منها سيؤدى ذلك الى توالي سقوط الأخرى تباعا.سقوط أنظمة الحكم في اقليم واحد وفي وقت واحد سيحدث اختلالا عظيما في بنية ميزان القوى الذي تقوم عليه معادلات العلاقات السياسية في ذلك الاقليم مما يحدث اضطرابا قد يمتد الى خارجه ويؤثر في قواعد اللعبة السياسية على مستوى العلاقات الكونية في النظام الدولي ككل.

المبحث الثاني

الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية وأثرها في بيئة الأمن القومي الخليجي

يتضمن البناء الاستراتيجي للمشروع الإيراني تجاه منطقة الخليج العربي عناصر ومحددات متباينة جغرافية وتاريخية وطائفية وأيديولوجية ، إذ لا يمكن اختصار الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية تجاه المنطقة في مجرد تصدير الثورة ، أو من محاولاتها تشييع المنطقة ، فالمشروع الإيراني الاستراتيجي متعدد المراحل ، ينطلق أولاً من منطقة الخليج العربي تجاه المشرق العربي وصولاً للقدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، ويتوج هذا المشروع بالتكنولوجيا النووية التي تستظل بها إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي الذي تنتزع بموجبه دوراً إقليمياً من القطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة، باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في حسابات المنطقة .

وتفرق الإستراتيجية الإيرانية في طبيعية الأدوات المستخدمة تجاه المنطقة العربية المترابطة لغوياً وثقافياً ودينياً وجغرافياً وحضارياً ، بين تكتيكها في منطقة الخليج العربي التي تطل على مضيق هرمز ، وسياساتها في منطقة المشرق العربي الممتدة من فلسطين مروراً بلبنان وسوريا والعراق وصولاً إلى غربي إيران ضماناً لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة .

ويتناول المبحث الثاني الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية وأثرها في بيئة الأمن القومي الخليجي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : أبعاد الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية .

المطلب الثاني : المنظور الإيراني لبيئة الأمن في منطقة الخليج العربي .

المطلب الأول

أبعاد الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية

ساعدت التطورات العالمية التي تبعت أحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001) ، وتغير النظام الإقليمي والدولي ، إيران على إعادة طرح مشروعها الذي كان قد بدأ الشاه في الإعداد له ، ثم أضافت الثورة الإيرانية الطابع الإسلامي له ، وهو المشروع الساعي لبسط النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ، وانتزاع اعتراف دولي بدور إيران الإقليمي ووضعها كقوة إقليمية كبيرة لها القدرة على التأثير في شؤون المنطقة ، وذلك من أجل تعزيز أمنها الوطني وحماية نظامها الحاكم ، والتصدي لكل المحاولات التي تعيق التطلعات القومية القائمة على الإرث الحضاري المغلف بالتوجهات الإسلامية ، والاعتراف بنجاح نموذجها الثوري (علوي ، 2012 : 426) .

وانطلقت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية من التعريف الذي قدمته لسياستها الخارجية الذي لا يتأثر بأي نوع من التحالفات ، الأمر الذي زاد من حالة الشك لدى الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة ، هذا التعريف الذي يستند إلى نصوص الدستور الإيراني الذي أشار لمبادىء السياسة الخارجية الإيرانية التي كان أبرز عنوان فيها يشير إلى رفض الهيمنة الأجنبية ، وبذات الوقت تحدثت تلك المبادىء عن دفاع إيران عن حقوق كل المسلمين والمظلومين والمستضعفين من جانب القوى العظمى (ملحق رقم (1) السياسة الخارجية في وثيقة الدستور الإيراني) .

وشكلت هذه النصوص دليلاً على الرغبة التوسعية لإيران ، والتي عزز فهمها بشكل واضح الحرب العراقية – الإيرانية التي اندلعت بعد رفع شعار تصدير مبادىء الثورة الإيرانية، وهو الأمر

الذي أثار موجه من الهلع لدى الدول داخل الإقليم وخارجه .

لذا ؛ لم تعرف العلاقات الإيرانية مع دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية ، مساراً واحداً منذ قيام نظام حكـــم الجمهورية الإسلامية في إيران عام (1979) ، فقد تباينت تلك العلاقة وتفاوتت بين التوتر والتراجع كالعلاقات مع مصر والسعودية والعراق ، إلى إستراتيجية بدأت واستمرت مع سوريا وبعض القوى المحلية العربية في لبنان وفلسطين ، أو علاقات تراوحت بين الدفء والبرودة والتوتر والقلق مع عدد من الدول الخليجية ، إي أن علاقات إيران قد تقلبت ولم تستقر ، خاصة بعد تغير نظام الحكم في العراق عام (2003) ، إذ انتقلت من حالة الحرب والعداء المزمن إلى مد النفوذ والتحكـــم بالشأن العراقي والتلاقي مـــع معظم القوى السياسية في العراق ، وقد كان للتحولات الداخلية في إيران عبر سيطرة المحافظين في السنوات الأولـــى مـــن عمـــر نظام الحكم الجمهوري إلى الإصلاحيين في عهـــد الرئيس محمد خاتمـــي ، ومن ثم العـــودة إلـــى حكم المحافظين على يد الرئيس محمد أحمدي نجاد ، إذ أثرت هـــذه التحولات بالاضافـــة للمتغيرات الإقليمية والدولية الأخرى ، في مجرى العلاقات العربية – الإيرانية ، والتي دفعت إيران لإتباع استراتيجية جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط على مستوى الأدوار والتفاعلات (عتريسي ، 2012 : 89) .

وتنوعت مرتكزات المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين عدد من الأبعاد ، من أبرزها الآتي :-

1. البعد الجغرافي

يتعزز دور البعد الجغرافي عندما تتداخل التجربة التاريخية لعـــدد من الأمـــم في العوامـــل

المشتركة التي تحكم العلاقات الثقافية والسياسية والدينية لتلك الأمم ، وهذ الأمر ينطبق على البيئة الجغرافية التي فرضت على عدد كبير من دول الشرق الأوسط الاشتراك مع إيران في حدود جغرافية مشتركة، فالجزيرة العربية هي البقعة الجغرافية التي انحدر العرب منها إلى بقاع متعددة أدت دورها في تشكل تلك التجربة التاريخية التي طورتها الأمتان العربية والفارسية في جغرافيا متلاصقة تتزايد أهميتها يوماً بعد يوم ويتباين بريقها الذي لا يلوح في الأفق أي مؤشر أن هذه الأهمية ستفقد ذلك البريق في المدى المنظور (الزويري ، 2012 : 57) .

وقد حظيت إيران بمزايا جيوستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي الفريد ، الذي جعلها تصبح حلقة الوصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا ، هذان الموقعان اللذان يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولهما التصدي للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، إذ إن معرفة إيران الجيدة بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي ، وقد عززت الجوانب القومية الفارسية من هذه الرؤية كونها لا ترتبط بقواسم مشتركة مع جوارها الجغرافي سواء من البلدان العربية السنية ، أو جوارها الشرقي والشمالي ، رغم وجود بعض المصالح المشتركة مع روسيا ، لكن ذلك لا يعني تطابق تلك المصالح (تشوبين ، 2007 : 181) .

فالعلاقات العربية – الإيرانية تعد من أكثر المسائل حضوراً وتعقيداً في المنطقة رغم أهميتها ، إلا أن وجود عدد من الإشكالات ونقاط الخلاف جعلت هذه العلاقات تتجه نحو مسارها السلبي في أغلب الأحيان ، إذ تنظر أغلب الدول العربية للسياسات الإيرانية بأنها تشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي ، وقد تبقى هذه السياسات مصدر تهديد رئيسي

بحكم أن الصراع العربي – الإيراني له من المقومات التاريخية والسياسية والقومية ما يجعله صراعاً مفتوحاً ومتجدداً لا سيما أنه قد وصل فـي إحدى مراحله إلى المواجهة المسلحة أثناء الحرب العراقية – الإيرانية (الزهيري ، 2011 : 5) .

وقد ساهم البعد الجغرافي ببيئته المحلية والإقليمية بتشكل الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط للفترة (2003 – 2013) ، إذ جعل هذا البعد طابع العلاقات بين إيران وجوارها الجغرافي يأخذ شكل التعاون مع تركيا خاصة . فرغم الخلاف العقائدي بين تركيا وإيران ؛ إذ إن تركيا دولة علمانية وإيران أعلنت خيارها منذ الثورة الإيرانية عام (1979) كدولة إسلامية ، فإن المصالح الاقتصادية ، إضافة إلى موقف البلدين من القضية الكردية التي تهدد الوحدة الوطنية في البلدين ، ومع وصول حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا ، كحزب سياسي معتدل فقد حدث تقارب بين البلدين وزاد التعاون بينهما في قضايا عديدة تتعلق بالتوجهات الإقليمية لهما في منطقة الشرق الأوسط ، رغم محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استعمال تركيا في توازن القوى الإقليمي ضد إيران بعد حدوث فراغ في التوازن جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد استوردت تركيا من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من إيران، وزاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران الذي أصبح بموجبه الميزان التجاري يميل لصالح إيران، ووقفت تركيا ضد العقوبات على إيران في أزمة المفاعل النووي الإيراني، ورفضت استعمال القوة العسكرية ضدها سواء من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية (البرصان ،2012:475) .

2. البعد الأيديولوجي

تؤكد الرؤية الإيرانية ومن خلال الخطاب الديني أن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج العالم إليه اليوم ، وهذا يفسر الإصرار الإيراني على الاستمرار في تصدير هذه الثورة كواجب إلزامي انطلاقاً من تعدد مراحل الثورة ، وهي : اليقظة الإسلامية، ومرحلة انتصار الثورة، ومرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية ، ومرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي ، وانتهاءً بإقامة الحضارة الإسلامية الحديثة ، وبهذا فإن الثورة تعيش الآن بمرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية (عبد المؤمن، 2006 : 22) .

وقد سعت إيران في إستراتيجيتها الإقليمية لتقديم نفسها بوصفها نموذجاً في المنطقة تستمد شرعيته من الدين ، وتحديداً المذهب الشيعي وعلى وجه الخصوص نظرية ولاية الفقيه التي وضع أركانها الخميني على اعتبارات قول بأن الفقيه هو نائب (الإمام المهدي الغائب) منذ أكثر من ألف عام وقد تمر سنين طويلة قبل أن تقتضي المصلحة ظهور الإمام ، لذا ومن أجل عدم بقاء أحكام الإسلام معطلة جاءت هذه النظرية التي تدعو لإقامة الحكومة الإسلامية ، هذه الحكومة التي ترى الإستراتيجية الإيرانية بأن تتجسد في نظام الجمهورية بقيادة الخميني الفقيه ومن بعده المرشد علي خامنئي (الزهيري ، 2011 : 37) .

وجرى بناء عقيدة الإمام المهدي الغائب والمنتظر في صورتها المبسطة على أصل عقلي مفاده : أنه لا بد من إمام يخلف النبي محمد صلى الله عليه وسلم في الأمة ، وتكون له صلاحية النبوة من طاعة وتشريع منصوص عليه شرعاً ، فالإمامة عند الشيعة أمر رباني نصت عليه النبوة ووقع اختيار علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لخلافة النبي صلى الله عليه و سلم ، ومن ثم تكون

الإمامة في ذريته منتقلة منه إلى ابنه الحسن ، فالحسين ، يتلوهما تسعة أئمة من صلب الحسين (عبدالله ،2010: 96) .

ثم برزت في إيران بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية عام (1988) حركة فكرية تزعمها عدد من المثقفين الإيرانيين المعارضين الذين فضلوا البقاء في بلدهم وقاموا بتوجيه النقد للنظام الإسلامي السائد في إيران ، وفيهم أساتذة وموظفون كبار وصحافيون ورؤساء منشآت وغيرهم ، وحافظوا على حالة السجال الفكري بين كوادر النظام السياسي القائم ، فحدد هؤلاء هدفاً رئيسياً يتوافق بموجبه التقدم التقني الغربي والثقافة الإسلامية ، وهو ما يتعارض مع التوجه السائد في أركان النظام الإيراني القائم على رؤية أن إيران من دول العالم الثالث التي تسعى لمصادرة العلوم الاجتماعية القريبة من الأيديولوجيا الغربية والرأسمالية (كوفيل ، 2008 : 275).

وأسهم وجود هذه الحركة الفكرية في بلورة تيار جديد داخل إيران سمي فيما بعد بالتيار الإصلاحي ، الذي كان له دور في إحداث توجهات جديدة داخل النظام السياسي الإيراني المتشدد الذي أقامه رجال الدين المحافظون ، لكنه من الضروري التنبيه إلى أن حقيقة الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية ليست مرتبطة بالمحافظين دون الإصلاحيين ، فهي إستراتيجية الدولة الإيرانية سواءاً كانت قائمة على العقيدة أم على دواعي الأمن القومي أم برغبة التوسع وطموحات السطوة الإقليمية ، وجذوره وأولوياته تعود لفترة حكم الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي وهما من الإصلاحيين ، فضلاً عن زعيم المعارضة الإيرانية مير حسين موسوي الذي كان رئيساً لوزراء إيران خلال سنوات الحرب مع العراق وخلال مرحلة التوجه الإيراني المطلق لتصدير الثورة ، لكن وبرغم ذلك

فإن إيران قد عززت من جموح مشروعها خلال ولاية الرئيس نجاد الأولى ، وأطلقت يد حرس الثورة للمضي في هذا المشروع بكل قوة (مكي ، 2012 : 366) .

3. البعد الأمني والعسكري

تعرض الأمن القومي الإيراني إلى تحديات عدة فرضتها أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) ، وذلك بعد تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، سواء في أفغانستان وآسيا الوسطى والخليج العربي والعراق،وخاصة أن قضية مخزونات الطاقة أضحت مرتبطة بقضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل(تشوبين، 2007 : 183).

لكنه من غير السليم القول إن هجمات أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية قد أفضت إلى تغير حاد في بيئة إيران الخارجية ، فمنذ نهاية الثمانينيات كانت الجمهورية الإسلامية قد أقلعت عن سياستها لتصدير الثورة وتعهدت بتطبيع علاقاتها الدولية . غير أن هذه السياسة لم تفض إلى جعل إيران دولة كالدول الأخرى تماماً . إذ كان دعم حزب الله اللبناني والأحزاب الفلسطينية الراديكالية قد ظل من ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية ، ضمن الاستراتيجية الإقليمية التي بدأت خجولة بعد انتخاب محمد خاتمي، ومع كل ذلك فإن أحداث أيلول (2001) قلبت كل شيء بعد أن أنهت التهديدات الإقليمية لإيران،أي نظامي طالبان وصدام حسين، فقد كان نظام السنيين الأصوليين في أفغانستان معادياً للإيرانيين الشيعة، ولم يكن التصريح الأول الذي أطلقه مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، بعد استيلاء قوات التحالف الأمريكي – البريطاني على بغداد عام (2003)، إلا تعبيراً عن تناقض كلي مع خطاب معظم زعماء المنطقة آنذاك ، كونه قد بدأ بقوله نحن مسرورون ، وفوق ذلك ، سمح زوال هذه الأنظمة المعادية، بسلطات قريبة من إيران، ففي أفغانستان أظهر (حامد

قرضاي) اهتمامه بمواصلة الصراع مع طالبان ، وفي العراق بعدما ترك المندوب الأمريكي (بول بريمر) إدارة الأمور للسلطات المحلية، جعل وزن الشيعة في البرلمان والحكومة في العراق حليفاً حقيقياً (كوفيل ، 2008: 392).

ويبرز البعد الأمني في الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية بعد أن اختل التوازن الإقليمي جراء الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، الأمر الذي سمح لإيران تعزيز حضورها الإقليمي بعد هذا الاحتلال بسبب امتدادات إيران السياسية والطائفية في العراق، وتولي حلفائها مقاليد السلطة في بغداد بغطاء أمريكي، فيما امتد نفوذ إيران في العراق ليلتقي مع التحالف الاستراتيجي الإيراني – السوري الذي يأتي على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي ، فعن طريقه يمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وسوريا ، وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهذه الإطلالة باتت أحد الأوراق المهمة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية أو بحدود تماس مباشرة مع إسرائيل (اللباد ، 2007: 40) .

ويستند البعد الأمني في المشروع الإيراني على أدوات عربية تتحالف مع إيران مذهبياً أو فكرياً أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة ، كما جندت جزءاً رئيسياً من قواتها الأمنية وتحديداً من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية أو سياسية أو إعلامية أو اقتصادية في بلدان المنطقة إلا أن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب أو قوى أو مقاومة أو تنظيمات سرية أو وسائل إعلام أو مفكرين وكتاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر ، لذلك فإن البعد الأمني في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية كان

يتميز بأنه لا يترك وراءه كثيراً من الآثار ، وهو يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب ، وأيضاً أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية الإعلام ، ولم يكن بالضرورة استخدام كل هذه الأدوات من قبل دوائر إيرانية لتفيذ أجندتها في منطقة الشرق الأوسط ، بل كان يقتصر الأمر على دعم مالي سياسي وإعلامي يقود فيما بعد إلى توسيع دائرة حلفاء إيران بين القطاعات الشعبية في الدول المستهدفة (مكي ، 2012 : 355) .

وقد عملت إيران خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة على إسناد البعد الأمني بالقدرات العسكرية ومنحتهما الأولوية في استراتيجيتها الشاملة التي قامت على مساعٍ جادة لتنويع مصادر القوة الذاتية عبر السير الحثيث تجاه تعظيم القدرات الاقتصادية والعسكرية بالاستفادة من النواحي الاجتماعية والمعنوية والثقافية مع تكثيف النشاط الدبلوماسي في الخارج بما يحقق لها الطموحات التي أخذ الجانب العسكري فيها مجالاً واسعاً أثار الجدل لدى الأوساط الدولية والإقليمية التي جعلت إيران أمام صعوبات تواجه رغبتها بتقوية قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية ، سواء القيود الدولية أو العقوبات الاقتصادية ، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة الإيرانية من تنفيذ برنامج نووي واسعٍ يهدف إلى بناء الأسلحة النووية وتطويرها بمساعدة خبراء من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان ، بعد أن نجحت في إنتاج أسلحة كيمياوية وبيولوجية في منطقة بارخين (40 كم) جنوب طهران العاصمة التي أقامت فيها مصانع ومنشآت لإنتاج غاز الأعصاب بالتعاون مع جمهوريـــة الصين الشعبية (فتحي ، 1997 : 104) .

يرى الباحث أن أبعاد الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط قد اعتمدت على التوجه العقائدي الإيراني وسياساتها في المنطقة ، وقد برز بوضوح الدور الإيراني المباشر وغير المباشر في إثارة عدد من الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة في المنطقة ، ومن ثم برزت قضايا أمنية خلافية مع إيران من جانب الأمن الإقليمي ، وأضحت هناك كثير من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن العربي الخليجي خاصة ، وباتت تشكل تحديات حقيقية لدول المنطقة ومن أهمها : الاستمرار في احتلال الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ؛ وتنامي الأطماع الإيرانية في مملكة البحرين في ظل حراك سياسي وشعبي شهد في بعض مراحله تبني القوى المدعومة من إيران مظاهر العنف والتصدي للقوات الحكومية ؛ وتقديم الدعم للحركة الحوثية في اليمن ؛ فضلاً عن دعم القوى السياسية الشيعية في العراق، خاصة أن الاستراتيجية الإيرانية على المستوى الداخلي أفرزت عن مواضع ألم كثيرة ، أكبرها التناحر الطبقي الذي أحدث شرخاً داخلياً لن يلتئم في القريب المنظور بين جيل الثورة الإيرانية ، ظهر واضحاً في قناعات شرائح موالية للتيار الإصلاحي بتجاوز الزمن لولاية الفقيه وعدم صلاحيتها لقيادة إيران ، يضاف إلى الشرخ القومي الناجم عن تزايد شعبية المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ، فضلاً عن ملفات مفتوحة يصعب على نظام الجمهورية الإسلامية تداركها لتعنته وطائفيته الشديدة ، من أخطرها ملف عربستان الراغبة بالحصول على حق تقرير المصير، وثورة البلوش الطامحة لإعلان إقليم منفصل بالتحالف مع القبائل الباكستانية ، وهناك الأكراد الراغبين بالانضمام إلى إقليم كردستان في العراق .

المطلب الثاني

المنظور الإيراني لبيئة الأمن في منطقة الخليج العربي

تشكل منطقة الخليج العربي بؤرة جيوسياسية وجيواقتصادية مهمة على مستوى العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي ومخزونها النفطي الكبير ، مما جعل منها محط أنظار العالم والقوى المتنفذة فيه ، إلا أن تلك الأهمية الإستراتيجية ارتبطت بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على "الطفرة" الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

وتحظى منطقة الخليج العربي بموقع جيوستراتيجي هام على منافذ بحرية لها تأثير في السياسة الدولية والصراع القائم بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة ، فضلاً عن كون المنطقة سوقاً استهلاكياً كبيراً للمنتجات الأجنبية ، وارتباط الأنظمة السياسية واقتصادياتها بروابط متعددة مع دول الجوار الجغرافي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والعالم ، كل هذه العوامل أكسبت المنطقة أهمية في الصراع الدولي وجعلت من الدول الإقليمية والدولية تمنحها اهتماماً خاصاً ، ودفعتها لرسم سياسات أمنية محددة تقع ضمن أهداف جرى الإعلان عنها مراراً منذ عقود خلت (نهار ، 2008 : 57) .

وتعد إيران من أهم الأطراف غير العربية المعنية بالأوضاع التي تهدد منطقة الخليج أمنها واستقرارها سواء في عهد نظام الحكم الملكي الشاهنشاهي أو في عهد النظام الجمهوري الإسلامي نتيجة لأطماع هذين النظامين في المنطقة ، فقد كان استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث هو أول خطوة فعلية في مساعيها للسيطرة على منطقة الخليج العربي ضمن مشروعها المرسوم تجاه

منطقة الشرق الأوسط ، ومن خلال متابعة تصريحات القادة السياسيين الإيرانيين، ويمكن القـول إن إيران قد طورت رؤية متكاملة حول الإشكالية الأمنية التي حدثت جراء التواجد العسـكري الكبيـر للولايات المتحدة في المنطقة بعد عام (2003) بدعوى المحافظة على المصالح الحيوية ، وحمايـة أمن إسرائيل ، والقيام بدور "الموازن للقوة العسكرية الإيرانية"، لذا فإن الرؤية الإيرانيـة لإشـكالية الأمن في الخليج قد تبلورت مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبرزت فيه الإبعـاد الآتيـة (شبلي ، 2012 : 178) : -

1. إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فـإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد وان يدخل إيران طرفاً أساسياً فيه.
2. ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج.
3. الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي، واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيـران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية.
4. الاستفادة من وجود أقليات شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالـة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.
5. صبغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور، في إطار المواريث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية.

وحرصت إيران دائماً على إعادة طرح رؤيتها للأمـن الإقليمـي الخليجـي وعبـر زيـارات المسؤولين الإيرانيين ولقاءاتهم مع القادة والمسؤولين الخليجيين ، وقد انصب هـذا الحـرص نحـو المطالبة بتوقيع معاهدة للدفاع والأمن تستهدف السلام والأمن في المنطقة من خلال مجالات متعـددة

من التعاون ، منها ترتيبات دفاعية وعسكرية ، وإجراء مناورات مشـــتركة ، ومكافحـــة الإرهـــاب وتهريب الأسلحة والمخدرات . لذا ؛ قامت إيران ببناء مشروعها الاستراتيجي تجاه منطقـــة الخلـــيج العربي عبر مراحل عدة، تميزت كل مرحلة بعلامات فارقة عن بقية المراحل ، وإن كان السائد في أغلب المراحل هو العداء نتيجة التوجهات القومية والمذهبية والسياسية لإيران ، فقد شكلت الثـــورة الإسلامية في إيران عام (1979) منعطفاً تاريخياً وتحولاً هاماً فـــي السياســـات الإيرانيـــة داخليـــاً وخارجياً وفـــي مختلف المجالات ، ولا زالت تعيش هذا التحول حتى الآن ، فطغـــت علـــى هـــذه الاستراتيجية مجموعة ملفات وقضايا خلاف عديدة عدتها إيران بأنها تشكل خطـــورة علـــى أمنهـــا القومي ، ومن أبرز هذه القضايا : مشكلة إقليم عربستان ، وتحالف دول الخليج العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتواجد الأجنبي في هذه الدول ، وقضية بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي ، فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، فضلاً عن توجهات رئيسة تتعلق باســـتمرار احتلال الجـــزر الإماراتية الثلاث والتمدد الإيراني فـــي دول المنطقة والبرنامـــج النووي الإيرانـــي (الزهيري ، 2011 : 62) .

ومن أجل ذلك سعت إيران لبلورة منظور خاص إلى أمن منطقة الخليج كان يدعو إلى فكرة عدم السماح للأوضاع الأمنية في المنطقة بتهديد الأمن الوطني الإيراني، بما يعني أن تكون هذه الأوضاع مواتية لممارسة الدور والنفوذ الإيراني كأكبر قوة إقليمية في المنطقة، وفق الإستراتيجية الإيرانية التي تتلخص في السعي للهيمنة، بعد أن اتخذت هذه الإستراتيجية في التنفيذ العملي مظهرين أساسيين هما: استغلال الأوضاع في العراق والنفوذ الإيراني هناك كمدخل لهيمنة إيرانية أوسع وأكبر في المنطقة، ومن جانب آخر، الإلحاح المستمر على فكرة إنشاء منظمة إقليمية

للأمن في الخليج تكون إيران والعراق طرفين فيها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتصور الإيراني يقوم في جوهره أن يكون لإيران الكلمة الأولى في مثل هذه المنظمـــة (جريدة أخبار الخليج البحرينية العدد 10851 في 8 كانون الأول 2007) .

ثم انطلقت سياسة إيران في الخليج من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية ، وهي تولي موضوع الأمن في الخليج جل عنايتها في مواجهة التهديدات أو التدخلات من خارج الإقليم ، لكنها انتهجت سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج ؛ فإيران تتفادى المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعى لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي والعديد من الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب وتونس والسودان ، وقد سار الخطاب السياسي الإيراني بصورة عامة في معارضة سياسة الولايات المتحدة في الخليج ، إلا أنها في الممارسة السياسية تبنت مجموعة من الخطوات التي تعبر عن حركية في المواقف توازن بين إحساسها بمخاطر المجابهة مع النظام الدولي وعدم الإذعان الكلي لهذه السياسات (مصالحة ، 1997 : 61) .

وتنظر إيران إلى الخليج العربي بأنه أهم منفذ بحري يربطها بالعالم ، إذ يتم عبره تصدير النفط الإيراني للخارج ، كونها تمتلك العديد من الحقول النفطية البحرية في قاع الخليج (جودة ، 1985 : 548) ، وتسعى للتحكم في عملية تصديره من خلال سيطرتها على مضيق هرمز الذي يربط إيران ببقية المحيطات في العالم (متي ، 1993 : 25) ، ويتم من خلاله مرور النفط الإيراني إلى جنوب إفريقيا (الريس ، 1973 : 310) . ولهذا المضيق أهمية كبيرة على المستوى العالمي إذ يمر خلاله (90%) من احتياجات اليابان من النفط، و(70 %) من استهلاك دول الأتحاد الأوروبي ،

و (62 %) من موارد العالم النفطية ، و(22%) من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية (مهنا ، 2000 : 48).

وقد شكل وجود النفط في منطقة الخليج العربي تحولاً في سياسات القوى الكبرى حتى أضحت المنطقة هدفاً حيوياً للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وتحظى بأولوية في خططهما الإستراتيجية (آل ثاني ، 2000 : 138) ، ومع تنامي دور إيران على مســرح الأحــداث كقوة إقليمية متنامية بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) (الأعظمي ، 1992 : 94) ، استطاع قادتها الدينيون من بلورة المفاهيم والقيم الدينية الشيعية التي يؤمنون بها ، على شكل مشروع تم بناؤه تجاه منطقة الخليج العربي ، بعد أن تهيأت لهم جملة من العوامل المتوفرة بهذه المنطقة يمكن إجمالها بالآتي (مكي ، 2012 : 351) :-

أ. قدرة إيران على الحركة في المنطقة العربية من خلال قوى محلية مؤيدة أو مرتبطة بالمؤسسات الإيرانية ، سواء بحكم الانتماء الطائفي أو الارتباط الأمني أو العلاقات السياسية مع دول عربية تأسست خلال الفترات السابقة ، وأبرزها العلاقة التي توصف بالإستراتيجية مع سوريا .

ب. وجود شرائح اجتماعية شيعية في العديد من دول المنطقة يتيح الفرصة لوجود إيراني يستخدم الشعارات الطائفية وذرائع الدفاع عن الطائفة في حالة غياب أي ارتباط آخر.

ج. البعد الديني لملف القضية الفلسطينية التي تمثل محوراً جوهرياً في الدعاية الإيرانية، وكذلك في المشروع الإيراني الذي توهم (بشرعية) التدخل الإيراني في المنطقة لمواجهة إسرائيل ، لا سيما مع فشل العرب في بناء سياسة مواجهة مع إسرائيل .

د. اختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران بسبب الانتكاسات العربية المستمرة منذ عام (1990) ، ومنها غزو الكويت وما تلاه من الحرب الدولية ضد العراق وصولاً إلى احتلاله عام (2003) ، وخلال كل هذه السنوات استفادت إيران ببراعة من المشكلات العربية البنيوية سياسياً وفكرياً وأمنياً ، وتمكنت من استعادة التوازن الذي خسرته خلال الحرب مع العراق ، لتتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة بعد أن غاب العرب كقوة موحدة وانشغلوا بصراعات المحاور فيما بينهم ، فضلاً عن أن احتلال العراق الذي بدا ظاهرياً تهديداً إضافياً لإيران ، كان في واقع الأمر سبباً في تفوق إيران الإقليمي في المنطقة .

هـ.ظهور تيارات فكرية وسياسية تهاجم الفكرة القومية بعد احتلال العراق ، وتعلن موتها بسبب ما تراه من فشل من النظم الحاكمة التي تبنت الإيديولوجية القومية ،مما حقق لإيران فرصة مهمة لإقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني ، بل الزعامة الإيرانية ، بوصفها قيادة إسلامية وشرق أوسطية ، في ظل غياب الزعامة العربية التي تمتلك كاريزما تقنع المواطن العربي بالبقاء في محتوى العروبة الذي تعرض لهجوم شديد غير مسبوق منذ بواكير الفكرة القومية قبل أكثر من مائة عام.

ثم سعت إيران لزيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي بل حاولت الانفراد بالهيمنة على هذه المنطقة، فكان لذلك المسعى نشاطات وسياسات تبلورت على شكل استراتيجية كان لها آثار مباشرة على بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي ، بعد أن عملت تلك الاستراتيجية على فصل أمن الخليج عن الأمن القومي العربي ، ولا زالت تعمل على تحقيقه من خلال رفض إيران لصيغة النظام الإقليمي العربي لأن هذه الصيغة تجعلها دولة محيطة بهذا النظام ، بينما الصيغة الإسلامية أو

الإطار الإسلامي يجعلها دولة محور أو مركز فتكون في موقع القلب من هذا الإطار ، لذلك كان لها موقف حاد وقاسٍ تجاه الحركة القومية العربية إذ وصفتها بالعمالة للصهيونية والاستعمار وبأنها تفضي إلى تفكيك العالم الإسلامي ، كما أنها تنظر لقضية أمن الخليج نظرة متناقضة مع النظرة العربية ، هذه النظرة التي تعد أمن الخليج على أنه جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ، بينما تنظر له إيران على أساس أنه أمن قائم بذاته بعيداً عن الإطار العربي ، فهو يضم دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العراق وإيران (الزهيري ، 2011 : 136) .

لذلك ؛ ظهرت آثار هذه الاستراتيجية على بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي واضحة في الملفات الآتية :-

أولا : الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث

يثير الادعاء الإيراني بأحقيتها في امتلاك الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى أبو موسى وفرض سيادتها عليها ، مخاوف دول منطقة الخليج العربي وقلقها المتزايد ، فضلاً عن إصرار إيران على أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة ، فقد بدأ النزاع بشأن هذه الجزر بين إيران وإمارة الشارقة يتصاعد ليصبح مع دولة الإمارات العربية المتحدة ، ثم نزاعاً مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى غدا نزاعاً مع الجامعة العربية (كمب ، د . ت : 185) .

وللموقف الإيراني النابع من إصرارها على الاستمرار باحتلال هذه الجزر العربية آثار وخلفيات استراتيجية قوية تمس بشكل مباشر الأمن القومي لدول الخليج العربي، وتبرز هذه الآثار في الجوانب الآتية :-

(1) الآثار السياسية

(أ) تبني دول منطقة الخليج العربي لمواقف منفردة جاءت نتيجة بقاء مسألة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث إحدى معوقات التقارب السياسي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي جاء نتيجة عدم انتهاج دول هذا المجلس سياسة موحدة تجاه إيران ، فبينما تنظر بعضها بارتياب للسياسة الإيرانية ، استمرت علاقات بعض الدول بدرجة كبيرة من التنسيق ، ويعود اختلاف وجهات النظر تلك إلى الاعتبارات الجيوستراتيجية والاختلاف في أولويات الأمن وحالة العلاقات الثنائية ، فلدى سلطنة عمان مخاوف مشتركة حول مضيق هرمز تؤدي إلى توثيق علاقاتها مع إيران ، فيما لا يسمح استمرار النزاع حول الجزر الثلاث بحصول تقارب بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران (قرقاش ، د.ت : 206) .

(ب) المساهمة في فرض الهيمنة الإيرانية على دول المنطقة : فقد وجدت إيران أن للجزر العربية الثلاث أهمية استراتيجية مميزة ، لذا سعت إيران لتنفيذ عدد من الإجراءات العسكرية والأمنية في هذه الجزر من أجل تعزيز القدرات الشاملة لإيران بما يساعدها على تحقيق طموحاتها كقوة مهيمنة على الدول المجاورة ، وتأثيرها في رسم السياسات المستقبلية للمنطقة ، كما أن إيران تنظر إلى استمرار سيطرتها على الجزر الإماراتية من شأنه فرضها كشريك أساسي في أمن منطقة الخليج العربي ، لا سيما بعد محاولات إقصائها في بعض المشاريع المتعلقة بهذا الأمر (مهابة ، 1991 : 101) .

(2) الآثار الاقتصادية

(أ) تمكنت إيران من السيطرة على الثروات الموجودة في الجزر الإماراتية الثلاث بعد أن احتلتها ، وقامت بمد مياهها الإقليمية تبدأ من نهاية أراضي الجزر لمسافة (12) ميلاً ، مما يعني تبعية جميع حقول النفط والمخزون النفطي في تلك المياه الإقليمية لسيادتها (الزهيري ، 2011 : 146) .

(ب) حصلت إيران على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربي لا سيما بعد توقيعها عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع دول منطقة الخليج العربي تحدد بموجبها الجرف القاري لصالح إيران (مهابة ، 1991 : 101) .

(ج) سمح التواجد العسكري الإيراني في الجزر الإماراتية بإجراء عمليات تنقيب جديدة في حقول نفطية بحرية لم تكن مكتشفة في السابق (قرقاش ، د.ت: 199) .

(د) استطاعت إيران التحكم بالممر الملاحي في الخليج العربي جراء احتلالها للجزر العربية، هذا الممر الذي يقرب المسافة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا (الزهيري ، 2011 : 147).

(هـ) أضرت إيران بالاقتصاد الإماراتي وحياة السكان في جزيرة أبو موسى من خلال منع الصيد في المياه الإقليمية إلا بتصريح صادر عنها يتم تجديده كل خمسة أيام ، وغلق المحلات التجارية ومنع دخول البضائع إلا بتصريح منها ومنع بناء مساكن جديدة ، فضلاً عن احتلال مواقع في منطقة مناجم أكسيد الحديد الأحمر(العيسى ، 1996 : 55) .

(3) الآثار الأمنية والعسكرية

(أ) عزز الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث دور إيران في أي ترتيبات أمنية في الخليج وهذا من شأنه إعادة دور إيران في عهد الشاه عندما كانت تشكل البناء الأساسي لأي استراتيجية دولية لحماية أمن منطقة الخليج (الزهيري،2011 :147).

(ب) يشكل التواجد العسكري الإيراني في الجزر الثلاث تهديداً للعمليات البحرية التي تجري في الخليج سواء من قبل دول مجلس التعاون أو القوات الدولية ، وقد سبق لإيران أن استخدمتها في هذا الغرض أثناء حربها مع العراق للقيام ببعض الأعمال العسكرية وتهديد الملاحة البحرية وناقلات النفط الخليجية، لذلك أقامت إيران عدة منشآت حيوية وقواعد عسكرية في هذه الجزر المحتلة، وبات تواجدها فيها ضروري لها من الناحية الاستراتيجية لا سيما في حال تعرضها لهجوم مضاد أو اعتداء (قهوجي ، 2004 :57).

(ج) تلوح إيران بأنها ستستخدم الجزر العربية الثلاث المحتلة للقيام بأعمال عسكرية تجاه المنشآت النفطية في دول الخليج العربي في حال تعرضها لضربات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية أو الكيان الإسرائيلي ، فضلاً عن استهدافها الناقلات العملاقة التي تقوم بتحميل النفط من الموانىء الخليجية ، لهذا قامت إيران بزيـــادة تواجدها العسكري في هذه الجزر وبوجه خاص جزيرة أبو موسى ، من خلال تنفيذ أعمال إنشائية واسعة النطاق كثكنات الجنـــود ومرابض الدبابات ونشـــر شبكـــة صواريـــخ (قرقاش ، د .ت : 219) .

ثانيا : البرنامج النووي الإيراني وآثاره في بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي

تنطلق التوجهات الإيرانية للحصول على برنامجها النووي من مصلحتها القومية بحيث تستثمر موقعها الاستراتيجي وقوة اقتصادها كأدوات للحفاظ على تلك المصلحة ، وهذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف قومية شاملة تستمدها من ماضٍ إمبراطوري جرى اعتماده من قبل قوى دينية شيعية سياسية تسعى لتعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، بالاستناد إلى أيديولوجيتها التي تلتقي رابطتها الطائفية مع بعض دول الجوار سواء في أفغانستان أو العراق أو في بعض دول الخليج ، أو حيثما وجدت بما يتلاءم مع مصالحها مثل علاقاتها مع حزب الله اللبناني، أو باستغلال الدين الإسلامي بشكل عام حين تسنح الفرصة بذلك كالعلاقة التي تربطها مع حركة حماس وبعض الفصائل الباكستانية، حتى أصبحت هذه السياسات وبدرجات متفاوتة علامة بارزة من علامات فكر وحسابات القوى السياسية الرئيسة ذات التأثير في المجتمع والدولة داخل إيران (بشارة ، 2012: 10) .

تلتقي وجهة النظر الإيرانية المتعلقة باستكمال الجهود الرامية لتطوير البرنامج النووي مع رأي بعض الكتاب والساسة العرب والأجانب على حد سواء ، القائلة بضرورة إيجاد برامج نووية في الدول المعنية بأمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بغية خلق حالة من التوازن في التسلح مع دول الجوار، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المنطقة الحيوية، مع التأكيد على حتمية تجاوز المعايير المتناقضة التي تسمح بامتلاك دول الجوار الجغرافي لإيران أسلحة نووية مثل الهند وباكستان ، فيما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قواعد أمن للدول الأخرى في

منطقة الخليج وفي مناطق أخرى من العالم متجاهلة حق مشاركة أصحاب الشأن بذلك (بني ملحم ، 2009 : 99) .

وقد كان للبرنامج النووي الإيراني آثار كثيرة في بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي نتيجة تزايد مخاوف دول الإقليم من قيام إيران باستخدام جهودها ضمن التقنيات النووية وتطوير الصناعات العسكرية والكيمياوية والبايولوجية ، وأدائها لنشاطات عسكرية ضمن المنطقة ، الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لأمنها وأمن حلفائها مما يؤثر في الأمن الإقليمي وتصبح المنطقة في إشكالية أمنية ينبغي التصدي لها للمحافظة على مصالحها وأمنها القومي (شبلي ، 2013 : 161) .

كما أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعيق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج ذلك لعدة اعتبارات منها (حسين ، 2009) : -

(1) إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها.

(2) أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

(3) إن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوّض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني التي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة من بينها عدم اللجوء للقوة وحل كافة

القضايا العالقة بالطرق الودية ، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل تراجعا للعلاقات نتيجة الإصرار الإيراني على موقفها من الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأناً داخلياً إيرانيا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية المتعاقبة.

(4) تعدُّ دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي تتعرض للضرر البيئي المباشر من جرّاء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد (280) كلم من مدينة الكويت مثلا ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة؛ وبالتالي فإن الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تُستخدم في الصناعة النووية قد يجبر إيران لإنجاز وإتمام تسلحها النووي بالاعتماد على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث أي تسرب.

(5) تتصور إيران أن حصولها على السلاح النووي لن يحقق لها التفوق العسكري على كل دول الخليج فحسب بل إنه سيمكّنها أيضاً من تحقيق الآتي (السويدي ، 1996 : 482):-

(أ) التأكيد على موقعها كقوة إقليمية متفوقة في المنطقة .

(ب) اكتساب القدرة اللازمة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ومقايضة القدرة النووية بالدعم الاقتصادي وتحقيق مكاسب سياسية .

(ج) استخدام قواتها العسكرية للضغط على دول الخليج العربية لزيادة حصة إيران النفطية ودفع هذه الدول للاستثمار في إيران .

يرى الباحث أن أي آثار يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني في بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي لا تقوم إلا في حالة كون هذا البرنامج ذي طبيعة عسكرية ، وهو ما ذهبت إليه وجهة النظر الغربية ، وخاصة الأمريكية ، والتي أوجدت مخاوف كبيرة لدى أصحاب الشأن في هذه الدول ، ذلك لأن الطبيعة السلمية للبرنامج لا يكون لها تأثير على هذه المنطقة ، بل على العكس فربما قد يشكل عاملاً يفضي إلى بناء نوع من العلاقات التعاونية بين دول المنطقة وإيران عندما يصدر الفائض من هذه الطاقة إلى الدول المجاورة ، التي تعاني نقصاً منها ، أو عن طريق الاشتراك بمنظمة ربط الطاقة الكهربائية مع دول منطقة الشرق الأوسط .

ورغم اختلاف الرؤى ووجهات النظر بشأن آثار امتلاك إيران للسلاح النووي على أمن المنطقة ، إذ يرى بعضهم أن حصول إيران على السلاح النووي من خلال قدرات برنامجها النووي يعد خطراً جسيماً يهدد المنطقة والأمن القومي فيها ، فيما يرى آخرون أنه يندرج في إطار القنبلة النووية الإسلامية التي تهدد العدو المشترك للعرب والمسلمين ممثلاً في إسرائيل ، بل إن تهديد هذا السلاح يمتد إلى مصالح الدول الكبرى في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و دول مجلس التعاون الخليجي ، فضلاً عن المشروع الإيراني بوجه عام الذي يستهدف بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي والذي يستند إلى ثنائية عقدية وإستراتيجية ، وكلا المرتكزين له خلفيات إيديولوجية دينية حددت شكل السياسة الإيرانية وألزمتها بشروط ومتطلبات ، فكان أشهر أساس لها فكرة تصدير الثورة التي سرعان ما أخذ شكلها يتغير نحو مفاهيم سياسية وأمنية لم تبتعد كثيراً عن جوهر شعار تصدير الثورة .

الفصل الثالث

التحولات السياسية في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين موجة من الحراك الشعبي اجتاحت عدداً من الدول العربية كانت تطالب بإسقاط الأنظمة الحاكمة ، وإحداث تغييرات دستورية وتشريعية لتحقيق حياة سياسية وديمقراطية تشارك فيها الشعوب في إدارة ذاتها ، وتحقيق الاستقرار والنماء والحرية والعدالة والمساواة داخل الدول التي قام فيها هذا الحراك .

وقد أدى تلاحق الحراك الشعبي في المنطقة العربية ، وما نتج عنه من ثورات أفضت إلى تحولات سياسية وإستراتيجية ، إلى تفجر التفكير على مستوى المنطقة والعالم أجمع ، بعد أن بدأ بإحداث اهتزازات بنيوية في النظامين الإقليمي والدولي ، اللذين لم يبقيا على حال منذ انتهاء الحرب الباردة ، وانهيار المنظومة الاشتراكية ، وبدا لافتاً بروز دور عدد من الفاعلين الجدد من غير الدول بهذه التحولات السياسية ، ابتداءً من تونس مروراً بمصر واليمن وليبيا وسوريا .

وتبرز الحاجة لبلورة فهم عميق حول كيفية نشوء هذه التحولات السياسية التي قامت ببناء مرحلة سياسية تختلف عن سابقتها، كونها شكلت دلالات واضحة للشعوب العربية إذ كان للتغيير السياسي آثار عديدة في المنطلقات الاستراتيجية الشاملة للدول المعنية بشؤون المنطقة بما فيها قضية الأمن القومي لدول منطقة الخليج العربي .

ويتناول الفصل الثالث االتحولات السياسية في المنطقة العربية من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : ثورات الربيع العربي.

المبحث الثاني : الفاعلون الجدد من غير الدول.

المبحث الأول

ثورات الربيع العربي

شهدت المنطقة العربية حراكاً سياسياً شعبياً منقطع النظير لم يكن مألوفاً في المشهد السياسي العربي من قبل، بات يعرف (بالربيع العربي)، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي بدأت في تونس أثر قيام شرطية تونسية بصفع بائع خضروات متجول ويدعى محمد البوعزيزي في (17 كانون الأول 2010)، الذي أشعل النار في جسمه أمام مقر البلدية تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة عربته ، توفي بعدها بأسبوعين، فأدت وفاته إلى اندلاع شرارة التظاهرات وخروج آلاف التونسيين الرافضين لانعدام العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم معلنة انطلاق ثورة الياسمين التي أطاحت بالنظام السياسي التونسي الذي كان يرأسه زين العابدين بن علــي في تونس.

ثم عبرت شرارة الثورة التونسية لتجتاح الشعب المصري الذي انطلق بعدها ، فأسقط نظام حسني مبارك، وسرعان ما اندلعت الثورة الليبية التي أسقطت نظام العقيد معمر القذافي ، ومن بعده قام الشعب اليمني بانتفاضته التي أجبرت الرئيس علي عبد الله صالح على التخلي عن منصبه ، وشهدت دول عربية أخرى حراكاً مماثلاً ما زالت تفاعلاته جارية ، كما قامت بعض الحركات الراديكالية في بعض الدول العربية بعمليات إحتجاجية ذات أجنده خاصة مستغلة بذلك الوضع الاستثنائي الذي تمر به المنطقة العربية ، فكان لكل ذلك تداعيات أثرت بشكل أو بآخر في بيئة الأمن القومي في المنطقة الخليجية .

ويتناول المبحث الأول ثورات الربيع العربي من خلال المطلبين الآتيين : -

المطلب الأول : التحولات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية .

المطلب الثاني : أثر ثورات الربيع العربي في بيئة الأمن القومي الخليجي .

المطلب الأول

التحولات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية

أحدثت الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن تحولات سياسية كبيرة في النظم التي كانت تسيطر على مقاليد الحكم في تلك الدول وأجرت تغييرات نوعية في مواقع الخوف التي كانت تسيطر على الشعوب العربية خلال العقود التي سيطرت فيها أنظمة سياسية اعتمدت السلوك الديكتاتوري في طبيعة تعاملها مع أبناء شعوبها وفي طريقة إدارتها لشؤون الدولة ، فقد انتقل الخوف من الشعب الخائف إلى الأنظمة الخائفة ، بعد أن كانت تلك النظم تعتمد على قاعدة أن القوة تخلق الشرعية ، إلا أنها أثبتت أنها لا تخلق إلا القهر والكراهية الشعبية للأنظمة المستبدة (الرشيد، 2013 : 13) .

ويترادف مفهوم التحولات السياسية مع مفهوم التغييرات السياسية ، وقد جاء أصل مفهوم التغيير من كلمة (غيّر)، فغيّر الشيء : حوله وبدل أحواله وجعله غير ما كان (غيّر الدهر أحوال القوم) غيّر الشيء : بدل به غيره، فهو يدل على اختلاف الحال وتبدله ، والتغيير لغة يشير إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى وفي شريعتنا الإسلامية، نجد أنَّ مفردة التغيير، قد وردت في كثير من النصوص الشرعية ، ومنها : " إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ " (الرعد 11) ، " ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (الأنفال 53) ، " وَلأُضِلَّنَّهُمْ وَلأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الأَنْعَامِ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللّهِ " (النساء119).

ومن خلال التأمل في النصوص القرآنية، نجد أن التغيير قد يكون محموداً، وقد يكون مذموماً، ولهذا لا يوصف التغيير دائماً بأنه تغيير للأحسن، بل قد يكون تحولاً للأسوأ هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن مفهوم التغير السياسي يتسع ليشمل مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول. كما يقصد به أيضاً الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي. وجاءت أيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لأسباب عدة وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث ، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير ، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك (موسى ، 2012 : 2) .

فشكلت هذه الثورات العربية تحولاً إستراتيجياً في المنطقة العربية ، إذ باتت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية في الدول العربية ، وبشرت الثورات العربية بحرية وديمقراطية جديدة تؤسس لقوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري تؤثر على مختلف مناحي حياة الأمة العربية ، وقد أطاحت هذه التحولات والثورات بأربعة أنظمة في : تونس ومصر وليبيا واليمن ، وتسعى للإطاحة بالنظام القائم في سوريا ، وتسببت بحركات إصلاحية دستورية وقانونية في عدد من الدول العربية الأخرى ، خاصة في الأردن والمغرب (عبد الكريم ، 2012 : 7).

ومن خلال تتبع تصنيف الحالة الثورية التي امتدت في المنطقة العربيـــة عبر تفحص خريطة هذه الحالة، والتي تمتد على خط متصل لثلاثة أنـــواع من الـــدول، هي (قويسي، 2011:12) :-

1. دول عرفت الثورة التي حققت قدراً مهماً من النجاح ، وهي تعيش المرحلة الثانية من الظاهرة الثورية ، وهي تشهد مرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى الثورة التي تحاول اقتلاع بقايا النظم القديمة التي ترغب بالحفاظ على الأوضاع القائمة ، كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا .
2. دول لا زالت الثورة مشتعلة ومتناميـــة فيها ، وهـــي تعيش المرحلـــة الأولى مـــن الظاهرة الثورية ، وبمظاهر وأشكال مختلفة عن المجموعـــة الأولى ، والوضـــع فـــي سوريا مثال واضح لهذه المجموعة التي تعيش أزمة مستحكمة.
3. دول تعيش حالة ترقب لحظة الميلاد ولكنها ما تزال في مرحلة ما قبل الثورة وإن توافرت فيها من الأسباب والمؤشرات والظواهر التي ترشحها بامتياز للدخول في الظاهرة الثورية ، وتشمل هذه المجموعة الثالثة العراق وبدرجة أقل الجزائر ، وبقية الدول العربية التي لم تندرج بعد في المجموعتين السابقتين حتى الآن .

ومن أجل الموضوعية وتحليل الأسباب الحقيقية لاندلاع الثورات العربية التي قامت من أجل إحياء الهوية العربية التي تعرضت إلى تأثيرات أصابتها بمقتل خلال العقود الخمسة الأخيرة ، لا بد من الوقوف عند العوامل الآتية :

1. العوامل الداخلية

لم يكن مستغرباً بعد أن انفجرت الثورة في تونس أن تنتقل رياحها إلى دول عربية أخرى، ذلك أن الدول العربية تمتلك من الخصائص المشتركة فيما يتعلق بالظروف القاهرة التي تستهدف الشعب العربي في أغلب دول المنطقة العربية، وقد كان لهذه الظروف دور حاسم في تفجير الأحداث واندلاع الثورات، وهي عديدة منها الأسباب الآتية :

أ . الأسباب الاجتماعية

إن الابتعاد عن متغيرات العصر والهروب إلى الماضي والعيش على أحداث التاريخ وأمجاده وكأنها أحداث راهنة ، يعد من العوامل الأساسية التي تديم التخلف وتخلق حالة اللامبالاة ، وتزرع في الإنسان حالة تبلد الإحساس تجاه مشكلات واقعه وقضايا عصره ، لأن الماضي ليس بديلاً عن الحاضر ، وكما أن للماضي رجاله ينبغي أن يكون للحاضر رجاله ، فالمطلوب هو العيش مع متطلبات العصر لا الهروب منه ، ومن الضروري مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع ، والعمل على تحقيق تنمية مستديمة وتحقيق مشروع وطني متطور ، لا يمكن أن يكون بإنسان مهزوز في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأنه لا يمكن بناء الوطن القوي ، إلا بمواطن قوي ، قادر على الانخراط في العصر دون مركب نقص ، ومتصالح مع نفسه وهويته وتاريخه ، وقد كان هذا التفكير بعيداً عن توجهات أغلب القابضين على السلطة في الدول العربية ، بحيث لم يجر وضع أسس لعمليات التطوير في المشهد السياسي من خلال ابتعادهم عن مفردات التنمية السياسية بكل معانيها ، التي تكون قادرة على بناء الإنسان العربي الجديد

والمحافظة على حالة الاستقرار السياســـي في الــدول العربية . لذا عــاش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام إجتماعي متخلف ، وبات هذا النظام يتحرك بدافع العرف والعـــادات والتقاليد القديمة (ذو الحسن ، 2012 : 14).

ب. الأسباب الاقتصادية

واجه النظام الاقتصادي المتبع من قبل أغلب الدول العربية معضلات كبيرة ، فرضت على صناع القرار في الدول العربية اتباع أساليب متعددة في مواجهتها ، تطلبت ضخ نحو (70) مليار دولار سنوياً لمواجهة الصعوبات والمناهج السيئة المتبعة في إدارة هذا القطاع المهم ، فقد سعت الدول العربية لرفع معدلات نموها الاقتصادي بنحو (7%) وخلق فرص عمل بما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة سنوياً ، كي تتمكن من التغلب على مشكلات البطالة التي تمس المواطن العربي ، لكن ذلك لم يمنع من تنامي وبروز التحديات الآتية (أبو فطيم ، 2011 : 23 – 24) :

أولا : ارتفاع في نسب البطالة وفي معدلات الفقر ، رغم توفر الموارد الطبيعية لدى أغلب الدول العربية بما يؤهلها أن تتمتع باقتصاد أفضل بكثير مما هي عليه ، فقد وصل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية إلى نحو (25) مليون عاطل وفق تقرير منظمة العمل الدولية في عام (2010) .

ثانيا : انتشار الفساد في إدارة موارد الدول العربية .

ثالثا : تخصيص جزء كبير من إيرادات بعض الدول للمعدات العسكرية .

رابعا: ارتفاع النمو السكانـــي بما لا يتوافق مع النمو الاقتصادي ، إذ يبلغ عدد سكان الدول العربية نحو(338.621.469) مليون نسمة حسب تقديرات عام (2007) في صفحات كتاب حقائق العالم في موقع المخابرات الأمريكية ، يشكلون حوالي (5%) من سكان العالم ، ويقدر النمو السكاني للدول العربيـــة سنوياً بنحو (2.3%) وهو أعلى معدل نمو سكاني في العالم ، حيث يقدر النمو السكاني في الـــدول الناميـــة بنحـــو (0.14%) ، وفي الدول المتقدمة بنحو (0.5%) ، وفي العالم ينمو سنويـــاً بنحو (1.1%) .

ج. الأسباب السياسية

أثر الحراك الشعبي العربي المفضي لثورات الربيع العربي بالأدوار والرؤى وآليات التعامل لدى القوى السياسية العربية المحلية المعارضة والموالية والمستقلة ، المؤثرة في الحياة السياسية بصفتها قوى موصوفة بأنها سياسية وهي : الأحزاب والجماعات والشخصيات السياسية ، والنقابات واتحادات الطلبة والعمال ومؤسسات الحقوق المدنية ، والمؤسسات الإعلامية ، والسلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وقد ساهمت هذه القوى في بلورة ظاهرة الثورات من خلال نشاطاتها وسط الشعوب العربية وقطاعات مجتمعاتها ، الأمر الذي سمح ببروز محددات ظاهرة الثورة على المستوى الداخلي ، والتي تتضح في النتائج الآتية (الحديد ، 2011 : 66) :-

أولا : أدركت الشعوب العربية أن أنظمتها غير قادرة على التطوير وبعث تنمية شاملة ؛ لأنها موغلة في الفساد ، وغير قادرة على الخروج من هذه الحالة .

ثانيا : فشل الأنظمة في إدارة القوى البشرية والموارد المادية ، وعدم قناعة الشعوب بإنجازاتها.

ثالثا : تراجع دور المؤسسات الدستورية للدولة ، وظهور نظم فردية دكتاتورية بدلاً منها.

رابعا: لجوء بعض الأنظمة إلى استخدام أجهزتها الأمنية لقمع تحركات شعوبها ، بدلاً من تغيير أساليبها لإحداث تنمية شاملة .

خامسا: عجز الركائز التقليدية : الرشاوى، والمناصب ، وأشكال الفساد المختلفة ، في استمرار التغطية على الأنظمة .

سادسا: التطور الإعلامي وانتشاره وتغطيته الواسعة أعطى دلالة واضحة للحراك الشعبي، وشجعه على الاستمرار والتوسع .

سابعا: عدم ثقة الشعب بالنظام ، وعزوفه عن المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية والمحلية ، بسبب قوانين الانتخاب البالية ، وممارسات التزوير الواضحة والمكشوفة في تلك الانتخابات .

2. العوامل الخارجية

لعبت العوامل الخارجية المحيطة بالنظم السياسية القائمة في الدول العربيــة دوراً فــي إحــداث تغييرات سياسية مهمة في المنطقة على مدار التــاريخ السياســي المعاصــر ، إذ إن أي نظــام سياسي في أي دولة لا يمكنه الاستمرار والبقاء في عزلة عن المــؤثرات الخارجيــة الإقليميــة والدولية كون هذه الدول أعضاء في المنظومة الدولية تؤثر وتتأثر بها، وهذا الأمر ينطبق علــى دول النظام الإقليمي العربي منذ نشوء هذا النظام ، إذ يعيش في وسط الأحــداث ويتــأثر بهــا

ويؤثر فيها ، ولقد كان للأحداث التي توالت في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي أثر كبير على مجمل الحياة السياسية في مختلف دول العالم ، فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في النظام الدولي صاحب ذلك مجموعة من التغيرات التي كان لها جملة من التداعيات الإقليمية السلبية ، تبعه طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع (الشرق أوسط الكبير) عام (2004) في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه السياسي في نيسان (2003) وما رافقه من أحداث ، إذ ساهمت هذه التداعيات في دفع صناع القرار في الدول العربية لاتخاذ إجراءات تتماشى مع الوضع الإقليمي الجديد وتتكيف معه ، فقد شهد عدد من هذه الدول جملة من الإصلاحات التي واكبت التطورات السياسية في المنطقة ، بخلاف دول عربية أخرى لم تتقدم على طريق الإصلاح إلا بعد طرح مشروع (الشرق أوسط الكبير)، كما إن امتلاك الولايات المتحدة لأجندتها الخاصة فيما يتعلق بالنظام الدولي ككل وبتوجهات هذا النظام ، إذ حمل النظام الدولي بقيادتها شعارات رئيسية هي الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر (الرأسمالية) ، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر هذه المبادئ في مختلف دول العالم ، ومن المناطق التي تأثرت بها المنطقة العربية .

لذا لا يمكن إغفال العوامل الخارجية ودورها في التحولات السياسية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة ، إلا أن دور هذه العوامل قد لا يكون ظاهراً بشكل واضح في ثورات الربيع العربي ، خاصة بعد أن تباينت الآراء والاتجاهات بشأن هذا الدور الذي رجحه كثير من القائلين بنظرية المؤامرة ، فيما غَيّب

هذا الدور آخرون عندما قالوا بأنه لم يظهر للعوامل الخارجيـــة تاثير فاعل في اندلاع ثـــورات الربيع العربي، وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجيـــة هنالك اتجاهـــان هما (موسى ، 2012 : 6) : -

(أ) اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي ، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع .

(ب) اتجاه يرى بأن العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه ، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر ، وبعضهم يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أموراً سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم و حجم الفساد الموجود في هذه الدول .

يرى الباحث أن الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية لعبت دوراً في رسم خريطة جديدة للقوى السياسية والحزبية ، كما أثرت بصورة عميقة في بنية التيارات والحركات السياسية وفي فكرها السياسي وتوجهاتها ومواقفها واجتهاداتها الفكرية ، بعد أن أحدثت الثورات والحراك العربي إصلاحات وتغييرات جاءت نتيجة المطالب الشعبية والتدخلات الخارجية التي برزت بشكل واضح في زيادة الإشكالات المتفاقمة كثيراً في تونس ومصر

وليبيا ، والتي غدت إرهاصات واضحة في اليمن ، ومآلات مفتوحة النهايات في سوريا ، نتيجة العوامل الخارجية المساهمة في اندلاع الثورات العربية التي تتصارع فيها قوى دولية وأخرى إقليمية ، فتدخل قوات حلف شمال الأطلسي في القضاء على نظام الرئيس الليبي معمر القذافي فتح الشهية للولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الدعم للقوات المعارضة السورية والذي يسمى بالجيش الحر ، في ظل دعم سياسي رسمي عربي واضح العيان لقوى المعارضة السورية وصلت لمرحلة منح المقعد السوري في الجامعة العربية لهذه القوى ، فيما يقف في وجه هذه التوجهات الدعم الإيراني المعلن لقوات الرئيس السوري بشار الأسد ، فضلاً عن مساندة ما يسمى بحزب الله اللبناني للرئيس الأسد التي لم تعد مخبأة بعد تصريحات حسن نصر الله التي أفصح فيها رفض السماح بسقوط نظام الرئيس الأسد في سوريا ، وأيضاً مشاركة حزبه في مساندة القوات النظامية السورية في المعارك الواقعة هناك مع الجيش الحر.

المطلب الثاني

أثر ثورات الربيع العربي في بيئة الأمن القومي الخليجي

لم يكن الحراك الإصلاحي والسياسي ليحدث في الدول العربية لولا الأجواء المحيطة به ، فقد تلازم الحراك السياسي والثورات الشعبية مع بعضهما ، فأصبح التغيير أمراً حتمياً يتجه إلى النواحي السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية ، بعد أن سادت حالة الأمر الواقع العقدين السابقين في الوطن العربي والتي لم تعد مستقرة خلال الفترة القريبة السابقة للثورات ، إذ إن الحراك الشعبي كان قائماً في أغلب الدول العربية ، ولم يعد بالإمكان القول بوجود بلد عربي يأمن من الثورة أو من الحراك السياسي بشكل قطعي ، فهناك قابلية كبيرة للتفاعل الشعبي مع الأنظمة الحاكمة ، وبذات الوقت يمكن أن يكون التفاعل سلباً أو إيجاباً مع الثورات الشعبية ، وله أن يتعامل أيضاً مع المجتمع الدولي والقوى الدولية ذات المصالح في المنطقة (الحمد ، 2012 : 52) .

وبفضل انتشار المفاهيم الجديدة فى الوطن العربي، كالديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وشبكات التواصل الاجتماعي منذ نهايات القرن العشرين، اشتعلت حركة الاحتجاجات السلمية فى مُعظم البلدان العربية منذ أواخر عام (2010) ومع مطلع عام (2011) حتى الآن، وربما جاء تزامن الثورات العربية مع التقدم التكنولوجي وزيادة الوعي السياسي بين الشعوب، ليساعد فى انتشارها وامتدادها عبر الوطن العربي بكامله، وكانت التحولات السياسية التي جرت طيلة العامين الماضيين هى التى دفعت الأنظمة الملكية للتعامل بطريقة أكثر ذكاءً ومهارةً من الأنظمة الجمهورية، وهو الأمر الذى أدى للحفاظ على ملكها من السقوط والتلاشي، ولعل رغبة الدول الجمهورية فى تداول السلطة والتخلص من الاستبداد السياسي يؤكد أن أنظمة تلك الدول كانت

أكثر تسلطًا، وأقل مرونة، وأضعف فى الاستجابة لكل متطلبات التغير من النظم الملكية، فجرى لها ما جرى. ومن المؤكد أن ما شهدته المنطقة العربية من أحداث ومتغيرات وتحولات سياسية لأول مرة فى تاريخها الحديث والمعاصر، يعكس حالة التأزم التى كانت تعيشها بعض الأنظمة العربية مع شعوبها منذ الاستقلال، ويعكس واقع الضعف الذى يعيشه العرب فى كل بلدانهم (حسين ، صحيفة المصريون العدد 27479 في 2012/9/20) .

ثم تفاعلت أسباب عديدة وتداخلت لتخلق ظروفاً صعبة لشعوب المنطقة العربية جعلتهم يشعرون بأن ليس لديهم ما يخسرونه أكثر ، وأن الأوضاع قد ضاقت من الظلم والجور والمهانة والفقر وفقدان الأمل في المستقبل ، وشعر المواطن العربي بفقد الكرامة ، بل إن بعضهم افتقد حتى إنسانيته ، ووجد نفسه يعيش في ظل نظام حاكم لا يشعر به ولا يوليه أي اهتمام ، ورأى التلاعب بالانتخابات ، والخطابات الكاذبة ، والبطانة الفاسدة ، وأن الحاكم قد افقده أحلامه ، فلم يبق له خيار سوى القيام عليه وخلع سلطانه ، فكانت الثورات التي قال عنها كثيرون أنها لا تحمل أي أيديولوجيات أو أجندات (أبو فطيم ، 2011 : 44) .

وقد كان لهذه الثورات آثار قوية على النظام الرسمي العربي بعد أن هزت أركان هذا النظام ، فجاء وقع الثورات كالزلزال الذي امتدت هزاته الارتدادية لتوجد حالة تصدع في هذه الأركان، حتى وصلت إلى منطقة الخليج العربي ، وكانت لها تداعيات مباشرة على الأوضاع الداخلية في الدول العربية المتاخمة ، والإقليمية المجاورة، فضلاً عن التطورات المصاحبة التي تصاعدت فيها مطالب الإصلاح في منطقة الخليج العربي وأخذت دعوة «الملكيات الدستورية» تتردد وتتسع ، وأخذت بعض التداعيات تتدافع على أقليم الخليج العربي ففرض بعضها نفسه داخل دول المجلس ،

وأخرى فرضت نفسها على البيئة الإقليمية والدولية للمجلس، وانعكست بدرجات وأشكال متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته فى علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية التى تأثرت مصالحها هى الأخرى كثيراً بفعل هذه الثورات وتداعياتها (أدريس،2011: 5) .

ورغم أن للدول الخليجية خصوصية في رؤيتها للربيع العربي تختلف عن الدول العربية الأخرى، إذ إن مستوى هذه الدول الاقتصادي أعلى بكثير من الدول العربية الأخرى، ووجود النظام الملكي المترابط عشائرياً، إضافة إلى وجود النفط، والاستجابة لبعض مطالب التحركات الشبابية والشعبية التي حدثت في دول الخليج ، لا سيما في الكويت والبحرين والسعودية، ورغبة الشعوب في هذه المنطقة بالإصلاح السياسي وإقامة نظام ديمقراطي، إلا أن هذه المطالب ما زالت تنادي دول الخليج أن يكون الحل عبر إقامة "نظام ملكي دستوري"، قادر على احتواء الأحزاب والمعارضة بداخله (الغبرا ، 2012) .

وكان اندلاع ثورات الربيع العربي قد أدى إلى زيادة شعور دول الخليج بأن أمن المنطقة قد بات مهدداً أكثر من ذي قبل ، خاصة بعد اندلاع أحداث البحرين ، ووصول الثورة إلى اليمن ، أي إلى الحدود الجنوبية - الغربية للمملكة السعودية. وكان ذلك يعني مشاكل أمنية جديدة، في عصر تجتاحه قيم العولمة والحداثة ، تحت العنوان نفسه، وهو أمن الخليج ، الذي بدت كل التحولات المحيطة به وكأنها تؤثر فيه سلباً، مما جعل الدول الخليجية حساسة تجاه التغيرات الحادة المحيطة بها (خليفة،2012 : 49) .

ثم شاعت تساؤلات عديدة مفادها : لماذا بقيت الثورات حكراً على معظم الجمهوريات العربية وليس جميعها ؟ ولماذا لم يضرب الحراك الثوري العربـــي الملكيات الوراثيـــة فـــي العالـــم العربي ولا سيما في دول مجلس التعـــاون الخليجي؟ فقامت مدرستان متضادتان بالإجابة على هذا التساؤل بعد مناقشة أسباب الحراك الشعبي وأبعاد التغيير السياسي وعمقه الناجم عن ذلك الحراك في أعقاب تفجر ما بات يُعرف بثورات الربيع العربي قبل أكثر من عامين في الجمهوريات العربية ، وقد أشارت توقعـــات هاتين المدرستيـــن إلى الآتـــي (الشايجي، صحيفة الوطن القطرية العدد 6184 في 8 / 8 / 2012) :-

1. توقعت المدرسة الأولى تأثر دول الخليج العربية بتلك الثورات والمطالب الشعبية ، وأنه لا يوجد أي دولة من المحيط إلى الخليج محصنةً أو يمكنها تجنب تأثير وتجاهل ثورات الربيع العربي التي ضربت العديد من الجمهوريات العربية. ولكن لم يكن هناك تكهن واضح أو صحيح عن عمق وأبعاد التغييرات الثورية العربية وحجمها وأبعادها.
2. أشارت المدرسة الثانية إلى قدرة الملكيات العربية وخاصة الخليجية على الحد من تأثير موجات التغيير وثورات الربيع العربي. وأنها ستصل كرياح خفيفة وليس كرياح عاتية أو تسونامي مدمر ، بمطالب يمكن تلبية معظمها لمجتمعات صغيرة وغنية وتحظى أنظمتها وأسرها الحاكمة بشكل عام بشرعية وقبول من أغلب مكونات المجتمع.

وبالفعل أحدث ما يسمى الربيع العربي ردود فعل متباينة داخل دول مجلس التعاون الخليجى، وبشكل أساسي على معادلة السياسة والحكم، وبالذات على فعالية السياسة والحكم والإصلاح

الديمقراطي، إذ ازدادت مطالب التغيير السياسي على نطاق واسع بين نخب المثقفين والنشطاء السياسيين فى معظم دول المجلس جعل منها قواسم مشتركة بين كل هؤلاء، كان من بينها الدعوة التى وجهها نشطاء خليجيون لحكوماتهم للقيام بإصلاحات سياسية والإفراج عن مئات الأشخاص الذين اعتقلوا خلال تظاهرات طالبت بإطلاق الحريات العامة، في عدد من الدول الخليجية (إدريس ، 2011 : 8) .

وفي الوقت ذاته أشارت دول مجلس التعاون الخليجي أن ثورات الربيع العربي قد كان لها تأثير في بيئة الأمن القومي في منطقة الخليج العربي من خلال الرسالة التي بعثتها إلى العالم مفادها أن أمن المنطقة هو من أولويات دوله التي لها القدرة على صون هذا الأمن ، فقد استطاعت دول المنطقة التنسيق فيما بينها بما يحفظ أمنها و أستقرارها ، وكانت الدبلوماسية الخليجية ناشطةً للغاية في بلدان مثل اليمن، واستنتجت دول الخليج أن التهديد الأكبر هو التهديد الداخلي. فقد ثبت أن المفهوم القائل بأن الأمن الخارجي ضمن الأمن الداخلي هو مفهوم خاطئ (عبد الله ، 2011) .

وبات مفهوم أمن الخليج بصيغته الجديدة يفرض نفسه تدريجياً. لأنه حرص على إدراك متغيرين أساسيين جديدين على معادلة الأمن الخليجي يتعلقان بالآتي (إدريس ، 2011 : 6) :-

أ. مصادر التهديد الداخلية التي فرضت نفسها بما يفوق أو يعادل مصادر التهديد الخارجية، إذ إن أمن الخليج الذى ظل مستورداً لسنوات طويلة، وكان أسير الحماية الأمريكية أحياناً أو أسير «عولمته» فى أحيان أخرى نتيجة التواجد الأمريكى في المنطقة أثناء حرب الخليج الثانية عام (1991) وبعدها ، وما شهدته المنطقة من تداعيات ما سمي الحرب الأمريكية

على الإرهاب، ودخول حلف الناتو كشريك أو منافس للدور الأمريكى المهيمن، لذا فإن أمن المنطقة لن يبقَ معتمداً على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى وإنما يكون للقوة الذاتية أو الأمن القومي لدول منطقة الخليج العربي دوره الفاعل والأساسي الجديد فى معادلة تحقيق هذا الأمن، لكن ما هو أهم هو أن تحقيق الأمن فى مفهومه الجديد لن يعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل الأمنية بل على أدوات سياسية اجتماعية اقتصادية وثقافية وإعلامية تتواءم مع المطالب والضغوط ذات العلاقة بمصادر التهديد الداخلية للأمن: المصادر السياسية والمصادر الاجتماعية والمصادر الثقافية.

ب. التناقض الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية التي لم تتأثر كثيراً بثورات الربيع العربي ، الأمر الذي رحبت به الولايات المتحدة كونه جنبها اتخاذ قرار لا تحبذه بشأن أمرين : أولهما يتعلق بقبول المد الديمقراطي الذي يرضي الحراك الشعبي ، وثانيهما التضحية بعلاقات البلدين التي تمتد لعقود .

ثم بدأت دول مجلس التعاون الخليجي السير الحثيث إلى بناء نفسها من الداخل بعد أن رأت وجود الاستبداد والظلم والفساد في الوطن العربي ، فتحولت بعض الحراكات السياسية إلى مشاريع إصلاح تبلور بعضها إلى حد متقدم نسبياً ، وتبلور الآخر بتقدم طفيف محدود في بعض القطاعات الدستورية والقانونية في هذه الدول (الحمد ، 2012 : 10) .

وتعاملت الأنظمة الخليجية بنجاح مع مطالب قوى التغيير التي رافقت ثورات الربيع العربي من خلال الانفتاح على مجتمعاتها وتقديم خطوات إصلاحية وتوسيع القاعدة الانتخابية والصلاحيات للمؤسسات التشريعية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان. وتقديم تأكيدات بإجراء انتخابات لمجلس الشورى في دولة قطر. ووعدت السعودية بالسماح للمرأة بالترشح والاقتراع في انتخابات المجالس البلدية في المستقبل . كما أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ساهمت وبشكل مدروس في تخصيص ميزانيات كبيرة لزيادة الرواتب ورفع الأجور وتقديم برامج سخية في المجالات الاجتماعية والخدماتية لمساعدة الخريجين على إيجاد فرص عمل وكذلك الطلبة والعمالة المحلية وتقصير فترة الانتظار للحصول على القروض والأراضي السكنية وغيرها من الخدمات (الشايجي ، صحيفة الوطن القطرية العدد 6184 في 8 / 8 / 2012).

وقامت البحرين باتباع نموذجٍ مختلفٍ في طريقة التعامل مع مطالب الحراك الشعبي عبر إطلاق مبادرة القيادة السياسية لفتح حوار مباشر وشامل من أجل التوصل إلى صيغة مناسبة للإصلاحات الملائمة للحياة السياسية في المملكة ، لكن هذه الدعوة اصطدمت بعقبات تتعلق بتعدد الجمعيات الناشطة في مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية والثقافية واختلافها حول ضمانات الحوار وجدوله ، ورغم تلك العقبات طالبت الحكومة باستمرار الحوار والاحتفاظ بحق الاعتصام الحر دون مضايقات أمنية (عبيد ، 2013 : 7) .

أما الكويت فقد ارتفع سقف المطالب الشعبية بالخروج بالتظاهرات وإن لم تطالب بتغيير النظام بل برحيل «رئيس الوزراء». بسبب رسوخ شرعية النظام والأسرة الحاكمة. كما عززت رياح التغيير في جمهوريات الربيع العربي من مطالب فئة في المجتمع الكويتي من غير الكويتيين

المعروفين بـــ «البدون» ليخرجوا في مظاهرات مطالبين بحقوق مدنية وخدماتية. لذا قامت الحكومة بإجراء إصلاحات سياسية عديدة و منها تعديل قانون الانتخابات ، الذي هدف لتفادي حركة الاحتجاجات المشابهة لتلك التي حدثت في بعض بلدان المنطقة العربية ، لكن عدم اليقين ما زال سائداً بين الأطراف السياسية (الشايجي ، صحيفة الوطن القطرية العـــدد 6184 في 8 / 8 / 2012).

وأعلن الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز مجموعة من الأوامر الملكية سعى من ورائها إلى تجنب الحراك الشعبي ، وقد كان ضمن تلك الأوامر تخصيص (29) مليار دولار لمساعدة العاطلين عن العمل ، وبناء نصف مليون وحدة سكنية عبر تقديم قروض جديدة ، ورفع رواتب وأجور موظفي الدولة ، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد ، وتوفير فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل (عبيد ، 2013 : 7) .

يرى الباحث ، أن ما يسمى ثورات الربيع العربي قد جاءت في وقت يشهد العالم المعاصر ثورة الاتصال وتنامي دور سلطة الإعلام المساعدة إلى فرض شراكة الشعوب ، وتجريده الأنظمة من أدواتها وفضح ارتكابها الجرائم ، وصدور قوانين حقوق الانسان والرقابة الدولية ، وتوفر ضمانات التعبير السلمي ، وانتهاء دور الحاكم المطلق والسلطة المطلقة وفسادها ، وانتقال دول العالم من مفهوم السلطة إلى مفهوم الدولة ، وشيوع الدول الدستورية وترسيخ مبدأ العقد الاجتماعي ، وبروز دور المجتمع المدني بكافة مكوناته وتوحده نحو الأهداف والغايات ، وانطلاق روح الإبداع الفكري والثقافي في الأمم المختلفة ، وانبثاق التنظيمات السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني الجديدة ، يقابل ذلك الظروف السيئة التي مرت بها الشعوب العربية خلال العقود الأربع الماضية

التي غاب فيها الحس القومي والوجدان الجمعي للشعوب العربية ، وسقوط راية الحرية والكرامة ، وتغييب دور الشعب كمصدر للسلطات ، وشيوع ثقافة الخوف من السلطة ، وتنامي دكتاتورية الأنظمة وسيادتها على فضاءات الحرية ، وتراجع الفرص أمام الشباب .

فاتجهت الشعوب العربية نحو الحراك السياسي الذي أوصلها للثورة على الأنظمة الفاسدة ودكتاتورية الحكام ، فتنامى حلم الجماهير بأن المنطقة العربية ستشهد تحولات جذرية بانطلاق نهضة شمولية تفجر طاقات الأمة وإبداعاتها واستعادة دورها الحضاري الإنساني ، والانتقال بالشعب من دور السلطة – الفرد إلى دور الدولة – المجتمع ، وتحقيق الديمقراطية التعددية المجتمعية ، والتداول السلمي للسلطة من خلال النظام الديمقراطي ، وجعل الدين والمعتقد والثقافة ميزة للشخصية الفردية والحس العربي ميزة بالاختيار بما لايقل شأناً عن باقي أبناء الأمم الأخرى .

لكن الذي حدث أعقاب ما عرف بثورات الربيع العربي إجراء انتخابات برلمانية سيطرت عليها سطوة التيارات الدينية في مصر وتونس ، التي لم تتمكن من تحقيق تطلعات الشعوب جراء استعجالها مراحل البناء وفق الآيديولوجية التي تعتنقها ، رغم أن الثورات عبر التاريخ احتاجت عدة سنوات لإقامة نظام ديمقراطي جديد ، وبات الربيع العربي يمثل سلسلة من الانتفاضات، جاءت القواسم المشتركة فيما بينها عما تطرحه صورتها العامة.

وتشير كل انتفاضة بطريقتها إلى أزمات مستقبلية تنجم عن صراعات قبلية، أو طائفية، أو أيديولوجية. فمن الواضح الآن أن الربيع العربي أنشأ بيئة معقدة من الأزمات طويلة الأمد تتعلق بالعملية السياسية، والشرعية، وسلطة الدولة نفسها فى نهاية المطاف، بوتيرة خاصة بكل من

سياقاتها الوطنية المميزة. وسيكون هناك تأثير دائم لهذه التحولات يتمثل فى خلق روابط جديدة بين الدولة والجهات الفعالة غير الحكومية داخل المنطقة تكون بداية أكثر فترات التغيير راديكالية منذ تفكك الدولة العثمانية.

وسرعان ما بدأ المعارضون السياسيون يرفضون العملية السياسية التى جلبت الإسلاميين، وسوف تبقيهم الآن فى السلطة. وبينما سعى الإخوان المسلمون لتجديد النظام القديم بناء على قناعاتهم الإيديولوجية الخاصة، مع تعديلات دستورية محدودة، اعتمدت المعارضة استراتيجية المواجهة، ولا تزال تأمل فى أن تدفع بانقلاب عسكري من خلال خلق الاضطرابات المدنية وشل حركة الحكومة. غير أن استراتيجية المعارضة تعانى من قصر النظر، حيث إن الإسلاميين قد يردون بدرجات أقل من ضبط النفس، كما أن أي تدخل عسكرى سيكون غير راغب وغير قادر على الاحتفاظ بالسلطة فترة طويلة.

فيما تواجه ليبيا واليمن، تحديات ديموغرافية مختلفة تماماً، رغم امتلاكهما الموارد الطبيعية القابلة للتصدير، إلا أنهما تواجهان تحديين مهمين يهددان اللحمة الوطنية فى شكل الصراعات القبلية، والميليشيات الإسلامية. وفي ليبيا كما هو الحال فى اليمن تعاني المؤسسات الوطنية من تراجع مستمر لشرعيتها مع تسييسها والتركيز على المنافسة القبلية التى لا يفوز فيها أحد.

المبحث الثاني

الفاعلون الجدد من غير الدول

لم تعد الدولة الممثل الوحيد في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية ، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول (Non State Actors) الذين تعمــق دورهم في المنظور التعددي في العلاقات الدولية ، هذا الدور الذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الــدول ، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول في تلك السياسات ، وأن مرد هذه النظرة نابع من الدور الذي أحدثه هؤلاء الفاعلون من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي ، والتي ترافقت مع انكشاف سيادة الدولة ، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية ، وبالتالي بدت هناك بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول ، فضلاً عن تغير أشكالهم ، ومضامين تأثيراتهم(علي، 2013 : 3) .

وفي هذا الإطار فإن ظهور هذه الكيانات الجديدة التي لا تتمتع بالسيادة أو بصفة الدولة ، فإنها أثرت بشكل فاعل في مجريات السياسة الدولية التي درج التحليل التقليدي لها على اعتبار أن الدولة هي الفاعل الرئيسي ، إن لم يكن الوحيد فيها ، بحكم امتلاك الدولة مصادر القوة واحتكار استخدامها ، لذا فقد فرض ظهور وحدات الفاعلين من غير الدول أطراً تحليلية حديثة لدراسة هذه الوحدات ، خاصة في ضوء تعقد عملية صياغة السياسة الخارجية ، والتطورات التي شهدتها البيئة الدولية بسبب الاعتماد المتبادل ، وظهور قضايا جديدة في ميدان السياسة الخارجية ، فضلاً عن الثورة التكنولوجية ، وعملية العولمة ، وأخيراً ظهور أجيال جديدة من تلك الكيانات والوحدات أكثر تنظيماً وتأثيراً في الدولة (أبو ليلة ، 2013 : 5) .

ولم يحظَ دور الفاعلين الجدد من غير الدول قبل أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) باهتمام كبير من الباحثين بالشأن الدولي، لكن ولوج عدد من الحركات السياسية الإسلامية في صميم هذا الحقل، بعد ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن "الحرب على الإرهاب "، سمح ببروز دور هؤلاء " الفاعلون المحليون " في السياسات المحلية والإقليمية عقب الإحتلال الأمريكي لكل من: أفغانستان عام (2002)، والعراق عام (2003)، وإن اختلفت الآيديولوجيات السياسية وأدواتها العملية، وتباينت نماذجها وأدوارها السياسية في سياق المعادلة الإقليمية .

واللافت للنظر في صورة المشهد الإقليمي في منطقة الخليج العربي التي أظهرت نفوذ بعض الحركات الأسلامية السنية ، في تحريك بعض أدواتها لمواجهة المد الشيعي المتصاعد في المنطقة الذي تمارسه إيران وما تمتلكه من نفوذ كبير في أوساط عدد من هؤلاء (الفاعلون الجدد) في أوساط القوى السياسية الشيعية ، وقيامها بتوظيف واستثمار هذه القوى في التأثير على بيئة الأمن القومي في منطقة الخليج العربي .

يتناول المبحث الثاني أبرز الفاعلين الجدد المؤثرين في بيئة الأمن القومي في المنطقة العربية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : حزب الله اللبناني .

المطلب الثاني : الحركة الحوثية في اليمن .

المطلب الأول

حزب الله اللبناني

أضاف الحراك الشعبي الذي حدث في عدد من الدول العربية والذي أفضى لما يسمى ثورات الربيع العربي، تطوراً جديداً إلى الدور المؤثر الذي لعبه الفاعلون الجدد – الإسلاميون- بعد وصول بعضهم إلى سدة الحكم ، وبالتالي بدا هؤلاء الفاعلون يكتسبون شرعية دولية وإقليمية ، إضافة لما حصلوا عليه من شرعية وتأثير محليين في مجتمعاتهم التي نشأوا في ظلها ، مما اضطر المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأهميتهم ، باعتبارهم شريكاً مهماً في عمليات إعـادة بنـاء الدولـة (غانم ،2013 :23) .

ومع كل ذلك ؛ لا يزال كثير من الدراسات في حقل العلاقات الدولية ، وفي مجال السياسة الخارجية ينظر لهؤلاء الفاعلين مهدداً للأمن والسلم الدوليين ، ومقوضاً لأركان العالم الرسمي ، ويعد حزب الله اللبناني من الفاعلين الجدد المؤثرين في المنطقة العربية بما فيها دول الخليـج العربي ، فنشاط هذا الحزب يتعدى حدود دولة واحدة لأنه من الفاعلين العابرين للحدود ، فقد أصبحت خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، نتيجة تنوع أنماط الفاعلين النشطين فيها. فمن حيث مستوى نشاط الفاعلين، يمكن التمييز بين الفاعلين الجدد من غير الدول الذين ينحصر نشاطهم في دولة واحدة فقط، مثل الأحزاب السياسية، والمحاكم الإسلامية، والفاعلين العابرين للحدود، الذين يتعدى نشاطهم حدود دولة واحدة ، مثل حزب الله ، وتنظيم القاعدة ، والشركات متعددة الجنسيات (رجب ، 2012 : 36) .

نشأ حزب الله في لبنان بعد حصول الانقسام في حركة أمل الشيعية اللبنانيــة بســبب قيــام الثورة الإسلامية الإيرانية عام (1979) ، التي تسببت بانقسام الحركة إلى جناحين : أحدهما حركــة أمل التي ترى أن المرجعية الدينية لا بد أن تكون من داخل لبنان ، فيما دعا الجناح الآخر إلى اتخاذ الإمام الخميني قائد الثورة الإيرانية المرجع الأعلى للشيعة في كل أنحاء العالم بما فيها لبنــان ، ثــم تعزز الانقسام بين الجناحين عقب الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام (1982) من مؤيد للتفاوض مع إسرائيل تمثله حركة أمل وآخر يتمسك بخيار المقاومة فكان انشقاق بعض كوادر وقادة أمل مكونين حزب الله الذي اعتمد المقاومة خيارا" استراتيجيا" له في مواجهة إسرائيل ، وقــد ارتــبط الحــزب بإيران انطلاقا" من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية (الدسوقي ، 2006 ، 94) .

ومع أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) بدا أن هناك أجنــدة إقليميــة ودوليــة جديدة ومختلفة ، فحاولت بعض الدول ومنها دول منطقة الخليج العربي التكيف معها عبــر أولوية الأمن ومكافحة الإرهاب وتقديمهما على الإصلاح السياسي ، وقد تلاقى كل ذلك مع جهــود إقليمية معينة جاءت من الحدود الشرقية للوطن العربي (إيران) حملت مبدأ تصديــر الثــورة ، بل قامت هذه الثورة بإنشاء أجهزة تابعة لها من أجل تنفيذ هذا التوجــه ضمــن منطقــة جغرافيــة عدتها منطقة نفوذ إيراني لها في العالم العربــي ، وكانت لهذه الأجهــزة أدوات وآليات برز فيها دور حزب الله اللبناني الذي لم يتــرك مجالاً فــي الأوساط الشيعية إلا وكانت له يد فيها ســواء في اليمن أو العراق أو بقية دول الخليج العربي من أجل بناء نظام سياسي جديــد تضمــن فيه إيران نفوذاً قوياً يصل إلى حد السيطرة بعد أن أصبحت بوابة رئيسة من بوابات النفوذ في المشرق العربي (نوار ، 2008 : 27) .

لقد جسد حزب الله التحالف السوري الإيراني لأنه أحد عناوين الصراع المباشر في الشأن الإقليمي بين المحور الإيراني السوري من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل من جهة أخرى ، ورغم ذلك فإن الجهود الأمريكية نجحت في استصدار قرارات أممية (قرار مجلس الأمن 1559لسنة 2004) لنزع سلاح حزب الله والتخلص من قوته الضاربة في الجنوب اللبناني لهدفين رئيسين ، قام أولهما على اعتبارات تتعلق بإضعاف الحزب من الحسبة السياسية اللبنانية ، وبالتالي إخراجه من دائرة معادلة الصراع الإقليمي ، والثاني ، تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل ، وقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيقه بعد أن تمكن حزب الله من أسر جنديين إسرائيليين ، مما أفضى لحدوث العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في (تموز 2006) (أبو رمان ، 2007 : 85) .

لذا؛ فإن حزب الله الذي نشأ في ظل حركة أمل الشيعية وأصبح حزباً سياسياً يشارك في الحياة السياسية اللبنانية بعد خروج القوات السورية من لبنان على أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1559) في الثاني من أيلول (2004) ، وهذا القرار يعد سابقة أممية كونه يعالج قضايا سياسية داخلية في دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة لا تهدد السلم والأمن الدوليين حسب ما يفترض ميثاق الهيئة في القضايا التي يتطلب معالجتها من مجلس الأمن ، كما أن القرار يدعو إلى نزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ومن ضمنها : سلاح المقاومة الإسلامية – الجناح العسكري لحزب الله – وسلاح الفلسطينيين في لبنان (تقي الدين،2007، 165) .

إلا أن حزب الله رفض تسليم سلاحه قبل عودة الأسرى اللبنانيين واستعادة مزارع شبعا اللبنانية مع تأمين حماية للحدود الجنوبية بجيش قوي قادر على أن يكون الرادع ضد أي

غزو إسرائيلي آخر وأن الرادع الوحيد هو القدرة على شن حرب عصابات (تشومسكي ، 2007 ، 346) .

إن هذا الدور العسكري البارز لحزب الله مكنه بنجاح من الدخول في معارك عديدة مع إسرائيل دفعت باتجاه نشوب الأزمة اللبنانية - الإسرائيلية منتصف عام (2006) بعد أن رد الجيش الإسرائيلي بعملية حربية استهدفت أغلب الأراضي اللبنانية : الجنوب اللبناني ومطار بيروت والضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت حيث يقع مقر حزب الله، كما فرضت البوارج الحربية الإسرائيلية حصارا" بحريا" على لبنان مما دفع بحزب الله لإطلاق الصواريخ عليها وإصابة إحدى هذه البوارج ، كما نجح الحزب إلى حد كبير في تحقيق نوع من التوازن طوال فترة الحرب بين الجانبين التي استمرت (33) يوما" ، إذ أعلن عن وقف العمليات الحربية يوم (14 آب 2006) بموجب القرار المرقم (1701) الصادر عن مجلس الأمن الدولي (شبلي، 2012 : 186).

لهذا تلاقى موقف حزب الله الرافض لعملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل ، تسانده في هذا الموقف بعض القوى الإسلامية السنية ، وعلى وجه التحديد حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني ، وحركة حماس ، التي تنتمي في فكرها وجذورها إلى جماعة الأخوان المسلمين ، مع الموقف الإيراني من إسرائيل ، فتحالفت هذه القوى مع إيران بعد أن تلاقت رؤيتها مع الرؤية الإيرانية الأيديولوجية مما أعاد إنتاج الخطاب الثوري الإيراني فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل ، وأصبح النظر إلى هذا التحالف يتم من خلال الأجندة السياسية الإيرانية القائمة على مجموعة من المصالح القومية بصورة رئيسية (أبو رمان ، 2010) .

وقد برزت مجموعة من المؤثرات السلبية المباشرة في بيئة الأمن القومي العربي ، بما في ذلك بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي، وهي بذات الوقت تُعّد مـــن الأبعاد التي تقوم عليها علاقات حزب الله مع إيران ولا يمكـــن تجاهلها ، لأنها جاءت نتيجة تأثر هذا الحزب في الأساس بالثورة الإسلامية في إيران ، من أبرزها :-

1. نظرية الحكم

يتبنى حزب الله نظرية الحكم التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية في إيران التي كان للدين الدور البارز في رسم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام بعد قيام الثورة التي قادها رجال الدين عام (1979) ، المعروفة باسم نظرية ولاية الفقيه *، وسيطرة تيارهم المتشدد على مقاليد الأمور وإقصاء التيار الإصلاحي المعارض ، فقد مهدت محاضرات الخميني وكتاباته لمواجهة تحديات الحكم ، رغم معارضة كثير من رجال الدين له ، وكرس كثيراً من كتاباته للرد على دعاة التيار الإصلاحي، وعمل على تفنيدها وخصص محاضرات وكتابات عديدة لشرح مفهومه لولاية الفقيه وإقامة الحكومة الإسلامية ، لذلك انعكست تلك المفاهيم على صياغة أحكام الدستور وبناء المؤسسات الدستورية وتوجيه سياسة الدولة الخارجية (الزهيري ، 2011 : 44) .

ولاية الفقيه : يقوم فحوى نظرية ولاية الفقيه التي وضعها الخميني ، بأن هذه الولاية تكون لازمة على أبناء الأمة الإسلامية ،عندما لا يمكن للإمام المعصوم – حسب وجهة النظر الشيعية - أن يمارس دوره الكامل في قيادة الأمة وهدايتها ورعايتها، بسبب بعض الموانع القاهرة، كما هو الحال بالنسبة للإمام المنتظر كونه الآن في الغيبة الكبرى ، وحيث لابدّ للأمة من قائد ورائد، يحكم مسيرتها، ويشرف على شؤونها، وعلى تطبيق أحكام القانون فيها، فلابدّ وأن تناط هذه المهمة بواحد فقط من أفراد الأمة نفسها، لا أكثر ، على أن يتم اختيار هذا الفرد منسجماً مع الفطرة أيضاً، فالأمة عليها أن تختار الأعلم بالأطروحة الإلهية، التي يفترض فيه أن يعمل على تطبيقها على النحو الأفضل والأشمل، والأعرف بواقع الأمة وظروفها، ومن يملك الحد الأعلى من القدرات والكفاءات، التي تؤثر في المهمة التي يتصدى لإنجازها ، كما أن درجة العصمة وإن لم تكن متوفرة في غير المعصوم عادة، لكن ملكة العدالة والتقوى تكون بمثابة الضمانة الطبيعية، التي تكفل أن يكون كل ما يصدر عنه يقع في الخط الصحيح، ووفق مصلحة الأمة ، لأن إحساسه المتنامي بالمسؤولية الشرعية لا يبقي له مجالاً للتراخي أو التفريط في أداء المهمة الموكولة إليه، وإن هذه العناصر المتوفرة في الولي الفقيه على النحو الذي يحفظ للأمة سلامة المسيرة، وتكاملها الطبيعي في ظل التربية الإلهية، كما أن ثمة نصوص كثيرة حول كون الأحق بالأمر هو الأعلم، أو فقل:هو ذلك الرجل الذي يكون في المستوى الأعلى من العلم والمعرفة بأحكام الله تعالى، كما أن من الطبيعي: أن يكون الأعلم، والأعرف بزمانه، والأقدر هو الأقرب والأجدر بتحقيق الأهداف الإلهية، فيما يرتبط بتطبيق أحكام الإسلام، وتنفيذ تعاليمه على صعيد الحكم، ومع وجود تلك الصفات بدرجات متفاوتة في عدة أشخاص، فلا بد وأن تراعي مصلحة الأمة، فتكون الولاية لمن يكون منهم أقدر على إدارة شؤونها، وحفظ مصالحها (العاملي ، 2002 : 87).

2. الدور المحوري لرجال الدين في العمل السياسي

تعد معظم قيادات حزب الله اللبناني من رجال الدين الذين تلقوا علومهم الدينيـــة في الحوزات العلمية سواء في الحوزة العلمية في مدينة النجف العراقية أو في حوزة مدينـــة قم الإيرانية ، إذ تعد ولاية الفقيه من الخصائص الأساسية التي تحكم العلاقة بين إيران وحـــزب الله مقارنة بالحركات الأخرى ، وذلك لأن حزب الله يقبل بولاية الفقيه وقيـــادة الخميني قبولاً كامـــلاً (قاسم ، 2002 : 76) ، بحيث تحول فكر الخميني إلى مصدر للحاكمية فـــي هذا الـــحزب ، ويتضح ذلك بصورة كبيرة في الرسالة المفتوحة التي أصدرها حزب الله عام (1985)، وهي بمثابة البيان التأسيسي الأول لهذا الحزب ، وجاء فيها: " إننا أبناء أمـــة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران ، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم ...نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط ، وتتجسد حاضراً بالإمام الخميني " (فضل الله ، 1994 : 465) .

3. الانسجام السياسي

يقوم الانسجام بين حزب الله وإيران من خلال تبني الشعارات المخالفة للاستكبار والداعية إلى الاستقلال ورفض التبعية ، وتقديم الدعم لحركات المقاومة ، إذ يمثل حزب الله اللبناني أحد أهم الأوراق الداعمة لما تسميه إيران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها به وحركة حماس والنظام السياسي في سوريا ، لذلك دعمته إيران دعماً معنوياً وسياسياً وعسكرياً ، وقد برز بشكل مؤثر أثناء العدوان العسكري على لبنان في صيف عام (2006) ، إذ مكّن قوات حزب الله من الصمود في وجه الضربات الصاروخية والقصف الجوي المكثف للقوات الإسرائيلية ، وذلك عبر إنشاء أنفاق

ومخابىء محصنة تحت الأرض بمساعدة من المهندسين الإيرانيين ، بالإضافة لإمداد الحزب بالأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والقطع البحرية (الشرقاوي ، 2007) ، وقد أصبح تحالف إيران بحزب الله اللبناني يتجاوز سقف السياسة ليصل إلى التحالف المرجعي ، ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية ، ويمكنها من استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقاً من مواقع حزب الله في جنوب لبنان (اللباد ، 2007 : 41) .

4. النموذج الشيعي

ترى إيران في حزب الله اللبناني مثالاً حياً لرؤية الخميني وتعاليمه ، لذلك نظرت إيران إلى لبنان بكثير من الأهمية من خلال رعايتها حزب الله ، فلبنان هو البلد العربي الثاني بعد العراق من حيث تعداد الطائفة الشيعية ، ويشكل على الدوام محوراً أصلياً من محاور التشيع ، ولا يمكن إغفال الدور الكبير لعلماء جبل عامل وتأثيرهم في الفقه الشيعي ، واحتضن لبنان عدداً من الرموز الثورية الشيعية مثل : الإمام موسى الصدر والدكتور مصطفى جمران* ، وترى إيران أن حزب الله نجح في تحويل الشباب من سكان الضاحية الجنوبية من شباب فقراء إلى شباب ثوريين وأعضاء مجتمع اسلامي مسيس وجنود حركة عالمية مترامية بقيادة الإمام الخميني ، وترتبط العلاقات الإيرانية مع حزب الله بجزء من السياسية الخارجية التي تحتكم إلى عدد من الثوابت ، بصرف النظر عن الحكومات الإيرانية المتعاقبة (الصمادي ، 2012 : 118) .

---

* **اللواء مصطفى چمران** (0821 - 10 حزيران 0870) أول وزير دفاع إيراني بعد الثورة الإسلامية، وقائد الحرس الثوري الإيراني وعضو في البرلمان الإيراني عن منطقة طهران، وكان جمران قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران أحد أهم مساعدي السيد موسى الصدر ومن المؤسسين للتنظيم اللبناني حركة المحرومين وجناحها العسكري "أفواج المقاومة اللبنانية" التي تعرف باسم حركة أمل. وهو أول مسؤول تنظيمي مركزي لحركة امل (الموقع الإلكتروني ،الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9_C%D.) .

5. الأدبيات السياسية

استعار حزب الله بياناته وأدبياته منذ ثمانينيات القرن العشرين من الخطاب الثوري الإيراني ، وكذلك في نشاطاته الأخرى التي تتعدى الجانب السياسي والعسكري لتشمل الجوانب الاجتماعية والإعلامية كإقامة المستشفيات العامة ودور الرعاية الاجتماعية والمدارس وغيرها من النشاطات لعموم أبناء الشعب اللبناني، وسبق لحزب الله أن رفع في مراحل تأسيسه الأولى شعار الثورة الإسلامية في لبنان ، ثم جرى تغيير الشعار لاحقاً إلى المقاومة الإسلامية في لبنان ، كما أن الحزب يتبع عقائدياً إلى مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي وفي السابق إلى الإمام الخميني، وهذا الاتباع يكون على شكل التزام عقائدي بتقليد المرجع في الأمور الدينية (شبلي ، 2012 : 186).

إن المشتركات الدينية والسياسية التي تجمع حزب الله مع إيران جعلته يكون الورقة الأبرز في المشروع الإيراني والأداة المحلية الأكثر نجاحاً وقوة وتأثيراً على المستويين اللبناني والعربي، إذ أصبح هذا الحزب واحداً من أبرز القوى العربية المواجهة لإسرائيل بعد أن حقق نجاحاً في مواجهتها إلى حد إجبارها على الانسحاب من الشريط الحدودي المحتل عام (2000)، ومنعها من تحقيق نصر في حرب تموز (2006)، ثم جرى تقديمه من خلال (مكي ، 2012 : 357) :-

الرؤية الأولى : ترى أنه مجرد أداة لإيران ينفذ أجندتها ويتلقى توجيهاته منها ويتحرك على هدي سياستها في المنطقة ومن أجل خدمتها .

الرؤية الثانية : ترى أن حزب الله يتلقى بالفعل دعماً مالياً وعسكرياً من إيران ، وأن تأسيسه قد تم في طهران وبتوجيه مباشر من الإمام الخميني عام (1982) ، وأن زعامته تؤمن بولاية الفقيه ، وتدين بالولاء للمرشد الإيراني الحالي علي خامنئي ، لكن ذلك

لا يعني ارتهان حزب الله لإيران وعدم استقلاليته في اتخاذ قراراته حتى لو كان ينسق مع حلفائه في طهران ودمشق.

يرى الباحث أن حزب الله اللبناني منح الشيعة في لبنان وضعاً خاصاً يختلف عن وضع الشيعة في الدول العربية الأخرى ، مستفيداً من النظام السياسي التعددي في لبنان ، إذ يقر العرف الدستوري الذي يحكم لبنان مشاركة كافة الطوائف في الحياة السياسية ومؤسسات الحكم ، وأصبح حزب الله من أهم مكونات النظام السياسي في لبنان ، خاصة أنه يمتلك إمكانات وقدرات عسكرية خاصة به وله علاقاته الخارجية المستقلة عن الحكومة اللبنانية ، فضلاً عن الدعم المادي الخارجي الذي يحصل عليه الحزب عن طريق إيران التي لها علاقة أيديولوجية مع حزب الله تتجاوز سقف السياسة إلى التحالف المرجعي الديني وإن كانت هذه العلاقة تحقق أهدافاً سياسية ، فإيران كانت وراء إنشاء هذا الحزب الذي يتمركز في الجنوب اللبناني على الحدود مع الأراضي المحتلة ، وقد منح هذا التمركز لمقاتلي حزب الله استهداف العمق الإسرائيلي ، وهو ما تأكد بالفعل أثناء حرب عام (2006) ، ومثلما استطاعت إيران أن تجعل حزب الله ورقة رابحة لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة خاصة تجاه الضغوط الإسرائيلية والأمريكية بشأن ملفها النووي ، فقد استطاعت إيران أيضاً أن تجعل حزب الله ورقة مؤثرة في إطار مواجهاتها المباشرة في مواقع أخرى من منطقة الشرق الأوسط ، إذ تعد اليمن أحد هذه المواقع التي استهدفتها الاستراتيجية الإيرانية بالاعتماد على عدد من الوسائل والآليات التي كان حزب الله أحدها ، وذلك عبر التنسيق المباشر مع الحركة الحوثية من أجل تدريب أفرادها وتسليحهم .

المطلب الثاني

الحركة الحوثية في اليمن

يعد تنامي دور الفاعلين من غير الدول مظهراً مهماً من مظاهر التحولات السياسية التي طرأت في المنطقة العربية ، خاصة إذا كان تصنيف هؤلاء يأتي ضمن الفاعلين الدينيين الذين يتبعون استراتيجية محددة من أجل إيجاد مؤثرات في السياسة الخارجية للدول التي ينشطون فيها ، وذلك من خلال تشجيع صانعي القرار على تضمين مبادئهم الدينية ومعتقداتهم وقيمهم في السياسة الخارجية ، ويزداد تأثير هذه الاستراتيجيات في الدول العربية ، لأن صانعي القرار في هذه الدول يؤمنون بذات المعتقدات الدينية وقيمها وأفكارها (Haynes,2008: 143).

وقد صنف (كريستوفر هيل) Christopher Hill (الفاعلين الدينيين) ضمن الجماعات القومية الذين يروجون لنمط من التفاعلات المجتمعية ، وبأنهم فاعلون عابرون للقومية ، ويدعمون رؤية معينة لتغيير الواقع من خلال تعاونهم مع جهات أو جماعات أخرى لايجاد خطاب مشترك حول التفاعلات السياسية ، وادّعى (هيل) أن الإسلام السياسي نموذجٌ للفاعلين العابرين للقومية (Hill, 2003 : 198) .

لكن التمايز الواضح بين الجماعات الإسلامية ، على أسس عقائدية ومذهبية وسياسية ، تنفي صدق هذه الفرضية ، إذ إن الجماعات الدعوية الإسلامية تتخذ طابعاً شبكياً – خيطياً – في تنظيمها نتيجة التباس علاقاتها بالسلطة والنظم الحاكمة ، إذ إن عقائد تلك الجماعات حول المجتمع والدولة والعالم تتناقض مع واقع نظم الحكم والنظام الدولي ، ومن ثم تمثل تحدياً لواقع الممارسات السياسية مما يؤدي إلى تفجر مواجهات عنيفة ، وتعبيراً عن تلك التناقضات على غرار ممارسات

التنظيمات الجهادية ، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) ، وفي الوقت ذاته ؛ لا تتمكن المؤسسات الدينية الرسمية من ضبط التفاعلات بين الطرفين لارتباطها الوثيق بالسلطة ، وافتقادها للاستقلالية (غانم ، 2013 : 26) .

وتعد الحركة الحوثية في اليمن أحد الفاعلين الجدد من غير الدول في المنطقة العربية ، إذ ظهر نشاطها العلنـــي بعد تصديها لنظام الحكم اليمني عام (2004) في عهد الرئيس السابـــق علي عبد الله صالح ، وهذه الحركة هي في الأصل فرقة من فرق الزيدية ، التي تحمل تسمية الجارودية* ، وللحركة تسمية ثانية هي "الشباب المؤمن" وهو تنظيم نشأ عام 1991م في بعض مناطق محافظة صعدة التي تبعد (240) كم شمال صنعاء ، كمنتدى للأنشطة الثقافية ، انشق عن حزب الحق الذي أنشىء عام 1990، أي بعد إعلان الوحدة بين الشطرين الشمالي والجنوبي لليمن، والسماح الدستوري للتعدّدية السياسية والثقافية بإيعاز من رجل الدين بدر الدين الحوثي، بهدف جمع علماء المذهب الزيدي في صعدة وغيرها من مناطق اليمن تحت لوائه ، وبالتالي دعم حزب الحق بصفته ممثلاً المذهب الزيدي (سري الدين ، 2010 : 56) .

وللحركة الحوثية فكر سياسي وعقائدي يسعى لاسترداد الإمامة التي هي ركن أساسي من أركان العقيدة الدينية لدى عموم الفرق الشيعية ، وقد دخلت الحركة منذ قيامها في حالة صراع مع

---

* **الجارودية** : هي فرقة تاريخية ظهرت أيضاً في اليمن تمثل واحدة من فرق المذهب الزيدي اقتربت في عقيدتها من الفكر السياسي للشيعة الإمامية من حيث الموقف السلبي تجاه بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة الراشدون ، وجاءت تسميتها الجارودية (نسبة إلى أبن الجارود زياد بن أبي زياد ، وقال بعضهم : إنه زياد بن المنذر العبدي ، ت:150 هـ ، وقيل 160 هـ) ، إذ ترى هذه الفرقة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أشار بخلافة المسلمين من بعده إلى علي بن إبي طالب خليفة بالوصف لا بالتسمية ، وأن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يصبح الإمام من بعد علي أبنه الحسن ، ومن بعده أخيه الحسين هــو الإمـام (الأشعري ، 1990 : 133) .

الحكومة اليمنية ولم يقتصر هذا الصراع على الأفكار أو المبادئ أو السجال السياسي، بل شمل أيضاً الصدام العسكري ، وتستمد الحركة الحوثية في اليمن عقيدتها الدينية من الفكر الشيعي . ويعد بدر الدين بن أمير الدين الحوثي* زعيم الحركة الحوثية في اليمن (1926) لغاية وفاته في (25 تشرين الثاني 2010) ، وكان من كبار علماء الشيعة، جارودي المذهب، يرفض طريقة تولي الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- ويهاجم كتب الحديث النبوي الشريف صحيح البخاري وصحيح مسلم والسنن التي جاء بها فقهاء المذاهب الإسلامية في كثير من مؤلفاته، ويتهم الإمام البخاري ومسلم بالتقول والكذب على رسول الله إرضاءً للسلاطين؛ ومنه ورث ابنه حسين بدر الحوثي ** هذا المذهب، وسار عليه أنصارهم وأتباعهم، وكان من ضمن مؤسسي الحركة أيضاً محمد يحيى سالم عزان وهو مفكر زيدي معتدل، اختلف مع حسين الحوثي، وانشق عن التنظيم بعد ذلك (النمراني ، 2010 : 23) .

وقد تبنت الحركة الحوثية أهدافاً وردت بجلاء في فحوى رسالة بدر الدين الحوثي المرشد الأعلى لمؤسسة آل البيت في اليمن، والأب الروحي والرئيس والقائد الأول للحركة الحوثية والموجهة إلى جواد الشهرستاني مسؤول مؤسسة آل البيت في قم بالجمهورية الإسلامية الإيرانية

---

* **بدر الدين بن أمير الدين بن الحسين بن محمد الحوثي** ولد في 17 جمادي الأولى سنة (1345هـ) الموافق 1926/11/23م بمدينة ضحيان، و نشأ بدر الدين زيدياً في فرقة الجارودية، رحل إلى طهران وأقام بها سنوات عدة، وأستماله الإثني عشرية إليهم خلال إقامته في طهران، يطعن في الزيدية لعدم إعطائهم آل البيت حقهم الإلهي في الحكم ، متأثراً بالإمامية الأثني عشرية، ومن مؤلفاته: التيسير في التفسير، تحرير الأفكار عن تقليد الأشرار، الغاضب الخاضب بهامات النواصب، أحاديث ممتازة في فضائل أهل البيت (سري الدين ، 2010 : 56) .

** **حسين بدر الحوثي** هو الأبرز والأشهر من بين الحوثيين، وربما إعلامياً تكون شهرته فاقت شهرة أبيه وسائر إخوانه، وذلك لأنه كان الرأس الذي بدأ بالمواجهات العسكرية. ففي عام 1990م وبعد حدوث الوحدة اليمنية فتح المجال أمام التعددية الحزبية، ومن ثم تحول اتحاد الشباب إلى حزب الحق، وبرز حسين بدر الحوثي في الواجهة السياسية كأحد أبرز القياديين السياسيين فيه، ودخل مجلس النواب في سنة 1993م، وكذلك في سنة 1997م. وفي الفترة التي أوى فيها الحوثي الأب إلى إيران واعتصم بها وهي نهاية التسعينات الميلادية انشق ابنه حسين عن حزب الحق، وكون جماعة خاصة به، وكانت في البداية جماعة ثقافية دينية فكرية، بل إنها كانت تتعاون مع الحكومة لمقاومة حزب التجمع اليمني للإصلاح، ولكن الجماعة ما لبثت أن أخذت اتجاهاً معارضاً للحكومة ابتداءً من سنة 2002م وفي عام 2004م حدث تطور خطير، حيث خرج الحوثيون بقيادة حسين الحوثي بمظاهرات ضخمة في شوارع اليمن مستغلين الاحتلال الأمريكي للعراق، وواجهت الحكومة هذه المظاهرات بشدة وذكرت أن الحوثي يدعي الإمامة (النمراني ، 2010 : 23) .

بتاريخ (1 ربيع الأول 1425هـ) ومضمونها ، توضيح الغموض الذي اكتنف الرسالة السابقة المرسلة من بدر الدين الحوثي إلى المرجع الدينى الأعلى للشيعة الإمامية آية الله العظمى السيد علي السيستاني ومقره في النجف بالعراق ، والمحالة منه إلى المرجعية آية الله محمد الأصفهاني الذي وضع بعض الملاحظات عليها ، وقد نشرت هذه الرسالة في بعض الصحف الرسمية والحزبية والأهلية ومنها صحيفة «الثقافية» العدد (307) بتاريخ الخميس (2005/9/22) ، وذكرت في كتاب «حزب الله» لعلي الصادق وكتاب الزهر والحجر لعادل الأحمدي (الأحمدي ، 2006 : 353) .

ووفقاً للمعاني الواردة في نظرية الولاية فقد تبلورت لدى مجموعة من رجال الدين اليمنيين من أمثال صلاح أحمد فليتة الذي تعلم على يد مجد الدين المؤيدي وبدر الدين الحوثي وأولاده ، ومحمد سالم عزان وغيرهم ، مجموعة من الأهداف الإستراتيجية فاتجهوا لتحقيقها على أرض الواقع ، وكان من أبرزها الآتي :

1. **نشر المذهب الاثنى عشري الجعفري**، واتخاذ المنهج الثوري الإيراني كدليل نظري وفكري وعقائدي والعمل على تطبيق نموذج الثورة الإيرانية في اليمن، فجرى إنشاء تنظيم الشباب المؤمن في عام (1991) كأحد الأطر التنظيمية لحزب الحق، فقام على إثرها حسين بدر الدين الحوثي وعدد من أتباعه بالسيطرة على هذا التنظيم وقاموا باستبعاد القيادات الوسطية التي كانت تخالفهم في آرائهم السياسية (الحميري،2007 : 3) ، وقد تأثر التنظيم بتجربة حزب الله اللبناني وتجربة الخميني الحركية في استنهاض الشعب ضد النظام (الحميري، 2006 : 6).

ثم قامت الحركة الحوثية بالتمرد في صعدة منذ منتصف عام (2004)،من أجل تحقيق بقية الأهداف الإستراتيجية ، إذ خرج الحوثيون على الدولة بداعي أنهم يدافعون عن أنفسهم ضد ما أسموه النظام الدكتاتوري الفاسد الذي يحاول القضاء على مذهبهم، وقرروا في البداية خوض الحرب بدافع الجهاد ضد الجيش الذي يتعاون مع قوى الكفر في الغرب ، وتكررت المواجهات في ما بعد بينهم وبين الدولة خمس مرات، انتهى آخرها في تموز (2008) بعد أن نجحت الوساطة القطرية في إقناع الطرفين بوقف إطلاق النار ، لكن سرعان ما اشتعل التمرد من جديد واستمر زمناً فيما عرف بالحرب الخامسة قبل أن يعلن الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح انتهاء الحرب في (2008/7/17) . لكن سرعان ما بدأت المناوشات مرة أخرى ، وكانت جميع المراحل السابقة من النزال بين الدولة والحوثيين شديدة الصعوبة على الطرفين، وخاصة الجيش اليمني، ويعود ذلك إلى التجذُّر الأيديولوجي للجماعة الحوثية ، وتداخل الأيديولوجي المذهبي بالسياسي ، والاجتماعي بالاقتصادي والتنموي ، ثم ما يتردَّد عن اختراقات أمنية تحققها العناصر الحوثية عبر بعض الشخصيـــات النافذة في الجيش اليمني، وبعض أجهزة الدولة ومفاصلها (صحيفة عدن الغد العدد 246 في 2013/3/24) .

2. **اعتماد نظرية ولاية الفقيه**، والتأكيد أن الإمامة لا يتولاها إلا أحد أفراد آل البيت وحصرها في البطنين (الحسنية والحسينية) والتأكيد أنه لا تجوز الطاعـــة لغيرهـــم (صحيفة الوسط العدد 2436 في 2009/5/8) . ولا يفرق الخميني في نطاق هذه النظرية ما يتعلق بالولاية السياسية بين الإمام المعصـــوم ، والولـــي غير المعصوم (الفقيه) ، مركزاً على دور

الفقيه الوظيفي في سياسة الدولة والأمة ، وبتعبير آخر فإن الخميني يرى للفقيه العادل جميع ما للرسول (صلى الله عليه وسلم)- والأئمة - رضي الله عنهم - فيما يتعلق بالشأن الحكومي والسياسة ، فهو ينظـــر للوالي - مهما كان شخصه - هو المسؤول عن تطبيق أحكام الشريعة ، والمقيم للحدود الإلهية ، وأخذ الجباية والضرائب والتصرف فيها بما هو صلاح المسلمين (مصطفوي ، 2002 : 204) .

3. **إنشاء تنظيم سياسي ديني عسكري يخدم أهداف الحركة الحوثية في المستقبل** ، وهي تلك المرحلة التي تشكل فيها التنظيم المسلح العلني لتنظيم الشباب المؤمن أو ما بات يعرف بجماعة الحوثي، إذ بدأ العمل بهذا الهدف منذ حزيران (2004) ، فقد تحول جزء من التنظيم إلى ميليشيات عسكرية ذات بعد أيديولوجي في بداياتها ، تمرست بعدها هذه الميليشيات من خلال خوض خمســـة حروب ضـــد الجيـــش اليمني على مدى ما يزيد على أربعة أعوام بدأت في (2004/6/18) واستمرت لغاية (17 / 7 / 2008) (الدغشي ، 2009 : 35) .

4. **إقامة علاقات مختلفة وخاصة مع (إيران) تخدم نمو الحركة** ، إذ تكثف الدعم الإيراني لعناصر الحركة الحوثية منذ عام (1990) بالتزامن مع حرب الخليـــج الثانية ، وبعد انشقاق عناصر الحركة الحوثية عن حزب الحق بعد ازدياد خلافاتها مع قيادة الحزب أثناء حرب الانفصال عام (1994) ، فكان لتلك العناصر موقف داعم للانفصال فرَّ على إثرها بدر الدين الحوثي مع أولاده إلى إيران ، ليعود مع عودته نشاط الحركة تحت مسمى منتدى الشباب المؤمن واستمر حتى عام (1997) عندما تم تشكيل تنظيم الشباب المؤمن الذي

استمر نشاطه في صفوف الشباب حتى قيامه بالتمـــرد عام (2004) (الزهيري ، 2011 : 97) .

5. **الاستقلال بصعده وجعلها بعيدة عن نفوذ و قوة السلطة** ، لولا تضافر جملة من الظروف والعوامل المحلية والإقليمية ما كان لصعدة ولا لأزمتها أن تتصاعد على النحو الذي وصلت إليه بالشكل الواسع والخطير ، فما يجري في هذه البقعة من الأرض منذ سنوات ، هو صورة عما يمكن أن تؤول إليه الدولة التي تعجز عن حل نزاعاتها المحلية ، وفرض سلطة الدولة على جميع مناطقها ، والحكم بين الناس بالعدل ، وإن تحقيق معايير الحد الأدنى منه ، وهو نموذج لما يمكن أن تتسببه دول من هذه الشاكلة ، من مشاكل لدول الجوار القريبة والبعيدة ، ومن تهديد للأمن والاستقرار الإقليميين ، وتكمن مشكلة صعدة في أنها مركز الزيدية التاريخي فيما هي متاخمة للحدود السعودية ، فما جرى في صعدة ما كان له أن يحدث لولا وجود إرادة لدى بعض الأطراف الإقليمية لتحويل صعدة خصوصاً واليمن عموماً ، إلى ساحة أخرى من ساحات المواجهة وتسوية الحساب بين بعض العرب وحلفائهم من جهة ، وإيران وبعض حلفائها من جهة ثانية (سري الدين ، 2010 : 176) .

6. **الإعلان عن العداء لإسرائيل و أمريكا لكسب تعاطف المتطرفين** ، فقد استغلت الحركة الحوثية توجهات الهيمنة الأمريكية تجاه العالم العربي واتباعها لإستراتيجية الحروب الاستباقية ، وإرسائها ملامح الحلم الإمبراطوري في المنطقة ، ورغبتها بإعادة صياغة الأوضاع تبعاً لمفاهيمها وتصوراتها لدور إسرائيل ، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بغزو دولتين من دول المنطقة واحتلالهما بالقوة المسلحة بإرادة منفردة وأسباب زائفة،

اعتماداً على متطلبات السياسة الداخلية ومخططات قوى اليمين المحافظ الأمريكي ، وأولويات المصالح النفطية ، ومقتضيات هيبة القوة العظمى ، ونزعات الثأر والانتقام ، مما أسفر عن تصاعد قوى المقاومة الداخلية في العراق وأفغانستان وانفجار الصراعات الطائفية والحروب الأهلية ، التي كان الصراع بين الحركة الحوثية والحكومة اليمينية أحد أبرز هذه الحروب الأهلية (رفعت ، 2007 : 11) .

وإندلع بين الحركة الحوثية وبين الحكومة اليمنية صراع دموي شهد أحداثاً خطيرة على مدى السنوات الماضية ، خاض الطرفان فيها ستة حروب، اندلعت في مدينة صعدة (2004) ومثلت الحلقة الأولى في مراحل الصراع، إذ قتل فيها حسين بدر الدين الحوثي ، وقد بدأت المرحلة الثانية للصراع في شباط (2005) بقيادة الحوثي الأب، وأسفرت عن اختفائه عن الساحة اليمنية، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في أواخر عام (2005) وانتهت باتفاق بين الطرفين في شباط (2006) ، وبدأت المرحلة الرابعة للصراع مع بداية عام (2007) بقيادة عبد الملك، أحد أبناء الحوثي، وذلك على خلفية اتهام السلطات اليمنية للحوثيين العمل على طرد اليهود من محافظة صعدة ، وحظيت المرحلة الرابعة، بأهمية خاصة مقارنة بسابقاتها لعدد من الأسباب لعل من أهمها أنها جاءت بعد العفو العام الذي أصدره الرئيس اليمني عن الحوثيين في عام (2006) ، ثم جاءت المرحلة الخامسة من هذا الصراع، بعد اندلاع الحرب في آب (2009) على خلفية قيام الحوثيين بأنشطة حربيـــة ، وعدم التزامهم ببنود السلام مع الحكومـــة (زيدان 2009 ، الموقع الإلكتروني لمنتدى رسالة الإسلام) .

ودخلت الحرب السادسة مرحلة خطيرة من المواجهة العسكرية في بلد يواجه تحديات حقيقية؛ فهناك حراك سياسي في الجنوب بدأ بمطالب حقوقه ثم تصاعد ليطالب بالانفصال، كما أن القاعدة في هذه المرحلة جمعت شبكاتها وتوسعت فيما تظن أنه ملجأ آمن لانطلاق عملياتها في الجزيرة العربية، ناهيك عن الوضع الاقتصادي الذي يجعل الإنفاق العسكري والأمني لمواجهة هذه التحديات عبئاً حقيقياً، خصوصاً و أنها مواجهة عسكرية ممتدة (صلاح ، 2010 ، 14) .

ثم تبلورت كجموعة من المصالح الإستراتيجية التي جمعت بين الحركة الحوثية وإيران ، إذ تقارب هذه المصالح في بعض الجوانب فصارت أهدافاً مشتركة من جانب، وتتقاطع فتكون تكاملية في الجانب الآخر، ففيما يتعلق بالمصالح الإيرانية المكتسبة من دعم حركة الحوثيين يمكن الوقوف عند الآتي (الحنيطي ، 2013 : 107) :

أولا: وجود عدة قرائن تؤكد الدعم الإيراني لتمرد الحوثيين ، وهذه القرائن إن لم تدل على أن إيران خططت لهذا الأمر منذ البداية، كما فعلت مع حزب الله في لبنان، فلا أقل من أن إيران حاولت استغلال هذه الأوضاع الملتهبة لصالحها ولنشر مشروعها الطائفي الهادف إلى سيطرة النفوذ الرافضي على العالم الإسلامي.

ثانياً : الدعم الإعلامي الإيراني الواضح للتيار الحوثي في حربه مع السلطة اليمنية، من خلال قناة "المنار" و"العالم" وغيرهما من القنوات الشيعية .

ثالثاً : زعزعة أمن اليمن وإحداث قلاقل وحروب طائفية مع السلطة والتيار الديني المناهض لحركة الحوثيين وذلك بتزويد الحوثيين بكميات كبيرة من الأسلحة والدليل على ذلك

عثور الجيش اليمني أثناء تفتيشه مواقع الحوثيين على مخازن أسلحة ورشاشات خفيفة وقذائف وصواريخ قصيرة المدى، معظمها إيراني الصنع.

رابعاً : نشر خلايا أمنية مدربة للقيام بأعمال التجسس لصالح الحكومة الإيرانية ودليل ذلك العثور على وثائق في المستشفى الإيراني في العاصمة صنعاء تدل على تورطه في عمليات تجسس ودعم مالي وعسكري للحوثيين، مما أدى إلى إغلاق الحكومة له .

خامساً: خلق جبهة اضطرابات جديدة في جنوب اليمن المتزامنة مع عدد من حروب الحوثيين من أجل إضعاف الحكومة اليمنية وتشتيتها.

سادساً : سعي إيران إلى الوصول إلى ساحل البحر الأحمر وذلك بالإيعاز للحوثيين بتوسيع مسرح العمليات بغية الوصول إلى ساحل البحر الأحمر القريب من صعدة.

ثامناً : يؤكد الحضور الإيراني القوي في صعدة، حقيقة الأهداف الإيرانية الاستراتيجية في المنطقة.

أما ما يتعلق بالمصالح التي يجنيها الحوثيين من إيران :

أولا: تستفيد جماعة الحوثي من الدعم اللوجيستي والأموال الطائلة التي هي وسيلة فاعلة للانتشار وكسب والتأييد وشراء الذمم لشيوخ القبائل المجاورة لهم .

ثانيا: تقديم إيران لجماعة الحوثيين السلاح الحديث والمعدات العسكرية.

ثالثاً: تقديم إيران التدريب العسكري لأفراد الجماعة عن طريق إسناد ذلك لمعسكر حزب الله.

رابعاً : تقديم إيران الدعم الإعلامي الداخلي والدولي لدعم بقاء الحوثيين.

خامساً : دعم إيران لمشروع الحوثيين في السيطرة على العاصمة صنعاء وإنشاء دولة شيعية .

يرى الباحث أن الحركة الحوثية تختلف عن غيرها من الفاعلين المحليين في اليمن، من خلال إقامتها علاقات خارجية متعددة مع أطراف عربية وأخرى غير عربية ، فهي ترتبط بعلاقات متينة مع حزب الله اللبناني الذي أشرف على تدريب عناصر الحركة الحوثية أثناء مواجهاتها مع الحكومة اليمنية ، فضلاً عن الدعم الذي تتلقاه من الأطراف والقوى الشيعية المتواجدة في العراق وبعض الأطراف الشيعية في بعض الدول الخليجية ، أما علاقاتها مع الأطراف غير العربية التي تبرز فيها علاقات الحركة الحوثية مع إيران التي تقدم دعمها اللامحدود لقادة وعناصر الحركة سواء في مستوى الدعم المالي أو العسكري أو من خلال تقديم التسهيلات لتنقل أفراد الحركة إلى إيران من أجل تلقي التوجيهات أو الدخول في معسكرات التدريب العسكري ، مع توفير مستلزمات استمرار نشاطها في داخل اليمن .

وتتشابه الحركة الحوثية مع عدد من القوى المحلية الفاعلة في اليمن كالحراك السلمي الجنوبي في جوانب محددة، وتحديداً في الانتماء القبلي ، ولعل الحراك السياسي للحوثيين أو الحراك الجنوبي إنما جاء للتعبير عن مطالب لشرائح يمثلونها، وذلك بغض النظر عن اختلاف هذه المطالب، إضافة إلى تلاقي أهدافهما في التصدي إلى السلطات اليمنية ، مع الإشارة إلى أنهما وجدا عند تأسيسهما حاضنة جغرافية لكل منهما. ولكن الحراك الجنوبي في اليمن يتميز بأنه يطرح قضية سياسية تعيد للأذهان النموذج الذي كان لوقت قريب يشكل دولة معترفا بها.

الفصل الرابع

تأثير إستراتيجية حلف الناتو في الأمن القومي لدول الخليج العربي

جاء قرار موافقة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على مبادرة إسطنبول لعام (2004)، ليسمح بتوسيع التعاون مع دول الخليج العربي والشرق الاوسط وشمال افريقيا، هذه المبادرة التي بدأت مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة . فقد ركزت مبادرة إسطنبول على خطط تعاون عملية يستطيع بها الناتو دعم شراكته مع دول الخليج « وبشكل ملحوظ في موضوعي الدفاع والأمن ». وذلك في ضوء التطورات الأمنية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق ، هذا الاحتلال الذي أفضى لحدوث خلل واضح في التوازن الإقليمي في المنطقة .

إن ولوج حلف الناتو إلى منطقة الخليج العربي من خلال مبادرة إسطنبول لم يكن محسوباً ضمن صراع الأدوار الذي تشهده هذه المنطقة بالغة الحيوية في المصالح الدولية ، بل يأتي استكمالاً لجهود الولايات المتحدة الأمريكية ، أكبر أعضاء الحلف ، التي لبت دعوات دول الخليج العربي من أجل إعادة التوازن إلى معادلة التوازن الإقليمي الخليجي ، هذه المعادلة التي شهدت خللاً نتيجة ازدياد وتيرة التسلح الإيراني التقليدي وغير التقليدي .

ويتناول الفصل الرابع تأثير إستراتيجية حلف الناتو في الأمن القومي لدول الخليج العربي من خلال المبحثيين الآتيين :-

المبحث الأول : إستراتيجية حلف الناتو وأمن دول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الثاني : إستراتيجية حلف الناتو والأمن الإقليمي الخليجي .

المبحث الأول

إستراتيجية حلف الناتو وأمن دول مجلس التعاون الخليجي

شهد عام (2004) تطوراً نوعياً في اهتمام حلف الناتو بمنطقة الشرق الأوسط عموماً ودول الخليج خصوصاً، وذلك في ضوء القرارات التي صدرت في مدينة إسطنبول التركية بعد انعقاد قمة للحلف في يومي (28 - 29 حزيران) من ذلك العام، واستهدفت تطوير علاقة الناتو بالمنطقة جراء الأحداث التي أثرت في أمن منطقة الشرق الأوسط ككل، وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي والأمن الدولي، بعد نجاح الحلف في العمليات العسكرية في أفغانستان، وتسوية بعض المشاكل الأوروبية، وتضمن التوجه الجديد للحلف الإسهام في خمس قضايا مهمة ، وهي : عملية السلام في الشرق الأوسط ، والوضع الأمني في العراق ، وعمليات الإصلاح السياسي في دول المنطقة ، ومكافحة الإرهاب ، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد جاءت قرارات قمة إسطنبول لتؤكد على إقامة علاقات مشاركة بين الناتو ودول الشرق الأوسط ، والتي نتج عنها الدعوة في كانون الأول من عام (2004) لمبادرة جديدة للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي الست في إطار ما أطلق عليه تحسين مستوى علاقات الناتو مع العالم العربي .

ويتناول المبحث الأول استراتيجية حلف الناتو وأمن دول مجلس التعاون الخليجي من خلال المطلبين الآتيين : -

المطلب الأول : التعاون الأمني بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الثاني : المعوقات التي تواجه استراتيجية حلف الناتو في منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول

التعاون الأمني بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي

تعد الأحلاف العسكرية علامة مميزة في طبيعة العلاقات الدولية التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، فهي أحد أهم أدوات الاستراتيجيات العالمية للتعامل مع عالم الحرب الباردة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد تطلب تنفيذ أهداف الاحلاف التي قامت في تلك الفترة توافر ثلاثة عناصر ، هي : الالتزام التعاقدي ؛ التوجه نحو دولة أو دول محددة ؛ انشاء منظمات تعمل على تنفيذ الأهداف ، وتراقب الالتزامات ، فارتبط هذا بصفة أساسية ، بخبرة أحلاف القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة حلفي وارسو وحلف الناتو (جاد ، 1998 : 12) .

وقد جاء تأسيس حلف الناتو (انظر ملحق رقم 2 أسماء الدول الأعضاء في حلف الناتو وتاريخ انضمامها) في العاصمة البلجيكية بروكسل عام (1949) من قبل (12) دولة ، بمثابة معاهدة من أجل تحقيق الاهداف الواردة في ميثاق هذا الحلف المكون من (14) مادة، والمتضمن: تعهد الأطراف الموقعة بتسوية النزاعات الدولية التي تكون طرفاً فيها بالوسائل السلمية ، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة ، والتعهد بأن أي هجوم مسلح على أي من أطراف الحلف يُعّد هجوماً عليها جميعاً ، علاوة على عدم تأثير هذه المعاهدة في حقوق الأطراف الأعضاء ، وواجباتهم في منظمة الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى إمكانية دعوة الأعضاء أطرافاً أخرى إلى الانضمام إلى المعاهدة ،

مع إشارة الميثاق (انظرملحق رقم 3 ميثاق حلف الناتو ومبادئه وأهدافه) إلى أن مجلس الناتو يضم هيئات فرعية كثيرة يناط بها تنفيذ أهداف الحلف (كشك ، 2012 : 196) .

وقد أثير جدل كبير حول مبرر استمرار قيام حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة التي جاءت نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1991)، كونه من أهم أدوات الاستراتيجية الغربية التي تتبع مبدأ احتواء القوة السوفيتية داخل منطقة نفوذها هذه القوة في شرق أوروبا، مع عدم السماح لها بالنفاذ إلى مناطق المجال الحيوي للولايات المتحدة في غرب أوروبا؛ والشرق الأوسط ؛ وشرق وجنوب شرق آسيا ، الأمر الذي حتم على الحلف إيجاد مناطق عمل جديدة بعيداً عن المناطق التقليدية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، فاتجه إلى منطقة حلف وارسو السابق بضم بعض أعضائه السابقين في الأعوام (1999–2002–2004)، والعمل على تطوير عقيدة الحلف الدفاعية من الردع إلى الدفـاع عـن المصالـح الجماعيـة لدول الحلف خارج أقاليمها ، مما تطلب ايجاد تشكيلات عسكرية جديدة صغيرة الحجم والنوع ، خفيفة التسلح وسريعة الحركة ، بمقدورها تنفيذ المهام العسكرية خارج أراضـي الـدول الأعضاء في الحلف ، سواء مهام تدريب قوات دول أجنبية أو المساهمة في عمليات حفظ السلام أو قيادتها ، أو التدخل السريع في مواقع الأزمات ، أو الإشراف على تأسيس أكاديميات عسكرية (سيف ، 2008 : 7-13) .

وفي ذات السياق ؛ طلبت الولايات المتحدة من حلف شمال الأطلسي (الناتو) تبني أو دعم مشروع (الشرق أوسط الكبير) الذي قامت بطرحه عام (2004)، وذلك من أجل تحقيق عدد من الأهداف في منطقة الشرق الأوسط بالغة الحيوية للمصالح الغربية، بدءاً من تشجيع عمليات الإصلاح السياسي في دول المنطقة ، فضلاً عن محاولة إدخال إسرائيل في علاقات تعاون مع دول

المنطقة ، إلا أن المخاوف من الإفراط في توسيع الالتزامات الأطلسية إلى مديات جغرافية غير مسبوقة، أدت إلى نتائج متواضعة على صعيد قبول تبني المشروع أو دعمه . فاتفق أعضـــاء حلف الناتـــو عـــام (2004) إطلاق مبادرة إسطنبول للحوار مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقصد بها القيام بحوار ثنائي يقوم على خيارات يتم الاتفاق عليها من بين حزمة خيارات طرحها الحلف بما يتوافق وأولوياته (عطوان ، 2010 ، موقع العربية نت في 30 نيسان) .

ثم أرتبط تغيّر نطاق عمل حلف الناتو بالتغير في التهديدات الأمنية التي واجهت العلاقات الدولية، فمع انتهاء الحرب الباردة ، تبلور الدور الجديد للحلف ؛ إذ تحول من مهمة الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي ضد خطر الاتحاد السوفيتي السابق إلى قوة عسكرية سياسية ؛ وأقر قادته أن التطورات الأمنية التي تواجه الدول الغربية لم تعد تقتصر على أوروبا وإنما باتت تهدد دول العالم عموماً ، وأصبحت تتركز في قوسين من الأزمات (الحيالي ، 2005 : 75) :-

(1) القوس الشرقية : تضم دولاً إسلامية غير عربية ، وهي : إيران وأفغانستان ودول أسيا الوسطى وباكستان ، ووفقاً لرؤية حلف الناتو ، فإن دول هذا القوس تحتوي على أسباب كامنة للصراعات والحروب العرقية والدينية وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، بالاضافة إلى احتمال قيام تحالف إسلامي تقوده إيران وباكستان ، وهذا يشكل عائقاً أمام الدور الجديد لحلف الناتو .

(2) القوس الجنوبية : تشمل الدول العربية في شمال أفريقيا ، ومنها مصر والسودان ، والدول العربية المطلة على حوض البحر المتوسط ، وتمثل أيضاً عناصر لتهديد الأمن الأوروبي والأطلسي بسبب تردي أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى إدراك

حلف الناتو احتمال قيام تحالف بين القوسين لاعتبارات دينية وعرقية وتاريخية ، ومن ثم رأى صناع القرار في حلف الناتو أن التوسع شرقاً يعد أمراً استراتيجياً لدرء الأخطار المحتملة ودفعها عن دول الحلف .

وقد كانت أولويات حلف الناتو تقضي بالتحول إلى قوة عسكرية عالمية ، وبخاصة في ظل ضمه دولاً أعضاء خارج نطاق القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية ، لذلك أطلق مبادرة أسطنبول من أجل إحداث توازن إقليمي جديد في منطقة الخليج العربي ، كجزء من التحالف الأوسع في منطقة الشرق الأوسط الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحلف الناتو ، وتعد هذه المبادرة امتداداً لمبادرة حوار دول حوض البحر المتوسط ، انطلاقاً من كون هذه المنطقة ذات مكانة جيوبوليتيكية خاصة لتوسيع نطاق عمل الحلف (Nazemroaga , 2007) .

ويتلخص الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج العربي في أمرين مهمين هما : -

أ. نظرة كل من دول الخليج العربي وحلف الناتو إلى أهمية كل طرف بالنسبة إلى الآخر ، باعتبار أن كليهما يشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظمة الأمنية الدولية الجديدة في مجال التصدي لظاهرة الإرهاب الذي تعانيه منطقة الخليج العربي .

ب. تطوير التعاون في المجالات ذات الصلة بالأوضاع الأمنية الداخلية في الجانبين الخليجي، والأطلسي ، بالإضافة لما يقدمه هذا التعاون من دعم لمرتكزات الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي ، والذي يعد النفط الخليجي أحد أهم المقومات الأساسية فيه ، كون المجموعة الأوروبية الشريط التجاري الأول لدول المجلس (العطية ، 2005) .

ووفقاً لرؤية مسؤولي حلف الناتو ، فإن مبادرة إسطنبول تنهض على مجموعة من العلاقات التي تعود بالفائدة على دول الحلف والدول أعضاء المبادرة ، مـــن خلال تعزيـــز التعاون بالشأن الأمني ، وبخاصة في مجال الأنشطة التي يمكن أن يساهم فيها الحلـــف بتقديم قيمة مضافة تهدف إلى تطوير قدرات قوات هذه الدول للعمل جنباً إلى جنب مع قوات الحلف ، بما فيها المساهمة في العمليات التي يقودها الحلف لمكافحة الإرهاب ، ومع انتشـــار أسلحـــة الدمار الشامل ، ومساعدة تلك الدول على مواجهة التحديات المشتركة مع حلف الناتو (دي سانتيس ، 2006 : 225) .

لذا ؛ بادر حلف الناتو بفتح حوار مع دول الخليج العربية بعد أن توفرت لديه عدد من الأسباب ، هي (شيفر ، 2005) :-

أولا : **البيئة الأمنية المتغيرة** ، التي أفرزت تهديدات مشتركة لا يمكن مواجهتها بالجهود الفردية، من أبرزها : ظاهرة الإرهاب ؛ انتشار أسلحة الدمار الشامل ؛ الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات ، وقد نظر الحلف إلى أن هذه التهديدات التي يتعين التصدي لها أينما وجدت، إذ إنها ستطال الدول كافة .

ثانيا : **التغيّر في مهام الحلف ذاته** ، إذ ازداد عدد أعضاء الحلف إلى (26) دولة ، وبدأ يضطلع بمهام حفظ سلام كثيرة في العالم ، بعد أن أقام شراكات مع عدد من دول العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ، وأصبح يمتلك خبرة ممتدة يقدمها إلى الدول غير المنضمة إلى الحلف ، وبخاصة في مجال الأمن ، بما في ذلك أمن الخليج العربي .

ثالثا : **الديناميكية الجديدة في منطقة الخليج العربي** ، فدول الخليج العربي فرادى أو عبر مجلس التعاون الخليجي ظهرت كأطراف فاعلة ، وأبدت رغبة في مواجهة تحديات التغيير من

خلال المزج بين الأصالة المتمثلة في تراثها الإسلامي والعربي ، والمعاصرة التي تمثلها ظاهرة العولمة ، وأن تلك الدول كانت مستهدفة بهجمات إرهابية في ظل قضايا أمنية لم تجد حلولاً بعد ، ومنها انتشار أسلحة الدمار الشامل في الجوار الجغرافي والتطرف الديني .

وقد كان هدف مبادرة اسطنبول توسيع نشاطات الناتو لتصل الى بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط عبر تعميق شراكة الحلف مع مصر، والمغرب، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، والاردن، واسرائيل ، إذ إن مساعي الناتو تجاه هذه الدول كان قد بدأ منذ عدة سنوات، فقد سبق للحلف أن عَدّ بعض هذه الدول ضمن الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو ، وتتضمن خطة الناتو تعزيز الروابط العسكرية مع دول المنطقة من خلال اجراء مناورات عسكرية مشتركة، وعمليات عسكرية مشتركة. وأن تعاوناً مماثلاً قد عرض على عدد أكبر من الدول العربية ، فكانت البداية من دول الخليج العربي. عبر التركيز على قضايا «أمنية» تخدم الطرفين في تحقيق غايتهما لترسيخ السلام والاستقرار. وقد أبدت الدول الخليجية اهتماماً كبيراً بتمتين علاقاتها مع حلف الناتو (الجندي ، 2004 ، 2) .

ويأتي منح حلف الناتو دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا خاصاً، أمراً طبيعياً بالنظر إلى أهمية موقع هذه الدول الاستراتيجي في تلبية مصالح أعضاء الناتو ، فقد ساهمت التطورات السياسية في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل واسع في أن تكتسب هذه المنطقة أهمية بالغة لأن تأثير الاستقرار في منطقة الخليج يتجاوز حدودها، إذ إن دول مجلس التعاون الخليجي الست واليمن والعراق وإيران تنتج (84%) من النفط العالمي، فضلاً عن احتوائها على ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز، ومن ناحية أخرى، استهدف الحلف إحداث تقارب بين الفرقاء، خاصة بين الصوت

الأوروبي والصوت الأطلنطي داخل الحلف لتجاوز تداعيات الغزو الأمريكي للعراق ، فكان رأى أعضاء حلف الناتو أهمية أن تكون بداية هذا التقارب من منطقة الخليج، وقد كانت الأهداف المعلنة بشأن دول مجلس التعاون الخليجي الست في قمة إسطنبول هي التعاون العملي في مجال الدفاع والأمن بين الحلف وتلك الدول، وذلك من خلال الآتي (كشك ، 2005 : 82) :

1. تعزيز التعاون في مجالات تخطيط الطوارئ المدني من خلال تقديم برامج التدريب في هذا المجال، وفي مجال التنسيق المدني والعسكري والاستجابة للأزمات في البحر والجو.
2. تعزيز التعاون في مجالات أمن الحدود، خاصة بشأن الإرهاب والأسلحة الصغيرة والخفيفة وضد التهريب غير المشروع وتقديم خبرة الحلف في هذه المجالات.
3. تقديم النصائح في مجالات الإصلاح الدفاعي والميزانيات العسكرية والتخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية العسكرية.
4. تعزيز التعاون العسكري من خلال المشاركة في تدريبات عسكرية مختارة وأنشطة تدريبية وتعليمية مرتبطة بها.

وتنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن تعاونها مع حلف الناتو في الجانب الأمني يقوم على عدد من الأسس التي يظل دور الولايات المتحدة الأمريكية رئيسياً فيها لفترة طويلة قادمة ، وذلك في إطار المكونات الحالية لميزان القوى والترتيبات الأمنية ، لذا ، فإن تعاون حلف الناتو لا يعني الحد من دور الولايات المتحدة الأمريكية الحيوي كضامن أساسي لأمن دول الخليج العربي ، بل أن التعاون مع الناتو يعزز الدور الأمريكي ، إذ ترتبط الدول الخليجية باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية عام (1991) ، بالإضافة إلى العمل على

تطوير منظومة التحالف الجماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لصيغة قوات درع الجزيرة واتفاقية الدفاع المشترك ، وذلك انطلاقاً من السياسة الدفاعية المشتركة التي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل (العطية ، 2005) .

يرى الباحث أن أحداث (11 أيلول 2001) قد سمحت بظهور توافــق طرفــي الأطلســي (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية) بشأن الحاجة إلى تحول جديد في التخطيط والتفكير الإستراتيجي لمواجهة التهديدات والمخاطر الجديدة ، وأهمها ظاهرة الإرهاب ، فكان ذلك إيذاناً بالمهام الجديدة لحلف الناتو، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد واجهت إستراتيجية حلف الناتو في منطقة الخليج العربي عدد من المعوقات ، يمكن الوقوف عندها من خلال تحليل رؤى دول مجلس التعاون الخليجي التي تظهر وجود تباين رسمي بشأن التعاون مع حلف الناتو ، إذ لم تنضم إلى مبادرة إسطنبول لعام (2004) سوى أربع دول خليجية هي الكويت والأمارات وقطر والبحرين ، فضلاً عن التباين بين وجهتي النظر الخليجية الرسمية والشعبية بشأن تلك المبادرة ، إلا أن الترتيبات الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو لم تمنع التكامل الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بقي شكل هذا التكامل وحدوده متروكاً للجانبين للاتفاق بشأنها ، كما أن الدور الذي حددته الدول الأوروبية لذاتها على المستوى الدولي قد لاقى قبولاً على مستوى المنطقة بالتنسيق مع الدور الأمريكي .

المطلب الثاني

معوقات استراتيجية حلف الناتو في منطقة الخليج العربي

أفصحت مبادرة إسطنبول لعام (2004) عن تنامي التعاون الخليجي – الأطلسي انطلاقاً من رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في السماح للبعد الدولي المشاركة بحفظ الأمن في هــذه الدول، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور عدة عقبات تحول دون تفعيل هذه المبادرة ، وبالتالي فإن هذه العقبات باتت تشكل معوقات حقيقية في مواجهة تطبيق إستراتيجية حلف الناتو في منطقة الخليج العربي ، والتي من أبرزها :

1. **تباين رؤى دول الخليج العربي إزاء استراتيجية حلف الناتو**

جاءت موافقة بعض دول الخليج العربي على التعاون مع حلف الناتو ضمن مبادرة إسطنبول، امتداداً للخيار الذي ترجحه أغلب دول المنطقة في الاعتماد على البعد الدولي في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي لدول منطقة الخليج العربي ، إلا أن هذه الرؤية قد شهدت تبايناً إزاء استراتيجية حلف الناتو من خلال الآتي :

أ. **تباين وجهات النظر الرسمية للدول الخليجية** : تجتمع دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من السمات ، ومنها : الثروة النفطية الهائلة والموقع الجغرافي المحاط بجيران لديهم قدرات عسكرية وبشرية تفوق قدرات دول المجلس ، الأمر الذي يحتم إيجاد رؤية خليجية موحدة تجاه طبيعة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها وآليات مواجهتها طلباً للتوازن الإقليمي ، ومن ذلك الاعتماد على طرف خارجي لموازنة قدرات أولئك الجيران ، ويشير الواقع الفعلي في منطقة الخليج العربي إلى أن تلك السمات لا تعني بالضرورة أن تكون الرؤية

الخليجية متطابقة وموحدة إلى الأطراف الخارجية وإلى أهمية هذه الأطراف ، وهذا الأمر ينطبق بشكل واضح في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من إستراتيجية حلف الناتو ، فقد أعلنت أربعة دول انضمامها إلى مبادرة إسطنبول، وهي: الإمارات والكويت والبحرين وقطر ، وما تزال السعودية وعمان خارج إطار تلك المبادرة ، بما يعني وجود أكثر من تصور خليجي لطبيعة العلاقات بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون، إذ إن تصورات هذين البلدين تختلف بشأن رؤيتهما إلى حلف الناتو ودوره الجديد ، بما يمثله ذلك من تأثير في الأمن القومي لدول منطقة الخليج العربي (سيف ، 2008 : 58) .

فمنذ البداية، لم تنضم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، اللتان تشكلان حوالي (70%) من نفقات الدفاع في دول الخليج العربي، إلى مبادرة إسطنبول التعاونية. على وجه التحديد، لم ترفض سلطنة عمان التعاون مع حلف شمال الأطلسي تمامًا. وخلال السنوات الأخيرة، كانت هناك مؤشرات عديدة على أن السلطنة تفضل العلاقات الأكثر توطيدًا. مع ذلك، يغلب الحذر والتوازن على الموقف العماني تجاه حلف شمال الأطلسي. إذ يجري تداول تصور في الشرق الأوسط حول مبادرة إسطنبول التعاونية على أنها تحالف بين حلف شمال الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي ضد إيران. وهذا من شأنه أن يمثل إحراجاً لسلطنة عمان التي تهدف للحفاظ على علاقات سياسية جيدة مع طهران. أما بالنسبة للسعودية ، لا تشكل هذه التصورات مصدراً كبيراً للقلق. ولكن المملكة العربية السعودية، بوصفها كبرى القوى الإقليمية على الساحة، لم ترغب في أن تكون على قدم المساواة مع الممالك الخليجية الصغيرة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على القوى الخارجية لتحقيق أمنها. وإذا

كانت المملكة العربية السعودية بصدد إقامة علاقات رسمية مع حلف شمال الأطلسي، من الضروري أن تكون تلك العلاقات في إطار خاص قائم على النديّة. وبوجه عام، تتأكد صعوبة أن يلعب حلف شمال الأطلسي دورًا في المنطقة دون إشراك الرياض في ظل قيادة المملكة العربية السعودية لمجلس التعاون الخليجي (سمعان ، 2012 : مجلة الناتو) .

ويأتي هذا التباين في الرؤى لدى دول مجلس التعاون الخليجي امتداداً لحالة الاختلاف في وجهات نظر دول المجلس تجاه التهديدات الأمنية التي تتعرض لها ، وهي رؤى ليست ثابتة ، بل متغيرة حسب تطورات الوضع في البيئة المحلية والإقليمية والدولية ؛ إذ يفوق إدراك الكويت للتهديدات العراقية إدراك الدول الخليجية الأخرى ، سواء بالنسبة إلى تجربة الغزو أو إلى معطيات الجوار الجغرافي ، بينما الإحساس بالتهديد الإيراني أخف وطأة لدى الكويت منه بالنسبة إلى البحرين والإمارات (فرج الله ، 1994 : 81) .

ويرتبط تباين رؤى دول مجلس التعاون الخليجي للأمن عموماً ، ودور حلف الناتو خاصة ، ارتباطاً وثيقاً بطبيعة هذه الدول وموقعها الجغرافي ، ففي مجلس التعاون هناك المملكة العربية السعودية ذات المساحة الأكبر ، ولها منفذ بديل لتسويق نفطها خارج منطقة الخليج في ميناء ينبع على شاطىء البحر الأحمر ، فيما تتمتع سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بمساحة وحجم متوسط ، وأغلب السواحل العمانية تقع خارج الخليج العربي، على خليج عمان وبحر العرب ، وتمتلك الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى منافذ بحرية على خليج عمان هي الفجيرة وخورفكان ، أما الكويت وقطر والبحرين فهي

دول تعاني من صغر المساحة، ولا تمتلك منافذ بحرية بديلة عن الخليج العربي لتسويق نفطها (إدريس، 2000 : 126) .

ب. **توجهات الرأي العام بشأن استراتيجية حلف الناتو في منطقة الخليج العربي** : لم تظهر توجهات الرأي العام في الدول الخليجية الأربعة التي وافقت على مبادرة إسطنبول ، رغبة للتعاون مع حلف الناتو ، إذ عقد عدد من المؤتمرات واللقاءات بين الطرفين الخليجي والأطلسي حضرها عدد من المسؤولين الرسميين ، بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين، مما أتاح للنخبة الفكرية في دول الخليج التعبير عن رؤيتها ومخاوفها بشأن المبادرة ، رغم الجهود المبذولة من قبل مسؤولو حلف الناتو للتعريف بأهداف المبادرة ، إذ إن النظرة السائدة لدى الرأي العام الخليجي ما زالت تنظر إلى الأحلاف مع القوى الغربية بالمفهوم العسكري التقليدي ، أنها تسعى إلى الهيمنة من أجل حماية المصالح الغربية بما يتعارض مع المصالح العربية والإسلامية ، فحتى دعم الحلف سابقاً لأفغانستان ضد الاحتلال السوفيتي (1979– 1989) لم يكن الهدف منه سوى التصدي للمنظومة الأشتراكية (خليفة ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 2131 في 7 حزيران 2008).

وظهرت توجهات الرأي العام الخليجي تجاه إستراتيجية حلف الناتو من خلال الآتي :-

أولا: **استطلاعات الرأي العام** : عكست استطلاعات الرأي الإدارك الشعبي الخليجي لمفهوم الأحلاف ودورها ، فتفاوت رأي عينة الاستطلاع الذي أجري في البحرين حسب المؤشرات الآتية (الشهابي، 2007 : 15) :-

- (27%) لا يفرقون بين حلف الناتو وقوات التحالف التي قادت الحرب ضد العراق في عامي (1991-2003) .
- (44%) يرون أن تدّخل الحلف في أفغانستان كان له الفضل في القضاء على حركة طالبان ، لكن التدخل دمر البنية التحتية ولم يقدم البديل .
- (92%) يرون أن حلف الناتو تديره الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى بسط سيطرتها على العالم ولكن بغطاء دولي .
- (96%) يرون أن حلف الناتو مؤسسة عسكرية ولا أنشطة أخرى له .
- (64%) يرون أن حلف الناتو يسعى إلى فرض الديمقراطية بالشروط الأمريكية من دون النظر إلى اعتبارات الخصوصية في كل منطقة .
- (13%) أخفقوا في التعرف إلى شعار حلف الناتو من بين شعارات مجموعة من المنظمات العالمية المختلفة .
- (30%) يعتقدون أن الناتو حلف انتهى مع الحروب الباردة ، وأن أدواره تحولت من الشرق الأوروبي إلى الجنوب العربي الإسلامي .
- (78%) يرون أهمية تركيز القوى العسكرية العالمية في الأمم المتحدة لتكون أقرب إلى الإنصاف في التعامل العسكري وحفظ السلام الدولي .

وبرزت من خلال هذا الاستطلاع حقيقة استمرار الصورة السلبية لحلف الناتو منذ حقبة الحرب الباردة، وأنه أداة للتدخل وليس أداة للأمن والاستقرار، وأن ما يعرضه الحلف من مجالات التعاون يأتي ضمن نشاطاته لتحفيز الدول على الانضمام للمبادرة،

وليس مجرد بداية للتدخل في شؤونها ، بما يعني أن يكون الهدف الخاص بالديمقراطية آخر مجالات التعاون بين الحلف وتلك الدول (التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005 : 137) .

ثانيا : **رؤى النخب الفكرية الخليجية لدور حلف الناتو** : أدت النخبة الفكرية الخليجية دوراً مهماً في بلورة رؤية مؤداها أنه يتعين على حلف الناتو إدراك طبيعة ارتباط الأمن الخليجي بقضايا الأمن الإقليمي الأوسع تأثراً وتأثيراً ، بما يستوجب مساهمة الحلف في حل قضيتي فلسطين والعراق قبل الحديث عن أي ترتيبات أمنية مقترحة ، انطلاقاً من الأمور الآتية (صقر ، 2004) :-

(1) تعد القضية الفلسطينية إحدى القضايا الجوهرية التي تتطلب حلاً جذرياً .

(2) أصبح وضع العراق بعد الاحتلال الأمريكي أكثر خطورة ، وأن نجاح الناتو في تحقيق الاستقرار فيه من شأنه تغيير النظرة إلى الحلف ، من خلال إعادة البناء المؤسسي في العراق ، خوفاً من تقسيمه إلى ثلاثة كيانات ذات تجاذبات إقليمية .

(3) تنامي المخاوف من اندلاع حرب بسبب أزمة البرنامج النووي الإيراني .

2. التأثير الإسرائيلي في استراتيجية حلف الناتو تجاه منطقة الخليج العربي

أطلق مجلس حلف شمال الأطلسي عام (1994) مبادرة الحوار الأطلسي – المتوسطي تجاه سبع دول في منطقة الشرق الأوسط ليست أعضاء في حلف الناتو ، هي : الجزائر ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس وإسرائيل ، واقتصر النشاط من خلال هذه المبادرة في المرحلة الأولى على عقد اجتماعات على المستوى الرسمي لغاية عام (2002) حيث عقدت

اجتماعات ثنائية بين الناتو وهذه الدول بشكل فردي، وظل التعاون الفعلي مقتصراً في الجزء الأكبر منه على إطار العمل المتعدد الأطراف، وقد حدد الحلف الأهداف العامة لهذا الحوار لتشمل : المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين ؛ وتحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل ؛ وتبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو . ويتم عقد اجتماعين سنوياً لأعضاء هذا الحوار بشأن البرنامج العسكري ، بمشاركة ممثلين عسكريين من جميع أطراف الحوار (كشك ، 2012 : 308).

وقد أولت النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل أهمية كبرى للتعاون مع حلف الناتو ، فهي ترى أن دخـــول إسرائيل إلى مؤسسات الاتحـــاد الأوروبي يدعـــم التوجه الغربي لديها ، ويعزز الرغبة الإسرائيلية في الانضمام إلى الاتحاد ، فضلاً عن رغبـــة الاتحاد الأوروبـــي في ضم إسرائيل التي تحمل نفس القيم التي قام على أساسها هذا الاتحـــاد.

لذا جاء الاهتمام الإسرائيلي بمبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي انطلاقاً من الأمـــور الآتية (كيوان ، 2012) :

أ. المواجهات التي شهدتها المنطقة عام (2006) بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية وأسفرت عن تداعيات سلبية عديدة على الداخل الإسرائيلي .

ب. يحقق انضمام إسرائيل إلى حلف الناتو ارتباط شامل بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

ج. تأثر منطقة الشرق الأوسط بالتقارب الأمريكي – الأوروبي.

ورغم التنسيق المباشر بين حلف الناتو وإسرائيل إلا أن جدلاً واسعاً أثير في إسرائيل عن إمكانية الانضمام إلى الحلف وجدواه ، مما أفضى إلى أن إسرائيل لا تتطلع إلى علاقة شراكة كاملة مع حلف الأطلسي، ولكن إلى عمل مشترك وقد برز هذا العمل المشترك في الفتــرة التي تلت أحــداث (11 أيلول 2001) .

ثم شهدت العلاقات بين حلف الناتو وإسرائيل تطورات مهمة بعد التحول الحقيقي والواضح، المتجه نحو تضامن وتكافل وثيق خطير للغاية ، فقد تم إبرام اتفاق تعاونـــي بين الجانبيــن يـــــوم (16 تشرين أول 2006) في العاصمة البلجيكية حيث مقر الناتو الدائم ، وينص هذا الاتفاق على مشاركة إسرائيل في العمليات المناهضة " للإرهاب" في البحر المتوسط بالكامل، كما تم الانتهاء من التوقيع على اتفاق ثنائي ، عبرت عنه وزيرة الخارجية الإسرائيلية – حينذاك - تسيبي ليفيني في المؤتمر الذي عقد في تل أبيب خلال شهر (تشرين الثاني 2006) وشارك فيه عدد من قادة الرأي الإسرائيليين على مستوى رفيع وممثلين عن المجمع العسكري- الصناعي وضباط ومسؤولين من حلف الناتو، مشيرة إلى "فلسفة" الشراكة الجديدة بين إسرائيل والناتو، فلسفة تحذو حذو مواقف الإدارة الأمريكية وهي على خلاف واضح مع المواقف التي تنتهجها الدول الأوروبية تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي" والصراع العربي – الإسرائيلي (عبد الحميد ، 2006 : منتدى مفكرة الإسلام) .

وتتيح تلك العلاقات إلى إسرائيل مزايا مهمة في المستويات الآتية (شالوم ، 2005 : 36):-

أولا : المجال السياسي: يسهم تعميق التعاون الأمني بين إسرائيل ودول الناتو بشكل تلقائي إلى

تعزيز المكانة السياسية لإسرائيل في المنطقة والعالم، ويوفر انطباع لدى للفلسطينيين وللدول

العربية الأخرى، أن المجتمع الدولي بلور علاقات ضرورية مع إسرائيل، حظيت باتفاق واسع بين عدد كبير من الدول. رغم أن معظم الدول الأعضاء في الناتو لا تتفق مع إسرائيل في سياساتها تجاه الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنع هذه الدول من الموافقة على التعاون مع إسرائيل في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يعني "سحب الشرعية" من الممارسات العدائية التي يشنها العرب والفلسطينيين ضد إسرائيل، لاسيما فيما يتعلق بالعمل على عزل إسرائيل سياسيا، وفرض مقاطعة اقتصادية عليها. وفي حال تعزيز هذا التعاون مع الناتو، فستبدو إسرائيل على أنها دولة لا تعتمد في حماية أمنها على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط .

ثانيا : المجال الإستراتيجي ـــ الأمني: سيعزز التعاون مع الناتو من قوة "الردع" الإسرائيلية في مواجهة أعداء محتملين، مما يدفعهم للأخذ في الاعتبار أن إسرائيل لن تكون وحيدة في حال حدوث مواجهة عسكرية معهم.

ثالثا : المجال العسكري- التكنولوجي: من شأن التعاون مع الناتو أن يتيح لإسرائيل الإطلاع على منظومات تكنولوجية متقدمة، وعلى وسائل قتالية أخرى، بشكل يمكنها من مواجهة التهديدات المستقبلية التي من الممكن أن تتعرض لها، سواء على مستوى الحروب العسكرية، أو على التحديات الأمنية الآنية.

رابعا: المجال الاقتصادي: سيمكن التعاون مع الناتو في هذا المجال إسرائيل من تحقيق مكانة خاصة في كل ما يتعلق بصفقات السلاح، واستيراد وتصدير المعدات الأمنية والقتالية مع

دول الناتو، ما يعزز من المكانة الخاصة التي تحظى بها إسرائيل في هذا المجال مع الولايات المتحدة، إذ توصف إسرائيل "بأنها أهم حليف للولايات المتحدة خارج نطاق الناتو".

وبهذا فإن تطور العلاقات الإسرائيلية مع حلف الناتو من شأنه أن يمثل معوقاً لإستراتيجية الحلف في منطقة الخليج العربي ، ويتضح ذلك من خلال المعطيات الآتية (كشك ، 2012 : 313) :

(1) إن تعدد نشاطات التعاون ضمن مبادرة إسطنبول يسمح لإسرائيل الانضمام إلى نظام التصنيف الذي يعتمده حلف الناتو ، مما يجعل من دول الخليج العربي أعضاء ضمن المبادرة إلى جانب إسرائيل ضمن إطار التعاون الذي يشمل (27) مجالاً ، منها : التصدي للإرهاب ، التعاون الاستخباري ، التعاون في مجال التسلح والدفاع النووي والبيولوجي والكيمياوي ، والتدريبات العسكرية ، خطط الطوارىء المدنية ، الاستعداد لمواجهة الكوارث.

(2) قد تجد دول الخليج العربي الأربعة الأعضاء في مبادرة إسطنبول ذاتها في مأزق بين متطلبات الشراكة التي تكون إسرائيل أحد أطرافها ، وهذا ما ترفضه الاوساط الشعبية الخليجية المعارضة لإقامة علاقات مع إسرائيل قبل الوفاء بالتزاماتها تجاه الفلسطينيين.

3. المعوقات التي تواجه حلف الناتو كمنظمة أمنية

ظل مفهوم تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمات الدولية منذ نشأة الحلف عام (1949) وحتى نهاية الحرب الباردة عام (1991) محدداً بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجوما على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس. ويعني ذلك أمرين، الأول: إن التدخل ما قبل

انتهاء الحرب الباردة ظل محددا بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء، والثاني: هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه على أحد أعضاء الحلف (كشك ، 2011 :78) .

لكن التحولات العالمية التي حدثت في مطلع عقد التسعينيات بعد انتهاء الحرب البـــاردة وما رتبته من تهديدات، مثل الحرب في يوغسلافيا وكوسوفو، مثلت تحدياً لحلف الناتـــو، ومن ثم كان قرار الحلف بالتدخل في تلك الأزمات بدلا من الاكتفاء بمراقبتها. من ناحية أخـــرى، فقد سعي حلف الناتو لانتهاج استراتيجية جديدة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب ومعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط (عبد الواحد،2008: 29).

وقد أوصت قمة حلف الناتو التي عقدت في (تشرين الثاني 1991) في روما بصياغة استراتيجية جديدة للحلف، مفادها أنه يتعين على الحلف إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية أهمية خاصة، انطلاقا من أن تحقيق الاستقرار والأمن على الحدود الجنوبية للدول الأوروبية يعد أمرا مهما لأمن الناتو(حسون ، 2010 : 943).

ثم تمثلت معضلة الحلف في تحقيق الاتساق بين ميثاقه الذي لا يتيح التدخل خارج أراضيه ومواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح أعضائه، مما حدا بالحلف لإصدار مفهومين استراتيجيين ، هما (سيف ، 2008 : 7 – 13) :

- المفهوم الأول عام 1999 : حدد مهمة حلف الناتو الجديدة بإدارة الأزمات دون التقيد بمنطقة جغرافية معينة ، مع ضرورة بقاء الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالة بشكل منفصل وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة

بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات، وذلك وفق القرارات الأممية. وبهذا اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي، سواء داخل أوروبا أو خارجها، وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة التي لم تكن تتيح ذلك التدخل من قبل .

- المفهوم الثاني عام 2010 : تضمن هذا المفهوم توضيح طبيعة التدخل الأطلسي في الأزمات، إذ إن حلف الناتو يمتلك مقدرات سياسية وعسكرية نادرة يمكنها التعامل مع الأزمات، سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها. وإن البيئة الأمنية لم تعد أراضي الناتو، لأن الصراعات والاضطرابات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدود الناتو قد تلقي بظلالها على أمن دول الناتو ذاتها، ويقع ضمن هذا الإطار قضية أمن الطاقة، إذ إن الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي من إمدادات الطاقة يمر عبر أراضي مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن تلك الإمدادات قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات والانقطاع.

وقد سمحت الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو لا سيما في أعقاب أحداث (11 أيلول 2001) بتفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف انطلاقاً من اقتناع أمريكي – أوروبي مؤداه أن تلك الأحداث تعد اعتداءً على منظومة القيم الغربية عموماً ، لكن ذلك ساهم في بروز عدد من المعوقات ، من أبرزها (كشك ، 2012 : 314- 332) : -

أ. لم يوفر الحلف الآليات اللازمة لتفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف على أرض الواقع.

ب. الاختلاف بين الرؤيتين الأمريكية والأوروبية لطبيعة الآليات المتبعة في مواجهة التهديدات.

ج. الخلاف بشأن مساهمة أعضاء الحلف في نفقات المهام العسكرية التي يضطلع بها الحلف خارج حدود أعضائه ، هذه المهام التي تعددت انطلاقاً من تبني الحلف الاستراتيجية الاستباقية في التصدي للتهديدات في منابعها ، فرغم زيادة الإنفاق الأمريكي داخل حلف الناتو ، إلا أن الميزانية الدفاعية للدول الأوروبية ثابتة عند مستوى معين ، وهو يمثل ضغوطاً على صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية .

د. الخلاف حول الدور الخارجي للحلف في ظل صعوبة التوصل إلى إجماع داخلي فيه بعد أن بلغ عدد الاعضاء (28) دولة .

هـ. حاجة حلف الناتو إلى قدرات جديدة لها القدرة على التعامل مع الحركات الإرهابية التي ربما تمتلك أسلحة دمار شامل ، لأن أغلب الجيوش الوطنية في دول الحلف تم انشاؤها لمحاربة عدو مختلف يتمثل في دول أو تحالفات من بينها التصدي للحروب التقليدية والأيديولوجية . كما أن بعض أعضاء الحلف يعاني من نقص في أعداد المترجمين في اللغات العربية والفارسية والبشتونية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية .

و. تنامي الرؤية الشعبية الأوروبية التي ترى أن الحلف يمثل خطراً على أوروبا ، ويعوق جهودها في بناء مؤسساتها الامنية الخاصة .

ز. الخلافات الروسية – الأطلسية التي شهدت حالات من التوتر والتعاون المتعارض تجاه عدد من القضايا والاحداث ومنها: حرب البوسنة والهرسك عام (1995) ، وقبول انضمام جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا إلى الحلف عام (1999) ، وأزمة كوسوفو عــام (1999) . فضلا عن قضية نشر الدرع الصاروخية في بولندا والتشكيك أثارت المخاوف الروسية كون هاتين الدولتين تقعان ضمن عمق روسيا الإستراتيجي .

يرى الباحث أن مجلس حلف شمال الأطلسي ينظر إلى منطقة الخليج العربي بأنها ذات أهمية كبيرة في استراتيجيات الحلف من خلال موقعها الإستراتيجي ، فهي قريبة من الصين وروسيا وأوروبا. وأن التحكم في هذه المنطقة عبر التواجد فيها يعني امتلاك خط دفاع/هجوم أول ضد ما يهدد المصالح الأطلسية ، وقد جاء توجه حلف الناتو نحو الشرق الأوسط، لغرض تحقيق الهيبة وإظهار المركزية الأطلسية في قيادة النظام الدولي. هذا وإن كانت له سلبيات متعلقة بتحمل التكاليف والالتزامات بين الحلفاء، إلا أنه يدفعها إلى التفكير بإعادة صياغة جماعية للخريطة الإقليمية وفقاً للمصالح الأطلسية. ويترافق مع ذلك، أن قدرة الحلف على ربط دول شرق أوسطية به استراتيجياً توفر له أسساً لقاعدة متقدمة، ويضمن من خلالها اختراقاً لمجال يعد تقليدياً غير مستقر بحكم التقاطعات التاريخية والجغرافية والقومية والدينية والمذهبية والقبلية، بحيث تكون الدول المرتبطة به قاصدة للحوار أو التعاون في مجال تبادل المعلومات والتدريب والتسلح.

وقد وجد الباحث أن منظور القيادات الخليجية في حفظ الأمن الخليجي قد ركز على ثلاثة مستويات، هي: استضافة قوات غربية في إطار اتفاقيات ثنائية، وبناء قدرة خليجية مشتركة تمثلت في بناء قوات درع الجزيرة، وبناء قدرات دفاعية لكل دولة خليجية على حدة، لكن تضارب

المصالح والاهتمام، والتوترات الداخلية، وعدم الاتفاق على طبيعة التهديدات، واعتماد سياسات أمنية وعسكرية منفصلة، والاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الحماية، أدى إلى الحيلولة دون التوصل إلى تكامل خليجي فاعل على صعيد تلك المستويات.

واستناداً لما سبق ؛ يرى الباحث بأن دول الخليج العربية تعاني من مواطن ضعف أمنية واضحة ، في ظل وجود أطراف إقليمية أخرى في المنطقة لديها قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية ، فضلاً عن ما تتمتع به تلك الأطراف من موارد بشرية تفوق ما تتوفر في دول مجلس التعاون الخليجي ، وقدرات أخرى اقتصادية تضاهي القدرات في دول المنطقة .

المبحث الثاني

إستراتيجية حلف الناتو والأمن الإقليمي الخليجي

ينطلق المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الناتو من أن الأمن الإقليمي الخليجي بات يشكل أحد العوامل المؤثرة في أمن منطقة أوراسيا التي تواجه أخطاراً جمة تأتي من زوايا متعددة يصعب إدراكها، فالتفوق العسكري وحده لا يحقق الأمن بمعناه الشامل دون الأخذ بعين الاعتبار التحديات المتصاعدة التي تواجه الدول الأوروبية كالجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، المخدرات، ندرة موارد الطاقة والمياه، وكل ما يرتبط بهذا من مشاكل اقتصادية واستمرار عدد من النزاعات بدون حلول سياسية، خاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

فالحلف الأطلسي الذي يمتلك القدرة على استعمال كل مقومات القوة العسكرية لا يواجه تهديداً من النوع الذي من شأنه أن يعصف بالسيادة والوحدة الترابية لأعضائه. لهذا شهد الناتو هذا التحول الوظيفي وفق نظام محدد للدفاع المشترك ينظر إلى خارج الحدود الجغرافية لأعضائه حيث تكمن الأخطار الصاعدة التي لها تأثير مباشر على مصالح دول الحلف، وأدرك الناتو أن أغلب مصادر تهديد استقرار منطقة نفوذه تأتي من المنطقة الجنوبية للمتوسط ومن الشرق الأوسط بما فيه الخليج العربي . ويتناول هذا المبحث إستراتيجية حلف الناتو والأمن الإقليمي الخليجي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : العلاقة بين حلف الناتو وإيران .

المطلب الثاني : العلاقة بين حلف الناتو والعراق .

المطلب الأول

العلاقة بين حلف الناتو وإيران

تعد منطقة الخليج العربي من أهم المناطق والبؤر الإستراتيجية على مستوى العالم نتيجة لمخزونها النفطي الكبير وموقعها الإستراتيجي ، مما جعل منها محط أنظار العالم والقوى المتنفذة فيه ، إلا أن تلك الأهمية الإستراتيجية ارتبطت بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على "الطفرة" الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة. كما أن لموقع منطقة الخليج العربي الجيوستراتيجي الهام على منافذ بحرية وتأثير ذلك في السياسة الدولية والصراع القائم بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة ، فضلاً عن كون المنطقة سوقاً استهلاكياً كبيراً للمنتجات الأجنبية ، وارتباط الأنظمة السياسية واقتصادياتها بروابط متعددة مع دول الجوار الجغرافي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والعالم ، كل هذه العوامل أكسبت المنطقة أهمية في الصراع الدولي وجعلت من الدول الإقليمية والدولية تمنحها اهتماماً خاصاً، ودفعتها لرسم سياسات أمنية محددة تقع ضمن أهداف جرى الإعلان عنها مراراً منذ عقود خلت (نهار ، 2008 : 57) .

ومما لا شك فيه أن دخول حلف شمال الأطلسي على خط التفاعلات في منطقة الخليج كانت له تداعيات عديدة على الأمن الإقليمي في تلك المنطقة، خاصة في ظل التحول الذي طرأ على استراتيجية هذا الحلف - الناتو - من مستوى حوار إلى مستوى شراكة أكثر ديناميكية وعملية من ناحية، وفي ظل الخلل الذي تعانيه المنطقة والذي تم تكريسه بالغزو الأمريكي للعراق في عام

(2003) من ناحية أخرى، وبالتالي فإن نمط توزيع القوة في الإقليم الخليجي يضيف إليها أو ينتقص منها الدور الجديد للناتو، وهذا ما ترفضه إيران لانه يبعدها من الترتيبات الأمنية في المنطقـــة (كشك ، 2005 : 89) .

ورغم وضوح استراتيجية حلف الناتو بشأن التعاون مع دول الخليج العربي من خلال مبادرة إسطنبول ، إلا أن الغموض يكتنف رؤية الحلف إلى مجمل الأمن الإقليمي الخليجي الذي يضم دول الإقليم الثمانية (دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران) ، وانطلاقاً من الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج العربي الذي يعد قوة مضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في مبادرة إسطنبول ، فإنه بذات الوقت يعني تحدياً للأطراف الأخرى ، وفي مقدمتها إيران لارتباط ذلك بشكل وثيق بالرؤية الإيرانية لأمن منطقة الخليج ، وذلك جراء الانتشار العسكري الغربي في المنطقة ، بما يهدد الأمن القومي الإيراني ، إذ تتحدد أوجه التعارض بين الدور الجديد لحلف الناتو والمصالح الإيرانية في الامور الآتية :-

1. الواقع الإقليمي الجديد في منطقة الخليج العربي الذي فرضه الوجود العسكري الأمريكي والغربي عموماً ، ووجود القواعد العسكرية في أفغانستان وآسيا الوسطى ، في ضوء ما أوجدته أحداث (11 أيلول 2001) من سيادة مبدأ الضربات الاستباقية ضمن ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب ، بالإضافة لتداعيات الغزو الأمريكي للعراق عـــام (2003) الذي كرس السياسة الغربية والأمريكية في القدرة على الوصول إلى المخزونات النفطية للمنطقة ، مع عدم السماح لأي قوة معادية بالاستفادة من المنطقة وثرواتها (تشوبين ، 2007: 182).

2. التعارض بين مهام حلف الناتو الجديدة فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهـــاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومتطلبات الأمن القومي الإيرانـــي التي ترتبط بطبيعـــة دور إيران الأمني في منطقة الخليج العربي ، الذي يرى في الوجـــود الأجنبـــي في الخليج يعد انتقاصاً واعتداءً على السيادة والمصالح القومية الإيرانية ، وهذا يؤثر على طبيعة الارتباطات العالمية لدول الخليج العربي ، وهو بذات الوقت يضمـــن هيمنـــة إيرانية كاملة على الأمن الخليجي ، خاصة بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي (إدريس ، 2007 :11).

ومن خلال هذا التعارض تجاه منطقة الخليج بين إستراتيجية حلف الناتو الجديدة والتوجهات الأمنية الإيرانية ، فقد أصبحت إيران أمام أحد خيارين : أما الصراع مع الحلف أو التعاون معه، فلكل منهما انعكاسات على منظومة الأمن الإيراني وذلك في حالة تفضيله على الآخر ، ويتلخص هذين الخيارين في الآتي :

أ. **التعاون بين حلف الناتو وإيران**

وفرت السمات البراغماتية التي تتحلى بها السياسة الخارجية الإيرانية احتمالات التعاون بين حلف الناتو وإيران ، فهذه السمات منحت الأيديولوجية الإيرانية قوة مضافة وتجاوزت ضرورات المصلحة ، فإدراك إيران للمعطيات الجديدة في منطقة الخليج العربي والتي جاءت نتيجة اتباع حلف الناتو لإستراتجيته الجديدة سواء في منطقة الخليج أو أفغانستان أو العراق أو آسيا الوسطى، بالإضافة إلى الرؤية الأمنية للحلف وسعيه إلى ترسيخ الديمقراطية بهدف إقرار الأمن في الدول التي حاورها الحلف ، وتكمن إمكانات التعاون بين الحلف وإيران في مستويين هما (ياد ، 2005 : 63) :

أولا : **التعاون بين حلف الناتو وإيران في منطقة الخليج العربي** : إن وجود حلف الناتو في العراق لأغراض تدريب قوات الأمن العراقية التي أعيد إنشاؤها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، فضلاً عن دور الحلف في ضبط الحدود العراقية ، قد وفر مجالاً للتعاون مع إيران التي لها حدود مشتركة طويلة مع العــراق تبلــغ (1400) كم ، فقد سبق أن عقدت محادثات بين القوات البولندية الموجودة في العراق ونظرائها من الجانب الإيراني بشأن الحدود العراقية – الإيرانية ، وهذه المحادثات تعد مرتكزاً لحوار إيراني مع الحلف .

ثانيا: **التعاون بين حلف الناتو وإيران في مناطق نفوذ الحلف الجديدة** : يمكن أن يتخذ التعاون بين إيران وحلف الناتو الأشكال الآتية :

(1) تحتاج علاقات إيران مع حلف الناتو إلى إعادة تعريف بشكل جاد ، وإذا لم تكن هناك آفاق للتعاون بين الجانبين ، فإن عدم إثارة الحلف يعد من مصلحة إيران.

(2) يمكن البناء على المبادرات التي تعد منطلقات للحوار بين الحلف وإيران ضمن الخطاب الدولي بشأن إقرار الأمن الإقليمي والدولي .

(3) إمكانية قيام بناء مؤسسي (الناتو – إيران) يكون على غرار (الناتو – روسيا) الذي يضم تيارين متباينين في المصالح لكنه لم يحل دون الحوار بينهما ، ويمكن أن يكون ذلك البناء إنموذجاً لعلاقات بين إيران والحلف من أجل التعاون بشأن قضايا التوتر في آسيا الوسطى والشرق الأوسط ، ودراسة حالة الحركات السياسية – المذهبية في المنطقتين والأمن البيئي في الخليج العربي

وبحر قزوين، على الرغم من التباين الأيديولوجي بين حلف الناتو وإيران ، فإن لديهما مصالح مشتركة عديدة .

(4) إن التعاون الأمني بين إيران وحلف الناتو من شأنه التأثير إيجاباً في الاستقرار الداخلي في إيران ، والحد من تداعيات الأحداث ، سواء في العراق أو آسيا الوسطى ، على الأمن القومي الإيراني ، بالإضافة إلى الحد من تدخل الحلف في الأزمات المحتملة الناجمة عن العوامل العرقية .

(5) يتعين على إيران إدراك أن الحلف لا يقتصر على عضوية الولايات المتحدة الأمريكية ، فهو يضم (27) دولة أخرى ، منها بعض الدول الأوروبية التي تربطها بإيران علاقات سياسية وتجارية عديدة ، وبالتالي فإن العلاقات المميزة بين إيران وتلك الأطراف من شأنها أن تحول دون محاولات الولايات المتحدة الأمريكية عزل إيران مستقبلاً .

ب. **الصراع بين الحلف وإيران** : أدركت إيران أن وجود حلف الناتو في مناطق نفوذها سواء في الخليج العربي أو آسيا الوسطى ، ساهم في تقريب المواجهة مع حلف الناتو ، خاصة أن إيران تسعى إلى امتلاك قدرات نووية ، بالإضافة إلى استمرار تصنيفها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول الراعية للإرهاب ، لذلك فإن الصراع بين الحلف وإيران قد عكسته الدراسة الصادرة عن مركز البحوث السياسية في مجلس الشورى الإيراني بشأن الآثار التي يرتبها وجود حلف الناتو في المناطق المجاورة لإيران ، وقد أوصت الدراسة صناع القرار في إيران بضرورة إيلاء أهمية كبرى لقدرات الجيش الجديد

في العراق وحجمه ونوع الأسلحة التي يزودها حلف الناتو لهذا الجيش ، بعد أن توصلت إلى النتائج الآتية (صحيفة الوفاق الإيرانية العدد 1633 في 30 نيسان 2005) :

أولا : إن وجود حلف الناتو بالقرب من إيران قد دخل مرحلة جديدة، إذ أدى وجود قوات الناتو في أفغانستان والعراق ودول آسيا الوسطى إلى التأثير على قرارات إيران الدفاعية.

ثانيا: إن الدول الأعضاء في حلف الناتو أصبحت تنتهج سياسة هجومية بدلاً من السياسة الدفاعية التي كانت تنتهجها في السابق، ومن ثم فقد أصبح أي شعور بالتهديد مهما يكن صغيرًا يواجهه أحد أعضاء الحلف، أو أدنى شعور بتعرض الأمن الجماعي لدول الحلف بالخطر من شأنه أن يوفر ذريعة لوجود عسكري وسياسي لقوات الناتو في منطقة التهديد.

ثالثا: منذ الثمانينيات بدأ حلف الناتو يولي الاتجاه شرقًا اهتمامًا كبيرًا، ونظرًا لأن إيران تمثل حلقة وصل بين منطقتين إستراتيجيتين هما أوراسيا والشرق الأوسط وهما هدف سياسة حلف الناتو الجديدة نحو الشرق، لذلك يتعين على إيران أن تشعر بالمزيد من القلق لوجود قوات الناتو بالقرب منها.

وقد لاحظت أن الوجود الأطلسي بجوارها بدأ يتنامى بشكل واضح ، لذا فأنها أخذت تسعي لتفعيل التكتلات المناوئة للحلف وهي (كشك، صحيفة الإهرام المصرية ، العدد 45235 في 12 تشرين الأول 2010) :

(1) منظمة شنغهاي* : طلبت إيران الانضمام عضواً دائماً في منظمة شنغهاي التي تتمتع فيها بصفة مراقب وتضم أكثر من نصف سكان العالم وترسانتين نوويتين كبيرتين .

(2) الدول الناطقة باللغة الفارسية : خلال القمة الثلاثية التي ضمت الرئيس الإيراني السابق نجاد ونظيره الأفغاني والطاجكستاني في (آب 2010) وهي القمة الرابعة خلال عامين قال نجاد "إن البلدان الثلاثة الناطقة بالفارسية يمكنها أن تشكل قوة موازية للناتو في آسيا حال انسحاب القوات الأجنبية.

(3) دول بحر قزوين : السياسة الإيرانية تجاه دول بحر قزوين والتي تعقد اجتماعات وزارية دورية كل ستة أشهر أسفرت عن إبرام اتفاقية أمنية مهمة مفادها التصدي للتدخل الخارجي في شؤون تلك الدول وعدم استخدام أراضيها لشن هجوم ضد الدول المطلة على ذلك البحر.

وعلى صعيد المواجهة بين حلف الناتو وإيران في منطقة الخليج العربي التي باتت وشيكة جراء إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي الذي شككت الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول الاتحاد الأوروبي بأن لبرنامج إيران النووي جانب عسكري يهدف لتصنيع السلاح

---

* **منظمة شنغهاي**: تحالف جديد صاعد من قلب آسيا يضم حوالى نصف سكان العالم (في حال انضمام الهند والباكستان وايران اليها بشكل دائم)، ويمتلك نحو 40 مليون كلم2 من مساحة الكرة الأرضية، ويشمل أربع دول نووية وأخرى على العتبة النووية (إيران) وربما كوريا الشمالية في ما بعد؟! فقد شكّلت «إتفاقية شنغهاي» الموقعة يوم 26 نيسان العام 1996، الرحم الذي منه ولدت «منظمة شنغهاي للتعاون» (SCO) يوم 15 حزيران العام 2001، بدعوة وتشجيع من الصين، التي كان هدفها الأولي متواضعاً للغاية، وبسيطاً: «حلّ الخلافات الحدودية ما بينها وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق المحاذية لها، وتعميق الثقة العسكرية ما بين الأطراف الموقعة على الإتفاقية، خصوصاً بين الصين وروسيا إذ كانت حدودهما تشهد نزاعات مسلّحة منذ فترة طويلة».
وقد سميت هذه الإتفاقية باسم «شنغهاي» نسبة الى المدينة الصينية التي تمّ فيها الإجتماع وتوقيع الإتفاقية، وقد ضمّ الإجتماع كلاً من: روسيا، الصين، كازاخستان، قيرغيزستان وطاجكستان. وعندما عقد الإجتماع السنوي العام 2001 في شنغهاي من جديد، انضمت دولة أوزبكستان الى الإتفاقية، عندها أعلن الزعماء الستة لهذه الدول ولادة «منظمة شنغهاي للتعاون» (SCO) وكان ذلك في 15 حزيران من ذلك العام. وفي حزيران 2002 اجتمع رؤساء دول هذه المنظمة في سان بطرسبرغ (روسيا) حيث وقّعوا على نظام المنظمة وقوانينها ومبادئها، وهيكليتها، وطرق عملها، وبذلك تمّ تأسيسها رسمياً وفق رؤية القانون الدولي ومبادئه (علو ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد 293 تشرين الثاني 2009) .

النووي ، وبموجب أهداف مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول الخليج العربي الموقعة على المبادرة ، فإن أحد تلك الأهداف يتضمن التصدي للدول التي تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية ، فضلاً عن التصدي لظاهرة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ، وبالتالي فإن إيران باتت العدو المحتمل إلى جانب الجماعات التي يصنفها الحلف ضمن الجماعات الإرهابية الساعية إلى امتلاك أسلحة دمار شامل ، وبموجب ذلك علق أمين عام حلف الناتو " أن دول الحلف ودول الخليج تواجه تحديات وتهديدات أمنية عالية مشتركة ، مثل الإرهاب والدول المارقة ، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وليس من السهل احتواء تلك التهديدات ، وهو الأمر الذي يتطلب انتهاج أسلوب تعاوني فيما يتعلق بالأمن، وأن حلف الناتو ودول منطقة الخليج الاستراتيجية تتمتع بوضع جيد يؤهلها للدخول في تعاون مثمر" (شيفر، حوار مع صحيفة الرأي العام الكويتية العدد 1067 في 11 / 12/ 2006) .

ثم تكثفت ملفات الأمن الإقليمي الخليجي في مناقشات أمين عام حلف لناتو (اندرس فوغ راسموسن)، خلال زيارته الأولى إلى منطقة الخليج منذ توليه منصبـــه فـــي (آب 2009) ، إذ بحث عدد من المواضيع التي تهم دول الخليج ، والتي من أهمها (العريبي ، صحيفة الشرق الأوسط السعودية العدد 11294 في 2009/10/30) :

- بحث التهديد الإيراني ليس فقط من جانب الملف النووي في ظل تطورات المساعي الإيرانية في الحصول على السلاح النووي ضمن القدرات العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي ومخاطر صواريخها الباليستية، بل من جانب النفوذ السياسي الذي تسعى إليه إيران في المنطقة .

- بناء علاقات تعاون وثيقة بين الحلف ودول الخليج على المدى البعيد، فقد شدد أمين عام حلف الناتو على المصالح المشتركة مع دول الخليج العربي ضمن إطار توسيع نشاط الحلف في القرن الحادي والعشرين، خاصة بعد إطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون، التي تنظم شراكة حلف الناتو ودول الخليج العربي ، وذلك من خلال التنسيق المشترك للمضي قدما لمبادرة اسطنبول للتعاون.

يرى الباحث أن تطبيقات العمل بمضمون "المفهوم الإستراتيجي الجديد" لحلف الناتو على التعاون مع دول الخليج من خلال مبادرة اسطنبول لم تتمخض عنه نتائج مهمة فيما يتعلق بمعادلة الأمن الإقليمي. فرغم حداثة هذه المبادرة، إلا أنها قد أثبتت نجاحها على مستوى العلاقات العامة وتبديد التخوفات لدى النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي بشأن أهداف الناتو، لكنها تبقى أسيرة التعاون الأمني ولا ترقى إلى تعاون استراتيجي حقيقي وعميق. ولهذا فإن دخول الناتو في تفاعلات الأمن الإقليمي الخليجي لا يمكن أن يكون له أثر بعيد المدى، رغم وجود اعتقاد بأن حلف الناتو وهذه الدول تواجه تهديدات مشتركة، كالتصدي للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات؛ فما يمكن أن يفعله الحلف هو أن يقدم المساعدة في عدد من المجالات الأمنية والعسكرية، وهو أمر مهم للاستفادة من خبرة حلف الناتو ، لكن الاصطفاف ضد إيران تحت مسميات التصدي لتهديداتها لا يؤدي إلا إلى توسيع دائرة التهديد، وربما تغذية الكراهية بدلا من اعتماد رؤية شمولية لتدبير النزاعات تقوم أساساً على تخفيف التوتر وتعزيز بناء إجراءات الثقة. ولهذا السبب فإن احتواء إيران يعد أقل تكلفة من الدخول في صراع إقليمي دولي تكون دول الخليج أطرافاً فيه، وستكون في مقدمة من يتحمل تبعاته المالية والبشرية وعلى مجالها الترابي .

أما ما يتعلق بالتهديد العراقي فلم يعد ينبع من نظام حكمه بل من انهيار الدولة ذاتها التي أضحت مثالا لما يسمى بالدولة العاجزة ، فكيف يكون تعامل حلف الناتو مع العراق ، وذلك ما يتناوله المطلب الآتي .

المطلب الثاني

العلاقة بين حلف الناتو والعراق

يعد العراق أحد أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي ، وما زال يدخل في مشاكل عديدة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، وأن اضطلاع حلف الناتو بدور ما في العراق من شأنه التأثير في مجمل المعادلة الأمنية الإقليمية ، فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية العضو الأبرز في حلف الناتو، على الاستمرار في تعاونها الوثيق مع العراق من أجل تعزيز المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق وإدامتها، والتعاون في تدريب قوات الامن العراقية وتجهيزها وتسليحها، من أجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية (الجابري ، 2009 : 289) .

والتقت الرغبة الأمريكية مع رغبة حلف الناتو بشأن الحيلولة دون لجوء العراق الجديد إلى تهديد دخول منطقة الخليج العربي بما يعني تهديد المصالح الغربية في المنطقة عموماً، بل والحيلولة دون عودة العراق إلى سابق عهده وإخراجه من منظومة التفاعلات الإقليمية والإبقاء عليه بصيغة فيدرالية قد تضعف من دوره الإقليمي، وبالتالي فإن التهديد العراقي للمنطقة مستقبلاً لن ينبع من نظامه الحاكم، بل من انهيار الدولة ذاتها، وذلك بعد أن أحدث الغزو الأمريكي للعراق عام (2003)

انقساماً واضحاً بين أعضاء حلف الناتو تمثل في تيار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين قامتا بالغزو، وتيار الدول الأوروبية التي عارضت الحرب إلا من خلال قرارات الشرعية الدولية (الجاسور،2007: 371) .

لذلك ؛ وبعد اتفاق التيار الذي تقوده الولايات المتحدة مع تيـار الدول الأوروبيـة في فترة ما بعد الغزو على طبيعة الدور المنوط بحلف الناتو في العراق ، جراء تفاقـم حجـم المشاكل التي واجهتها قوات الولايات المتحدة في العراق ، جاء اهتمام قمـة إسطنبول بالعراق، إذ أصدرت بياناً بشأنه وافق فيه القادة على تقديم المساعدة فـي تدريب قوات الأمن العراقيـة، وقد جاء في البيان " يستنكر الحلف كافة الهجمات الإرهابية ويدعو إلى إنهائها فوراً ".. إذ إن الأنشطة الإرهابية التي كانت تجري في العراق وانطلاقًا منه تهدد الدول المجاورة في المنطقة برمتها (كشك ، 2005 : 84) .

واستناداً لذلك تواجدت بعثة لحلف الناتو في بغداد وكانت تضم (165) شخصًا بينهم (24) مدربًا للمساعدة في تدريب (910) من الضباط العراقيين سنوياً، بعد أن وافق مجلس حلف الناتو على طلب ممثل بولندا في حزيران (2003) باعتباره قائد فرقة القوات المتعددة الجنسيات العاملة في وسط العراق وجنوبه ، بأن يقدم الناتو إلى تلك القوات خدمات في مجالات الاستخبارات والدعم اللوجستي ومساعدة تحرك تلك القوات والتنسيق ودعم المواصلات الخاصة بتلك القوات ، إذ أشرف حلف الأطلسي على كليتي الأركان والدفاع الوطني العراقيتين تدريبًا وتنظيمًا وتنظيرًا وينبغي التأكيد على أن رؤية الحكومة العراقية للجيش العراقي تتطابق ورؤية الناتو فـي هذا الشأن، وقد اشترط الحلف في أداء دوره الجديد بالعراق إلى طلب الحكومة العراقية رسميًا مساعدة الحلف في تدريب

القوات العراقية ، ففي عام (2004) طلبت الحكومة العراقية المؤقتة من حلف الناتو ، بإيعاز من الإدارة الأمريكية ، أن يضطلع بالدور التدريبي العسكري في العراق، وذلك بهدف تخفيف الضغوط عن القوات الأمريكية قبل انسحابها من العراق ، وقد استجاب الناتو لطلب الحكومة العراقية وفقاً لقرارات صدرت عن قمة إسطنبول عام (2004) ، فتم إنشاء بعثة من (50) ضابطاً أول الأمر ، ثم زيد العدد منذ (شباط 2005) إلى (360) ضابطاً ، بهدف تدريب ألف ضابط عراقي داخل العراق ، و(500) ضابط خارج العراق كل عام ، بالإضافة إلى إنشاء مركز عراقي للتعليم والتدريب و العقيدة العسكرية ، ويقوم هذا المركز بالتنسيق مع وزارة الدفاع العراقية بإعادة افتتاح كلية القادة والأركان ، وإعداد المقارات وتصنيفها ، وتقديم المادة العلمية ، وإعداد الخطط النهائية لإنشاء كلية حرب عليا ، كما قامت النرويج بتدريب أعداد من الضباط والقادة العراقيين في مجالات عديدة في مركز النرويج للحرب المشتركة التابع للناتو (سيف، 2008 : 44-45).

وبهذا ؛ فإن مهمة حلف الناتو التدريبية في العراق بعد عام (2003) شهدت ثلاث مراحل هي (القلاب ، 2005 : 40-43) :

1. إنشاء البعثة التدريبية التي ترأسها الجنرال الأمريكي (ديفيد بترايوس) ، بالإضافة إلى وظيفته الأصلية كقائد للقوات المتعددة الجنسيات في العراق .
2. تحديد أهداف البعثة بتدريب قوات الأمن العراقية .
3. توسيع المساعدة التدريبية ؛ إذ أضيفت إلى مهمة التدريب مهمة تنسيق استلام دفعات الأسلحة الخفيفة والذخائر الممنوحة لقوات الأمن والجيش العراقية من جانب دول مثل : الدنمارك ورومانيا العضوين في حلف الناتو ، ودول أخرى .

ومن جراء تردي الوضع الأمني وتصاعد حدة الأحداث في العراق أثناء تواجد القوات العسكرية الأمريكية جراء تنامي دور المقاومة العراقية ، وبروز التشابكات والتقاطعات في البيئـــة الإقليميـــة للعراق بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون معرضاً للتأثيرات الإقليميـــة على مستوى الساحة الداخلية للبلاد ، لا سيما وأن تداعيات الغزو الأمريكي واحتلال العراق قـــد زاد من الخطورة في تدهور الأوضاع ، مما أدى لحدوث الفوضى في العراق وجعل من منطقة الشـــرق الأوسط أمام العديد من المخاطر بفعل دوافع التدخل في الشأن العراقي من قبل الأطـــراف الدوليـــة وبعض الأطراف الإقليمية والتي تراوحت بيـــــن (جواد ، 2007 : 160): -

أ. جعل العراق ساحة تصفية الحسابات بين تلك الأطراف الإقليمية والولايات المتحدة.

ب. إعادة توازن القوى الإقليمي في المنطقة بجعل العراق القوة الرادعة والنموذج البـــاقي فـــي المنطقة.

ج. حماية الطوائف والقوميات العراقية لأغراض سياسية بعيدة المدى.

د. خلط الأوراق على الإستراتيجية الأمريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لإبعاد توجهاتهـــا عن دول أخرى .

هـــ. التغلغل لأغراض ومصالح اقتصادية .

ثم وضعت إدارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) أمام أعينها مهمة معالجة التداعيات التي خلفها الاحتلال ، فما كان منها إلا أن أعلنت عن ضرورة الانسحاب من العراق ، إلا إن عدم الاستقرار الذي قد ينتج عن الانسحاب السريع من العراق، يمكن أن يقوض جهود الرئيس (أوباما) في التعامل مع قضايا أخرى مرتبطة بالقضية العراقية، مثل الدور الإيراني في العراق، ووجود

تنظيم القاعدة هناك، كما أن الانسحاب البطيء سوف يبقي القوات الأمريكية مرتبطة بمهام في العراق، الأمر الذي لا يمكِّن الرئيس من القيام بمهمات أخرى، وعلى رأسها الجهود الدبلوماسية للتعامل مع القضية الإيرانية، ولذلك فالرئيس (أوباما) في أشد ما يكون إلى سياسة أكثر توازنا في التعامل مع هذا الأمر (شبلي ، 2013 : 156- 157) .

لكن حقيقة الوضع الميداني عن معاناة القوات الأمريكية المتواجدة في العراق هو الذي دفع إدارة الرئيس باراك أوباما للاستعجال بتنفيذ الاتفاقية العراقية – الأمريكية الموقعة في (17 تشرين الثاني 2008) والتي تنظم تواجد القوات الأمريكية في العراق ، والتـــي كان مـــن أهم نقاطها الآتية (الجابري ، 2009 : 75) :-

أولا: تنسحب جميع القوات الأمريكية من جميع الأراضي في موعد لا يتعدى (كانون الأول 2011).

ثانيا: تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة الأمريكية المقاتلة من المدن والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى (6/30 /2009).

ثالثا: تتمركز قوات الولايات المتحدة الأمريكية المنسحبة في المنشآت والمساحات المتفق عليها خارج المدن والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة.

رابعا: تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة الأمريكية في سحب قواتها من العراق في أي وقت.

خامسا: يتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتقليص عدد قوات الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدد الزمنية المحددة.

سادسا: عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان عليه ، من شانه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهها وتهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، يقوم الطرفان بناء على طلب حكومة العراق، بالشروع فوراً في مداولات إستراتيجية، وتتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات المناسبة، الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي إجراء آخر للتعامل مع مثل هذا التهديد.

سابعا: يكون للعراق الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني والمتعاقدين بشأن الجنايات الجسيمة حين ترتكب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليه. وللولايات المتحدة الأمريكية الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفرادها وأفراد العنصر المدني بشان الأمور التي تقع داخل المنشات وخارجها أثناء تأدية الواجب.

ثامنا: من حق حكومة العراق أن لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع في قرار مجلس الأمن رقم (1790 في 2007) وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم (31 كانون الأول 2008) . ومع إنهاء العمل به ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن رقم (661 في 1990). وعلى الولايات المتحدة

الأمريكية أن تساعد العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيــق ذلك بحلــول (31 كانون الأول 2008) .

ومن خلال المعطيات السابقة التي وردت في الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية ، فإن تطور دور حلف الناتو في العراق يظل أمراً قائماً ، الأمر الذي من شأنه أن يمثل معوقات لدور حلف الناتو في منطقة الخليج وذلك للأسباب الآتية (كشك ، 2013 : 288) :-

(1) إن تغّير مهام حلف الناتو في العراق إلى مهام قتالية إنطلاقاً من التطورات الإقليمية ، فإن ذلك قد يتطلب وجوداً كثيفاً للحلف داخل العراق قد يصل إلى حد بناء قواعد عسكرية دائمة، بما يعني ظهور معادلة أمنية إقليمية جديدة ؛ إذ إن دول مجلس التعاون الخليجي لن تواجه إيران فحسب ، وإنما تواجه أيضاً العراق الجديد الذي تدعمه الولايات المتحدة وحلف الناتو.

(2) إن طرح مسألة انضمام العراق إلى عضوية حلف الناتو ، يشكل مأزقاً لدول الخليج العربي أعضاء مبادرة إسطنبول ، التي ما تزال لديها مشاكل مع العراق وتحديداً الكويت التي كانت سبباً رئيسياً في معارضة فكرة انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي .

(3) إن وجود حلف الناتو في العراق ، سواء من خلال قواعد أو بموجب اتفاقية ، من شأنه أن يمثل بداية ثغرة أطلسية في المنطقة العربية ، تلك التي يعدها الحلف مرتكزاً لما يطلق عليه (الشرق أوسط الكبير) ، إذ إن مبادرة إسطنبول في هذه الحالة لن تستهدف تهديدات أمن دول الخليج العربي ، وإنما ستكون جزءاً من معادلة أمنية أوسع في العراق ، وهو أحد أهم مرتكزاتها ، وهذا يجعل دور الحلف مكملاً لأدوار أخرى تخدم المصالح والأهداف

الأمريكية والأطلسية معاً ، بما يعنيه ذلك من تداعيات سلبية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تلتقي مصالحها مع مصالح تلك الدائرة الأوسع .

يرى الباحث أن مبادرة إسطنبول جاءت تكريساً لتوجهات القوى الكبرى التي لا تتعامل مع أمن منطقة الخليج العربي كقضية منفصلة ومحور للتفاعلات الإقليمية والدولية ، إذ يتم دائماً دمج تلك القضية في مجمل قضايا الشرق الأوسط عموماً ، ومنها قضية الصراع العربي – الإسرائيلي ، إذ إن توجه الحلف الجديد تجاه منطقة الخليج يعد جزءاً من التحالف الأوسع في منطقة الشرق الأوسط ، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية حلف الناتو ، وهذا ما سعى حلف الناتو له دائماً عبر تقسيم المنطقة العربية إلى نظم أمنية فرعية غير متكاملة ، ودليل ذلك الحوار الأطلسي – المتوسطي الذي بدأ منذ عام (1994) ، ومن ثم مبادرة إسطنبول لعام (2004) تجاه دول الخليج العربي ، وهذه الإستراتيجية التي يتبعها حلف الناتو ، تأتي من أجل عدم تحقيق الأمن القومي العربي ، أو الأمن الإقليمي الخليجي ، وحتى أمن الدول العربية في شمال أفريقيا. لهذا كان توجه حلف الناتو تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بخطى حثيثة في ظل النظرة التي تفرض تحمل دول مجلس التعاون الخليجي لتكلفة النفقات الدفاعية التي يوفرها الحلف ، أي ينبغي أن تكون المنفعة متبادلة ، مع عدم وضوح هذه النظرة من قضية الأمن الإقليمي الخليجي .

الفصل الخامس

الخاتمة

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية مستمدة من حقائقها الجغرافية وإمكانياتها الإقتصادية ، فضلاً عن التنافس السياسي والعسكري الذي يتصاعد حولها ، فجغرافية هذه المنطقة تمثل حلقة وصل بين أكبر ثلاث قارات ، كما أن إشرافها على الخليج العربي يزيد من أهميتها لإمكانية اتصالها بالعالم الخارجي ، الأمر الذي أهـّل تلك المنطقة لاحتضان عدد من الحضارات الإنسانية خلال الحقب التاريخية العابرة.

وقد تعرض الأمن القومي لدول الخليج العربية إلى تهديدات جمة فرضت على دول المنطقة الحذر الشديد من المتغيرات والتطورات التي جرت في الساحتين الدولية والإقليمية، من أجل عدم السماح لهذه التهديدات الارتقاء إلى مستوى التحديات ، مما شجع دول المنطقة لرسم إستراتيجية جماعية هدفها مواجهة مشكلة الأمن القومي في الأقليم الخليجي ، وبخاصة في ظل إدراك دول مجلس التعاون الخليجي للفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران – العراق)، الأمر الذي دفع دول المجلس إلى إيلاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياساتها الدفاعية ، وهو ما عكسته الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين عدد من الدول الغربية الكبرى ، فضلاً عن قبول أربع دول خليجية (الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات) مبادرة إسطنبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام (2004) ، هذا الأمر الذي يعد تطوراً نوعياً في علاقة الأمن القومي لدول الخليج العربي بالأمن العالمي ، لكن التحدي الأكبر الذي يبقى أمام دول مجلس التعاون الخليجي يكمن في تحدي التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تضيف مصداقية

إلى العمل الخليجي المشترك، لأنه يعبر عن طموحات المواطن الخليجي، ويزيد من ولائه وانتمائه لوطنه ، دون الالتفات لأية مزايدات خارجية، فالثروة الحقيقية لهذه الدول لا تعبر عنها وفرة النفط ، بقدر ما تعبر عنها المشروعات الكبرى المتولدة عنه، فهذه المشروعات التي تستهدف خير المواطنين، هي خط الدفاع الأول عن أمن هذه الدول في مواجهة التحديات حاضراً ومستقبلاً .

وعلى وفق ما تقدم؛ قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بالمتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي (2003 – 2013) ، بعد أن تناولت المحاور الآتية :-

1. تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها وصدقها تلك القائلة: يعد الأمن القومي في منطقة الخليج العربي أحد أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي سمح بقبول أغلبية دول المجلس لمبادرة إسطنبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي مما وفر إمكانية إيجاد هيكل أمني إقليمي في هذه المنطقة ، مع التسليم أن هذا التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو الذي يمثل إستعانة بأطراف دولية للدفاع عن أمنها ليس بالأمر الجديد ، مما أوجد إشكالية لم تظهر بشكل واضح في مستوى التطبيق تتعلق بالتوفيق بين الإلتزامات الأمنية الخليجية تجاه حلف الناتو ، والالتزام تجاه بقية دول المجلس التي لم تعلن موافقتها عن مبادرة إسطنبول ، فضلاً عن خصوصية العلاقة والإلتزامات المتبادلة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية .

2. أجابت الدراسة عن الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :-

أ. **عالجت الدراسة السؤال الأول** المتعلق بالمتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي تغطيها الدراسة (2003 – 2013) التي كان لها تأثير واضح في الأمن القومي لدول الخليج العربي ، وشملت :-

أولا : التغير في السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي .

ثانيا : خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في أعقاب سقوط نظام الحكم العراقي عام (2003) .

ثالثا : تنامي دور الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران منذ عام (2003).

رابعا: نجاح ثورات الربيع العربي في عدد من دول النظام الإقليمي العربي .

خامسا: بروز دور عدد من الفاعلين المحليين من غير الدول بالشأن الإقليمي .

سادسا: التغير الحاصل في سياسة حلف شمال الأطلسي التي لم تعد عسكرية ومحصورة في أراضي أعضائه بل بدأت تلامس منطقة الخليج العربي من أجل حماية مصالحها .

ب. **تطرقت الدراسة في اجابتها عن السؤال الثاني** المتعلق بأثر خروج العراق من التوازن الإقليمي على الأمن القومي الخليجي ، إذ أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق نتائج سمحت للدول الإقليمية بأداء أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي مثل تدخلات "سوريا من الجوار العربي" و"إيران وتركيا من الجوار غير العربي"، وإسرائيل التي مارست نوعاً من التدخلات لأغراض إستراتيجية، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، ووفق مقولات تيار المحافظين الجدد، أن السقوط السياسي

في العراق هو مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا، ومن هنا أظهرت سوريا مرونـــة في مسألة إيواء الجماعات المسلحة الساعية لدخول العراق لنصرة المقاومة في الداخل، كما رفضت تسليم المسؤولين العراقيين السابقين المتواجدين على أراضيها.

ج. **تناولت إجابة السؤال الثالث** المتعلق بتأثير الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية فـــي الأمـــن القومي الخليجي، وذلك بالاعتماد على البعد الأمني في المشروع الإيراني الذي يســـتند إلى أدوات عربية تتحالف مع إيران مذهبياً أو فكرياً أو بســـبب مقتضـــيات المصـــلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة ، كما جندت إيران جزءاً رئيسياً من قواتها الأمنية وتحديداً من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية أو سياسية أو إعلامية أو اقتصـــادية في بلدان منطقة الخليج العربي، إلا أن الأدوات المحلية في الدول المستهدفة قد تكـــون على هيئة أحزاب أو قوى مقاومة أو تنظيمات سرية أو وســـائل إعـــلام أو مفكـــرين وكتاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر، لذلك فـــإن البعد الأمني في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية كان يتميز بأنه لا يترك وراءه كثيـــراً من الآثار، وهو يتقدم خلف ستار من مزاعم التغييـــر والحـــراك الـــداخلي وعمليـــات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب، وأعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية الإعلام، ولم يكن بالضرورة استخدام كل هذه الأدوات من قبل دوائر إيرانيـــة لتنفيذ أجندتها في منطقة الشرق الأوسط، بل كان يقتصر الأمرعلى دعم مالي سياســـي وإعلامي يقود فيما بعد إلى توسيع دائرة حلفاء إيران بين القطاعات الشعبية في الـــدول المستهدفة .

د. **اهتمت الدراسة في إجابتها عن السؤال الرابع** المتعلق بنتائج ما يسمى بثورات الربيع العربي في الأمن القومي الخليجي إذ كان لهذه الثورات آثار قوية على النظام الرسمي العربي بعد أن هزت أركان هذا النظام ، فجاء وقع الثورات كالزلزال الذي امتدت هزاته الارتدادية لتوجد حالة تصدع في هذه الأركان، حتى وصلت إلى منطقة الخليج العربي بفعل التداعيات الهائلة التي حدثت على المستويات الداخلية في الدول التي حدثت فيها الثورات، والعربية المتاخمة ،والإقليمية المجاورة، والدولية التي تأثرت بالتطورات المصاحبة لتفاعلات تلك الثورات. فتصاعدت مطالب الإصلاح في منطقة الخليج العربي وأخذت دعوة «الملكيات الدستورية» تتردد وتتسع ، و أخذت بعض التداعيات تتدافع على أقليم الخليج العربي ففرضت بعضها نفسه داخل دول المجلس وأخرى فرضت نفسها على البيئة الإقليمية والدولية للمجلس، وانعكست بدرجات وأشكال متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته فى علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية التى تأثرت مصالحها هى الأخرى كثيراً بفعل هذه الثورات وتداعياتها ، كما زاد اندلاع ثورات الربيع العربي من شعور دول الخليج بأن أمن المنطقة قد بات مهدداً أكثر من ذي قبل، خاصة بعد اندلاع احداث البحرين ، ووصول الثورة إلى اليمن، أي إلى الحدود الجنوبية - الغربية للمملكة السعودية. وكان ذلك يعني مشاكل أمنية جديدة، في عصر تجتاحه قيم العولمة والحداثة، تحت العنوان نفسه، وهو أمن الخليج، الذي بدت كل التحولات المحيطة به وكأنها تؤثر فيه سلباً، مما جعل الدول الخليجية حساسة تجاه التغيرات الحادة المحيطة بها .

هـ.**ركزت الدراسة في اجابتها عن السؤال الخامس** المتعلق بتأثير إستراتيجية حلف الناتو في الأمن القومي الخليجي، بأنه قد جاء نتيجة دخول حلف شمال الأطلسي على خط التفاعلات في منطقة الخليج الذي كانت له تداعيات عديدة على الأمن الإقليمي في تلك المنطقة، خاصة في ظل التحول الذي طرأ على استراتيجية الناتو من مستوى حوار إلى مستوى شراكة أكثر ديناميكية وعملية من ناحية، وفي ظل الخلل الذي تعانيه المنطقة والذي تم تكريسه بالغزو الأمريكي للعراق في عام (2003) من ناحية أخرى، وبالتالي فإن نمط توزيع القوة في الإقليم الخليجي يضيف إليها أو ينتقص منها الدور الجديد لحلف الناتو، وهذا ما ترفضه إيران لأنه يبعدها من الترتيبات الأمنية في المنطقة، ورغم وضوح استراتيجية حلف الناتو بشأن التعاون مع دول الخليج العربي من خلال مبادرة إسطنبول، إلا أن الغموض يكتنف رؤية الحلف إلى مجمل الأمن الإقليمي الخليجي الذي يضم دول الإقليم الثمانية (دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران) ، وانطلاقاً من الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج العربي الذي يعد قوة مضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في مبادرة إسطنبول ، فأنه بذات الوقت يعني تحدياً للأطراف الأخرى، وفي مقدمتها إيران لارتباط ذلك بشكل وثيق بالرؤية الإيرانية لأمن منطقة الخليج، وذلك جراء الانتشار العسكري الغربي في المنطقة ، بما يعده الإيرانيون تهديداً لأمنهم القومي .

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن المتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي تغطيها الدراسة (2003 – 2013) كان لها تأثير واضح في الأمن القومي لدول الخليج العربـــي ، وذلــك جراء : خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في أعقاب سقوط نظام الحكــم العراقـــي عام (2003) ، وتنامي دور الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران منذ عام (2003)، ونجاح ثورات الربيع العربي في عدد من دول النظام الإقليمي العربي ، وبروز دور عـــدد من الفاعلين المحليين من غير الدول بالشأن الإقليمي ، والتغير الحاصل في سياســـة حلـــف شمال الأطلسي التي لم تعد عسكرية ومحصورة في أراضي أعضائه بل بدأت تلامس منطقة الخليج العربي من اجل حماية مصالحها .
2. إن التغيير الذي شهدته منطقة الخليج العربي على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق قد غير ميزان القوى في النظام الإقليمي ، هذا الاحتلال الذي لم يرتب آثاراً على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب بل تعدت آثاره لتشمل منطقة الشرق الأوسط .
3. إن للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية أثراً كبيراً على الأمن القومي لدول الخليج العربي يقوم على : أن المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر الموقع الإستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات في الحفاظ على هذه المصالح ، نابع من قوتها وتأثيرها الإقليمي الذي يمكنها من السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج ، من أجل فرض أيديولوجيتها القائمة على

المبادىء الشيعية السياسية عبر استثمار الروابط الطائفية والإثنية في الجوار ، بما يمكنها من بلورة موقف ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

4. إن الأنظمة الحاكمة بدول مجلس التعاون الخليجي قد تعاملت بنجاح مع مطالب قوى التغيير التي رافقت ما يسمى بثورات الربيع العربي من خلال الانفتاح علـــى مجتمعاتهـــا وتقـــديم خطوات إصلاحية وتوسيع القاعدة الانتخابية والصلاحيات للمؤسسات التشـــريعية. وتقـــديم تأكيدات بإجراء الأنتخابات في الدول التي لغاية الآن لم تحدث بهـــا انتخابـــات برلمانيـــة أو بلدية. كما أن حكومات هذه الدول ساهمت وبشكل مدروس في تخصيص ميزانيـــات كبيـــرة لزيادة الرواتب ورفع الأجور وتقديم برامج سخية في المجـــالات الاجتماعيـــة والخدماتيـــة لمساعدة الخريجين على إيجاد فرص عمل وكذلك الطلبة والعمالة المحلية وتقصـــير فتـــرة الانتظار للحصول على القروض والأراضي السكنية وغيرها مـــن الخدمـــات .

5. أضحى تأمين سلامة منابع النفط في منطقة الخليج العربي هدفاً أساسياً فـــي الإســـتراتيجيات الغربية كافة في ما يتعلق بقضايا الأمن القومي لدول الخليج العربي ، لـــذا جـــاءت مبـــادرة إسطنبول تكريساً لتوجهات القوى الكبرى التي لا تتعامل مع أمن منطقة الخلـــيج العربـــي ، كقضية منفصلة ومحور للتفاعلات الإقليمية والدولية ، إذ كان يتم دائماً دمج تلك القضية في مجمل قضايا الشرق الأوسط عموماً ، ومنها قضية الصراع العربي – الإســـرائيلي ، حتـــى بات توجه الحلف الجديد تجاه منطقة الخليج يعد جزءاً من التحالف الأوسع في منطقة الشرق الأوسط ، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية حلف الناتو .

التوصيات

ومن خلال ما جاء في الاستنتاجات ، فإن الدراسة توصي بالآتي: -

1. صياغة إستراتيجية خليجية موحدة ما بين دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع المتغيرات الإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية لدول هذه المنطقة العربية ، وذلك عبر تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية. والارتقاء بعمل المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد ، كما دعى إلى ذلك ملك المملكة العربية السعودية.
2. الشروع بالتعاون مع الفعاليات السياسية العراقية القريبة من توجهات دول الخليج العربي من أجل العمل على بناء نظام سياسي قادر على توظيف قدرات العراق البشرية والاقتصادية لخدمة المشروع العربي الذي لا بد من قيامه للإسهام في التصدي للمشروع الإيراني في منطقة الخليج العربي .
3. التصدي للتوجهات المذهبية والإثنية والعرقية في المشروع الإيراني، ورفض نظرية اعتبار جميع الشيعة جزءاً من المشروع الإيراني، لأن خطورة هذا المشروع تكمن في مدى تأثيره في الأمن القومي لدول الخليج العربي .
4. الحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية في مجتمعات دول الخليج ، والانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها دول منطقة الخليج العربي ، وذلك من خلال الممارسات الديمقراطية ومنها الانتخابات البرلمانية، التي تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم.

5. جعل علاقة دول الخليج العربي مع حلف الناتو مبنية على أساس المنفعة المتبادلة عبـــر تحمل الدول الغربية التي تتواجد قواتها فعلياً بالمنطقة جزءاً من تمويل هذا التواجد .

المراجع والمصادر

المصادر

- **القرآن الكريم : سورة النساء ، الآية 119 .**
- **القرآن الكريم : سورة الأنفال ، الآية 53 .**
- **القرآن الكريم : سورة الرعد ، الآية 11 .**
- **وثيقة الدستور الإيراني .**

1. المراجع العربية

أ. الكتب العربية

- الأحمدي ، عادل علي نعمان (2006) . **الزهر والحجر التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد** ، صنعاء ، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر .
- إدريس ، محمد السعيد (2000) . **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- إدريس ، محمد السعيد (2007) . **إيران والأمن الإقليمي العربي** ، القاهرة ، سلسلة أوراق الشرق الأوسط (38) ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط .
- الأشعري ، أبو الحسن علي أبن إسماعيل (1990) . **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** ، بيروت ، المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية .
- الأعظمي ، وليد حمدي (1992) . **العلاقات السعودية – الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة** ، لندن ، دار الحكمة .

- أنديك، مارتن، (2006). **أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيارات في: المصالح الدولية في منطقة الخليج،** أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- البرصان ، أحمد (2012) . المشروعان التركي والأوروبي، في : برات، نظام (تحرير)، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها،** عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- بريجنسكي، زبيغنيو (2007). **الفرصة الثانية،** ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.
- بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) (2012) . **العرب وإيران** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- تاير، برادلي، (2004)، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول،** ترجمة عماد فوزي شعيبي، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- تشوبين ، شاهرام (2007) . **طموحات إيران النووية** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- تشومسكي ، نعوم وجلبير الأشقر (2007). **السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** – بيروت، دار الساقي، ترجمة ربيع وهبة.
- آل ثاني ، منى سحيم حمد (2000) . **السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي** ، القاهرة ، الأهرام المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية .

- الجابري ، ستار جبار وآخرون (2009) . **الاتفاقية العراقية – الأمريكية تحليل ونقد/ نص اتفاق جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه** ، بغداد ، مطبعة البينة .
- الجاسور ، ناظم عبد الواحد (2007) . **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على الأمة العربية** : **حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- جودة ، حسنين جودة (1985) . **جغرافية آسيا الإقليمية** ، الإسكندرية ، منشأة المعارف.
- الحميري ، عدنان (2006) . **أحداث صعدة وحركة تمرد الحوثي** ، صنعاء المركز الوطني للمعلومات .
- الحميري ، عدنان (2007) . **فتنة الإرهابي الحوثي** ، صنعاء ، المركز الوطني للمعلومات.
- الحيالي ، نزار اسماعيل (2005) . **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- الخزرجي، ثامر كامل، وياسر، علي المشهداني، (2004)، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي** ، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- دسوقي، عيسى السيد، (2009). **الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد**، القاهرة، دار الأحمدي للنشر.
- الدغشي ، أحمد محمد (2009) . **الحوثيون الظاهرة الحوثية دراسة منهجية** ، صنعاء ، دار الكتب اليمنية .

- دوغلاص، ايان (2008). **الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية فـــي: العـــراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- دي سانتيس ، نيكولاي (2006) . **التحولات التي طرأت على حلف شمال الأطلسي** ، فـــي: إبراهيم ، حسنين توفيق وكريستان كوخ (تحرير) ، **الخليج فـــي عـــام (2005-2006)** ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث .

- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (2005) . **مختارالصحاح** ، ط10 ، عمـــان ، دققه : عصام فارس الحرستاني ، دار عمار .

- الرشيد ، تركي فيصل (2013) . **ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحـــول الديمقراطي** ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام .

- الريس ، رياض نجيب (1973) . **صراع الواحات والنفط** ، بيروت ، دار ريـــاض الريس.

- الزهيري ، أبو بكر مرشد فازع (2011) . **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي** ، ط2 ، صنعاء ، مكتبة مركز الصادق .

- الزويري ، محجوب (2012) . إيران والعرب في ظلال الدين والسياسة عبر التاريخ ، في : بشـــارة ، عزمـــي ومحجوب الزويـــري (تحرير) ، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- سري الدين ، عايدة العلي (2010) . **الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقـــع** ، بيروت ، بيسان للنشر ةالتوزيع الإعلام .

- السويدي ، جمال سند (1996) . **إيران والخليج والبحث عن الاستقرار** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- سيف ، مصطفى علوي (2008) . **استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي** ، أبو ظبي ، سلسلة دراسات استراتيجية (129) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- شبلي ، سعد شاكر وأمين المشاقبة (2012) . **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)** ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- شبلي ، سعد شاكر(2013) . **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط،** عمان، دار الحامد للنشر .
- شحاتة ، رضا أحمد (2007) . **إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام** ، المنامة ، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- شيفر، جاب دي هوب (2005). كلمة الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، في : **دور حلف شمال الأطلسي في أمن الخليج** ، الدوحة ، المؤتمر الذي أقامته وزارة الخارجية القطرية للفترة (11/30 -12/1) .
- الصمادي ، فاطمة (2012) . إيران والمقاومة : تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض أولويات جديدة ، في : بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) (2012) . **العرب وإيران** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون.

- الظاهر، سمير، (2004). **ملاحظات حول النظام العربي الإقليمي رؤيا مستقبلية في الملف السياسي**، بغداد: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد.

- عاروري، نصير، (2003). **حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، في: العراق الغزو، الاحتلال، المقاومة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العاملي ، جعفر مرتضى (2002) . **موقع ولاية الفقيه من نظرية الحكم في الاسلام** ، ط3 ، بيروت ، دار الهادي للنشر والتوزيع .

- عبد الله ، عادل علي (2010) . **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي** ، بيروت ، دار مدارك للنشر .

- عتريسي ، طلال (2012) . العرب وإيران ، في : بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) ، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

- العطية ، عبد الرحمن (2005) . كلمة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ، في : **دور حلف شمال الأطلسي في أمن الخليج** ، الدوحة ، المؤتمر الذي أقامته وزارة الخارجية القطرية للفترة (30/11 - 1/12) .

- علوي ، مصطفى (2012) . المشروع الإيراني في الشرق الأوسط بين الأستمرارية والتغيير ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- غليون، برهان، (2005). **العرب وعالم ما بعد 11 أيلول**، دمشق، دار الفكر.

- فرج الله ، سمعان بطرس (1994) . الرؤية الكويتية لأمن الخليج ، في : المشاط ، عبد المنعم (محرر) ، **أمن الخليج العربي** : **دراسة في الإدراك والسياسات** ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة .

- فضل الله ، حسن (1994) . **الخيار الآخر** ، بيروت ، دار الهادي .

- أبو فطيم ، مهدي علي (2011) . **الربيع العربي الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين** ، بيروت ، وسائل الإعلام العالمية للخدمات .

- فودة ، محمد رضا (1991) . **الأمن القومي للخليج العربي** ، باريس ، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي .

- قرقاش ، أنور (د . ت) . **إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي – الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

- القلاب ، موسى حمد (2005) . **أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج** ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث .

- قهوجي ، رياض ومايكل كريغ (2004) . **الأطر البديلة لأمن الخليج** ، دبي ، مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري .

- كشك ، أشرف محمد عبد الحميد (2012) . **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت** ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الكعكي ، عجمي أحمد (1986). **الشرق الاوسط والصراع الدولي**، بيروت، دار النهضة العربية .
- الكيالي، عبد الوهاب وكامل الزهيري (1974). **الموسوعة السياسية** - بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- كمب ، جفري (د . ت) . **انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي (المنظور الخارجي)** ، أبو ظبي ، ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- كوش، عمر (2005). **الحرب الأمريكية على العراق ورهانات المستقبل**، دمشق، الأهالي للطبع والنشر والتوزيع.
- كوفيل ، تييري (2008) . **إيران الثورة الخفية** ، بيروت ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، دار الفارابي .
- ماكنمارا ، روبرت (1970) . **جوهر الأمن** ، القاهرة ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للنشر .
- متي ، انطوان (1993) . **الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية** ، بيروت ، دار الجيل .
- المجالي ، عصام نايل (2011) . **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** ، عمان ، دار الحامد للنشر .

- المجدوب، طه، (2001). **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القـــرن العشـــرين، في: الإمبراطورية الأمريكية،** ج1، القاهرة، مكتبة الشروق.
- المرهون ، عبد الجليل زيد (2007) . **أمن الخليج وقضية التســلح النـــووي،** المنامـــة، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- المشاط ، عبد المنعم (1989) . **نظرية الأمن القومي العربي** ، القـــاهرة ، دار الموقـــف العربي .
- مصالحة ، محمد (1997) . أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط ، في : ميرفي ، إيما وآخرون ، **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، دراسات (25) .
- مصطفوي ، السيد محمد (2002) . **نظريات الحكم والدولة** ، بيروت ، معهد الرسول الأكرم العالي للشريعة والدراسات الإسلامية .
- مكي ، لقاء (2012) . التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته ، أدواته ، أهدافه ، مصادر قوته ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- مهنا ، محمد نصر (2000) . **في الخليج العربي** ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية .
- ميرفي ، إيما ووآخرون (1997) . **أمن الخليج العربي في ظل النظام الـــدولي الجديـــد** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- نبهان ، يحي (2009) . **مقومات الأمن القومي العربي** ، عمان ، دار زهران .

- نويز ، جيمس (2007) . البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعـــاون لدول الخليج العربي ، في : **البرنامج النووي الإيراني** : **الوقائع والتداعيات** ، أبـــو ظبـــي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- النمراني ، موسى (2010) . جذور التيار الحوثي في اليمن ، في : النمراني ، موسى وآخرون ، **الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة** ، دبي ، مركز المسبار للدراسات والبحوث .
- هيكل، محمد حسنين، (2006). **الإمبراطورية الأمريكيـــة والإغـــارة علـــى العـــراق**، ط6، القاهرة: دار الشروق.

ب. الدوريات العربية

- ادريس ، محمد السعيد (2011) . مجلس التعاون الخليجى والثورات العربية دراسة فى أنماط التفاعلات ، القاهرة ، **كراسات استراتيجية** ، المجلد (227) أكتوبر ، مركز الدراسات الاستراتيجية في مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- بني ملحم ، غازي صالح وفايز عبد المجيد الصمادي (2009) . " البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي " ، المفرق الأردنية ، **مجلة المنارة** ، المجلد الخامس عشر ، العدد (3) ، جامعة آل البيت، ص (93 – 130) .
- تقي الدين، سليمان (2007) . لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطاب الطائفيـــة والمذهبية، **شؤون عربية**، العدد (129) ، ربيع ،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- جواد ، سعد ناجي . جدلية العلاقة بين التجارب الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية - القاهرة، **شؤون عربية،** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007.
- الجمل، سيار (1996) . المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم،**مجلة المستقبل العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (184)، حزيران ، ص 14 .
- جواد ، سعد ناجي (1994) . الأمن التركي بين مهمتين ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (116) ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ص 42 .
- جواد ، سعد ناجي (1997) . تقديم ، في : ميرفي ، وآخرون ، أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد ، عمان ، **دراسات** ، العدد (25) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (7- 12) .
- الحمد ، جواد (1997) . أمن الخليج بين دوله والنظام الدولي الجديد ، في : ميرفي ، وآخرون ، أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد ، عمان ، **دراسات** ،العدد (25) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (157- 213) .
- الحديد ، موسى (2011) . ظاهرة الثورات الشعبية العربية الدوافع والمحددات ، في : قويسي ، حامد (تحرير) . التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية ، عمان ، **شهرية الشرق الأوسط** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (59 – 66) .

- حسون ، محمد (2010) . الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها علي الأمن القـومي العربي، دمشق ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،** المجلـد (26) ، العـدد الثاني ، ص(943).

- حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير (2005) . **التقرير الإستراتيجي العربي** (**2004 – 2005**) ، القاهرة ، مركز الأهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية .

- الحمد ، جواد (تحرير) (2012) . إدارة المرحلة الانتقالية ما بعـد الثـورات العربيـة ، عمان ، **شهرية الشرق الأوسط** ، العدد (21) ، مركز دراسات الشرق الأوسـط ، ص (7 – 13) .

- الحمد ، جواد (2012) . خارطة التكتلات العربية الإقليمية ما بعد الثورات العربيـة حتـى نهاية عام (2012) ، في : الأنباري ، حسن وآخرون ، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية ، **شهرية الشرق الأوسط** ، العدد (22) ، مركـز دراسـات الشـرق الأوسط ، ص (51 – 63) .

- خليفة ، عزمي (2012) . التأرجح : موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 ينـاير فـي مصر ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العـدد (187) ، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسية والاستراتيجية ، ص (48 – 51) .

- الدسوقي، أبو بكر(2006) . حزب الله.. النشـأة والـدور والمسـتقبل، **مجلـة السياسـة الدوليـة**، القـاهرة ،العـدد (166) ، أكتـوبر، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسسـية والاستراتيجية.

- رجب ، إيمان أحمد (2012) . اللاعبون الجدد : أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، العدد (187) ، يناير ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (34 – 41) .

- رفعت ، سعيد (2007) . نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (10 – 18) .

- أبو رمان ، محمد (2007) . الفاعلون الجدد .. وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (168) أبريل ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (84 – 89) .

- السعدي، صبري زايد، (2008). قوة النفط ومسائه في التجربة العراقية: حالة تاريخية للشرق الأوسط في: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بيروت، **سلسلة كتب المستقبل العربي** (60)، مركز دراسات الوحدة العربية.

- سمعان ، جان لوب (2012) .منظور جديد للعلاقة بين حلف شمال الأطلسي ودول الخليج **مجلة الناتو** ، الموقع الإلكتروني : http://www.nato.int/docu/review/2012/Arab-Spring/NATO-Gulf-Strategic-Dialogue/AR/index.htm

- شالوم ، زكي (2005) . إسرائيل وحلف الناتو : الفوائد والمعوقات ، **مركز الأسرى للدراسات** ، العدد (63) ، نيسان .

- عبد الكريم ، إبراهيم وآخرون (2012) . دراسات إســـتراتيجية تقـــدير موقــف الثـــورات العربية ، عمان ، **شهرية الشرق الأوسط** ، العدد (23) ، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- عبد المؤمن ، محمد السعيد (2006) . من يدافع عنا وله الجنة ، **مختارات إيرانية** ، العـــدد (68) ، مارس ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (22- 23) .
- علي ، خالد حنفي (2013) . ما بعد الدولة : متطلبات فهم الموجة الجديدة من غير الدول، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، ملحـــق العدد (192) أبريل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (3-4) .
- العيسى ، شملان (1996) . الخلافات الإماراتية العربية وإيران حـــول الجـــزر الـــثلاث ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (206) ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- غانم ، أماني (2013) . التكيف المرن : أنماط التأثيرات العابرة للقومية للفواعل الدينيـــــة من غير الدول ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، اتجاهات نظرية فـــي تحليـــل السياســـة الدولية ، ملحـــق العدد (192) أبريل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإســـتراتيجية ، ص (23 – 28) .
- فتحي ، ممدوح أنيس (1997) . إيران قوة مضافة أم مصدر تهديـــد للأمـــــن العربـــي ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (130) ، أكتوبر ، مؤسســـة الأهـــرام للدراســـات السياسية والاستراتيجية ، ص (103- 105) .

- كشك ، أشرف محمد (2005) . الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج.. تحدٍ جديد للأمن القومي الإيراني ، القاهرة ، **مختارات إيرانية** ، العدد (64) ، نوفمبر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- كشك ، أشرف محمد (2011) . حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربية، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (185) يوليو ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- اللباد ، مصطفى (2007) . قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، عدد الربيع (129) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص(34 – 43) .
- أبو ليلة ، سعاد محمود (2013) . عدم التماثل : الأطر النظرية المفسرة لــدور الفــاعلين العابرين للقومية ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، اتجاهات نظرية فــي تحليــل السياســة الدولية ، ملحــق العدد (192) أبريل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإســتراتيجية ، ص (3-4) .
- مصالحة ، محمد (1997) . أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخلــيج والشــرق الأوسط ، في : ميرفي ، وآخرون ، أمن الخليج في ظل النظام الــدولي الجديــد ، عمــان ، **دراسات** ، العدد (25) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (33- 71) .

- ميرفي ، إيما (1997) . العلاقات الاقتصادية لدول الخليج العربي في ظل عملية السلام العربي – الإسرائيلي ، في : ميرفي ، وآخرون ، أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد ، عمان ، **دراسات** ، العدد (25) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (33- 71) .
- مهابة ، أحمد (1991) . إيران وأمن الخليج ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد (105) ، يوليو ، ص (97).
- نهار ، غازي صالح (2008) . المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي : الواقع والخيارات ، القاهرة ، **مجلة النهضة** ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، يوليو . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 49 – 86 .
- نوار ، إبراهيم (2008) . الخيار النووي الإيراني .. رؤية تحليلية ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (171) يناير ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (22 – 28) .
- ياد ، ماندانا تيشة (2005) . وجود حلف الناتو في جوار إيران ، طهران ، **فصلية المجلس والبحث** ، السنة (12) ، العدد (47) .
- الياسين، حناوي رشيد (2001)." توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء العراق"، **نشرة الراصد الدولي**، بغداد: جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية.

ج. الرسائل الجامعية

- أحمد، رائد شهاب، (2005). **أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

- جاد ، عماد (1998) . **أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية : دراسة تطبيقية على حلف شمال الأطلسي** ، القاهرة ، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

- الحنيطي ، راشد أحمد (2013) . **مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن أنموذجاً)** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن .

- ذو الحسن ، منار أحمد فايد (2012) . **الإصلاح السياسي وأثره على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1989 – 2011)** ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن .

- شبلي، سعد شاكر (2008). **التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- عبد الواحد ، أثير ناظم (2008) . **الوطن العربي في استراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001،** القاهرة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية .

- محمد، عبد الخالق شامل، (2005). **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية أنموذج العراق 2003،** بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

د. بحوث ومحاضرات الندوات والمؤتمرات العلمية

- أبو رمان ، محمد (2010) . **النفوذ الإيراني في المنطقة: مثلث الطائفة، المصالح والأمـــن،** ورقة بحثية قدمت في مؤتمر عقده مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعـــة الأردنيـــة فـــي عمان بتاريخ (5-6 كانون الأول) .
- الشهابي ، غسان (2007) . الناتو ..الصورة الذهنية في الخليج : البحرين نمـــوذج ، ورقـــة قدمت إلى : **الإعلام في عالم متغير** : **بين رؤيتي الخليج والناتو** ، المنامـــة ، المـــؤتمر الـــذي أقامته وزارة الإعلام البحرينية في (5-6 حزيران) .
- صقر ، عبد العزيز (2004) . مداخلة في : **الناتو والشرق الأوسط الكبير ودور البرلمـــانيين بقطر**، الدوحة، المؤتمر الذي أقامه مركز الخليج للأبحاث في (19-20 نيسان).
- عبد الله ، عبد الخالق (2011) . **الربيع العربي** : **وجهـــة نظـــر مـــن الخلـــيج** ، بيـــروت ، محاضرة في جلسة نقاشية أقامها مركز كارنيغي للسلام في الشرق الأوسط خلال شهر تمـــوز في بيروت .
- عبيد ، منى حسين (2013) . انعكاس التغيير في المنطقة العربية على دول الخليج العربي ، ورقة بحثية مقدمة أمام المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد الموسوم " **التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي للمـــدة 12-13 آذار** " .

- موسى ، ريم محمد (2012) . **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي** ، جرش ، ورقة مقدمة في مؤتمر جامعة فيلادليفيا السابع عشر المنعقد تحت عنوان ثقافة التغيير في مدينة جرش الأردنية للفترة (6 – 8) تشرين الثاني .
- الغبرا ، شفيق (2012) . **أثر الربيع العربي على الخليج العربي** ، محاضرة في جامعة بيرزيت بتاريخ (19 كانون الثاني) .

هـ. المقالات في الصحف اليومية

- الآثار التي يرتبها وجود حلف الناتو بجوار إيران (2005) . **صحيفة الوفاق الإيرانية** ، العدد(1633) في (30 نيسان) .
- **جريدة أخبار اليوم المصرية** (2006) . القاهرة ، العدد (33651) في 23 نيسان .
- الجندي ، عمار (2004) . الناتو يقر «مبادرة اسطنبول للتعاون» لتعزيز شراكته الأمنية مع دول الخليج والبحر المتوسط ، الرياض، **صحيفة الشرق الأوسط السعودية** ، العدد (9345) في (29 حزيران) .
- حسين ، أحمد عبد الدايم محمد (2012) . التحولات السياسية في الوطن العربي ، **صحيفة المصريون** ، العدد (27479) في (20 أيلول) .
- الحوثيون يعلقون مشاركتهم في الحوار الوطني (24) ساعة احتجاجاً على استهداف أحد زملائهم ، **صحيفة عدن الغد** ، العدد (246) في(3/24/ 2013).

- خليفة ، ريم (2008) . الناتو ورؤى تخدم الغرب ، **صحيفة الوسط البحرينيـــة** ، العـــــدد (2131) في (7 حزيران) .

- دراسة منهجية لظاهرة الحوثية (2) عوامل الظهور وجذور التشيّع السياسي، **صحيفة الوسط البحرينية** ، العدد (2436) في (8 /2009/5).

- الشايجي ، عبد الله (2012) . دول مجلس التعاون الخليجي وثــورات الربيــع العربــي ، **صحيفة الوطن القطرية** ، العدد (6184) في (8 آب) .

- شيفر، جاب دي هوب (2006). حوار مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي مع **صحيفة الرأي العام الكويتية** ، العدد (1067) في (11 /12) .

- صلاح ، عبد المنعم محمد (2010) . الحركة الحوثية أفكارها معتقداتها واهدافها ، **صحيفة 26 سبتمبر اليمنية الاسبوعية** ، العدد (1495) في (21 كانون الثاني) ، ص(14) .

- عبد الرحمن ، أنور (2007) ، تحديات الأمن في الخليج ، **جريدة أخبار الخلــيج البحرينيــة** ، العدد (10851) في (8 كانون الأول) ، ص (1) .

- العريبي ، مينا (2009) . أمين عام حلــف الناتو فــي الإمارات: كلنا قلقون من طموحــات إيران النووية ، **صحيفة الشرق الأوسط السعوديــة** ، العـــــدد (11294) ، فــــي (30 تشرين الثاني) ص (1) .

- كشك ، أشرف (2010) . الناتو والخيار العسكري تجاه إيران ، **صحيفة الأهرام المصــرية** في 12 تشرين الأول ، السنة (135) العدد (45235) ص (1).

- كيوان ، مأمون (2012) . إسرائيل في قمة الناتو الغائب الحاضر ، **صــحيفة دار الخلــيج الإماراتية** في (23 آيار) .

3. المراجع الأجنبية

- Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "**The Future Security Environment in the Middle East : Conflict , Stability , and Political Change**" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE.
- Al- Bayaty, Abdul-llah and Hana Al- Bayaty "Fortress Iraq" Al- Ahram weekly (23 December 2004), http://weekly,Aharam,org.
- Haynes, Jeffery, Religion and Foreign Policy Making in the USA , India and Iran: towards a research agenda , **Third World Quarterly ,** Vol .29, No. 1 , 2008, pp143-165 .
- Hill , Christopher , " **The Changing Politics of Foreign Policy "** , New York , : Palgrave Macmillan, 2003 , PP. 198-199 .
- Kiesling, John Brady (2006)**. "Diplomacy Lessons Realism for – an Unloved Super Power"** Washington, Potomac Books, Inc, D.C.
- Lenzowski, G, (1982). "**The middle East in world Affairs**", New - York. Connell University pres , P 18.
- Nazemroaga , Mahdi Darius (2007) . "Globalization of Military Power . NATO Expansion " **Global Research** (May), http://www.globalreserch.ca/index.php?context=a&id=5677>.

- Report, project for the new American century (PNAC) m (September 2000) .

4. المواقع الإلكترونية

- الأنصاري ، حسن (2005) الرؤى الأمنية في منطقة الخليج ، مركز دراسات الخليج في جامعة قطر ، 26-27 تشرين الثاني ، على الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى في دولة قطر: http://www.qatarconferences.org/Nato/arabic/speech3.html

- حسين ، خليل (2009) . **البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية** ، الموقع الالكتروني : **http://drkhalilhussein.maktoobblog.com** .

- حسين ، زكريا (2000). **الأمن القومي،** منتدى الشاهد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الموقع الإلكتروني : http://ashahed2000.tripod.com/mfaheem/5.html

- زيدان ، عصام (2009) . **الحوثيون الأهداف السياسية والحسابات الإقليمية** ، منتدى رسالة الإسلام ، الموقع الإلكتروني :

http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=1884

- الشرقاوي ، باكينام (2007) . طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة ، الموقع الإلكتروني :

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/84933-2007-02-05%2015-23-07.html

- عبد الحميد ، سارة (2006) . **إسرائيل والناتو يحاربان الإرهاب،** منتدى مفكرة الإسلام ، الموقع الإلكتروني : http://www.islammemo.cc/2006/11/18/19935.html .

- عطوان ، خضير عباس (2010) .**حلف شمال الأطلسي وأمن الخليج ، موقع العربية في 30 نيسان**، الموقع الإلكتروني :

http://www.alarabiya.net/views/2010/04/30/107299.html

- عفيفي ، جميل (2012) . شروط تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة الخليج ، جريدة الأهرام الرقمي في 25 تشرين الثاني ، الموقع الإلكتروني :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1107766&eid=190

- مكتبة جيمي كارتر (د.ت). الموقع الالكتروني:

http://jimmycartelibarary.org/documents/speeches/su8ojec.phtml .

- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، مصطفى جمران ، الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9_C%D

ملحق رقم (1)

السياسة الخارجية في دستور الجمهورية الأسلامية الإيرانية

المادة 152

تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوي المتسلطة، وتبادل العلائق السلمية مع الدول غير المحاربة.

المادة 153

يمنع عقد آية معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية، والاقتصادية وعلى الثقافة والجيش، والشؤون الأخرى للبلاد.

المادة 154

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومةالحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى.

المادة 155

تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين يعتبرون وفقاً لقوانين إيران مجرمين وخونة.

ملحق رقم (2)

أسماء الدول الأعضاء في حلف الناتو وتاريخ انضمامها

الدولة	تاريخ الانضمام
بلجيكا	4أبريل1949
كندا	4أبريل1949
الدنمارك	4أبريل1949
فرنسا	4أبريل1949
أيسلندا	4أبريل1949
إيطاليا	4أبريل1949
لوكسمبورغ	4أبريل1949
هولندا	4أبريل1949
النرويج	4أبريل1949
البرتغال	4أبريل1949
المملكة المتحدة	4أبريل1949
الولايات المتحدة	4أبريل1949
اليونان	18فبراير1952
تركيا	18فبراير1952
ألمانيا	9مايو1955
إسبانيا	30مايو1982
جمهورية التشيك	12مارس1999
المجر	12مارس1999
بولندا	12مارس1999
بلغاريا	29مارس2004
إستونيا	29مارس2004
لاتفيا	29مارس2004
لتوانيا	29مارس2004
رومانيا	29مارس2004
سلوفاكيا	29مارس2004
سلوفينيا	29مارس2004
ألبانيا	1أبريل2009
كرواتيا	1أبريل2009

ملحق رقم (3)

ميثاق حلف الناتو ومبادئه وأهدافه

أولا : ميثاق حلف الناتو

1. **المادة الأولى :**

نصت على تعهد الدول الأعضاء، بفض المنازعات بالطرق السلمية، وتجنب التهديد أو استعمال القوة، في علاقاتهم الدولية، وهو ما يطابق ميثاق الأمم المتحدة .

2. **المادة الثانية :**

نصت على تعهد الدول الأعضاء، بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدعم التعاون بين الدول، لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي. كما يتعهدوا بالعمل، على استقرار الأحوال الداخلية، في بلادهم، ونشر الرفاهية بها .

3. **المادة الثالثة :**

نصت على إقرار مبدأ التعاون المتبادل، لتقوية إمكانيات الدول الأعضاء الفردية، والجماعية، في صد أي اعتداء مسلح، يقع عليها .

4. **المادة الرابعة :**

نصت على إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف الموقعة على الميثاق، في حالة حدوث تهديد لسلامة أراضي إحداها، أو تهديد استقلالها السياسي، أو أمنها .

5. **المادتان الخامسة والسادسة :**

تشير إلى إقرار مبدأ الضمان المتبادل، ونصتا على أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء، يعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول كذلك، ويجب المبادرة بمباشرة حق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، وفقاً للمادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

ثانيا : مبادئ وأهداف الحلف:

من مواد الميثاق، استنبطت مبادئ الحلف وأهدافه، والتي روعيّ أن تتمشى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة كذلك :

1. **مبادىء الحلف :**

أ. تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

ب. الامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بطريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة .

ج. التعاون المتبادل بين دول الحلف في كل المجالات .

د. ألا تؤثر المعاهدة على حقوق الأطراف والتزاماتها، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

هـ. عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع هذه المعاهدة .

و . التشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الأمن.

2. أهداف الحلف :

يتضمن ميثاق الحلف مجموعة من الأهداف التي تعكس الأسباب الحقيقية التي أنشئ من أجلها، وأبرزها الآتي :

أ. العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية .

ب. العمل على استقرار ورفاهية دول الحلف .

ج. العمل على تحقيق التعاون فيما بين الأعضاء.

د. توحيد الجهود للدفاع المشترك، والمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

هـ. العمل على مقاومة أي هجوم مسلح بشكل فردى أو جماعي، وبكل وسيلة ممكنة، من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك .

3. نقاط هامة في ميثاق الحلف (النقاط التنظيمية) :

أ. النطاق الجغرافي للحلف :

تعتبر أوروبا بشكل عام، وأوروبا الغربية بشكل خاص، نطاق عمل الحلف. إضافة إلى شمال المحيط الأطلسي، أمريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة) كذلك، من المنظور التالي :

(1) الأراضي التابعة للدول أعضاء الحلف في أوروبا .

(2) الأراضي التابعة للدول أعضاء الحلف في أمريكا الشمالية .

ب. القوات التابعة لدول الحلف، في أي منطقة شمال المحيط الأطلسي، شمال مدار السرطان، أي السفن والطائرات التابعة لدول الحلف في هذه المنطقة. يتفق الأعضاء، على أن أي هجوم مسلح، ضد دولة أو أكثر منهم، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، سوف يعتبر هجوماً مسلحاً، عليهم جميعاً .

ج. من الممكن لأي دولة الانسحاب من المعاهدة. (غير أنه لم تنسحب دولة واحدة منه منذ إنشائه حتى الآن وقد علقت فرنسا مشاركتها، لكنها لم تنسحب

د. لا يؤثر الانضمام للحلف، على سيادة واستقلال أي من الدول المشاركة فيه، كما أنه ليس للحلف آلية إجبارية ملزمة لحكومات أعضائه .

4. عضوية الحلف :

حدد الميثاق، شروط ومواصفات، لا بد من تحقيقها، عند تقدم دولة جديدة لعضوية الحلف. وهي مبدئياً تفرق بين الدول المؤسسة الأثنى عشر، والتي وقعت الميثاق في 4 أبريل 1949، وتلك الجديدة التي ترغب في الانضمام إليه، وتشير المادة العاشرة من الميثاق، إلى شروط خمسة وهي :

أ. موافقة الأعضاء الأصليين بإجماع الآراء.

ب. أن تكون الدولة الجديدة أوروبية.

ج. أن تكون الدولة الجديدة في مركز يساعد على تعزيز مبادئ معاهدة الحلف، أي مبادئ الديموقراطية، وحرية الفرد، وسلطة القانون، كما جاء في مقدمة الميثاق.

د. أن تكون الدولة المراد ضمها (بدعوتها للانضمام) في مركز يمكنها من المساعدة، على تعزيز المحافظة على السلام، في منطقة شمال الأطلسي.

هـ. الشرط الخامس يتعلق بالإجراءات القانونية التي أضيفت بعد إبرام المعاهدة.